نـداء صبـاغ

تحديث العقل العربي
والنظرية المقارنة

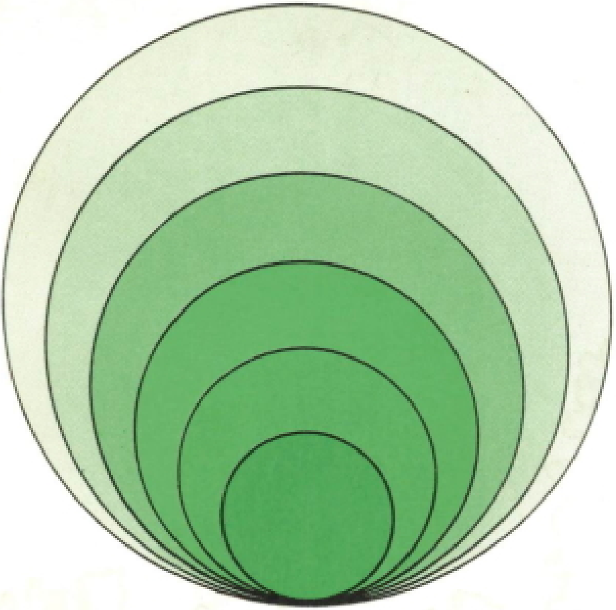

تقــــديم

د. مــــروان فــــارس

نـداء صبـاغ

تحديث العقل العربي
والنظرية المقارنة

تقـــــديم
د. مـــروان فـــارس

دار الصداقة للطباعة والنشر - بيروت

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٩٩٣ م - ١٤١٤ هـ

تلفون: ٨٠١١٢٤/٨٦٨٦٤١
شوران/الروشة ص.ب: ١٣٦٣١٠

إهـداء

● إلـى الفاتـح العظيـم، الذي فجّر طاقات الأمة، مستنبتاً ثورته الـمتـجدّدة، من تراثها وقـيمها الـحضارية، مصوباً حركتها التاريخية بفعل أحلام أجيالها تكسر الأغلال، وتشيد إنـجازات الـحرية والانعتاق والبناء، تؤسس لـحاضر تـحفزه التـحديات، وغد تـحرسه القوة الـجماهيرية الظافرة بالوحدة القومية، مشفوعة بالتضحيات.

المقدمة

كتاب في الاتساع

أيُّ كتابٍ حول فكر القائد معمّر القذافي وعمله، إن لم يكن كتاباً في الاتّساع فهو ليس بكتاب، لأنّ أيَّة محاولة للحاق به سوف تبقى باستمرار بحاجة لمحاولات.

ذلك لأن سمة الرجل هي الإبداع، إبداع المعادلات التي تحتاج في سياق قراءتها إلى جملة من المعادلات. فهو محصّلة جدل في الفلسفة وإشكال في الإنتاج. قال بموت الماركسية والليبرالية. فاعتُبِر القول قولاً. وبعد أن صحّ التوقّع يُقتضى أن تُلغى عن نظريته المواصفات فتخرج على الترتيب في العدّ وفي الزمان.

إنه معمّر القذافي قد استطاع أن يجري تحويلاً هائلاً في المعطى ليصبح تحويلاً في العقل. ففي المعطى إنه قائد شعب صغير على اتساع عظيم من الأرض. غير أنه في العقل قائد لشعب

كبير على مساحة صغيرة من الأرض. ذلك لأن إنتاجه للنظرية لا تحدّه حدود ليبيا، كما لا تحدّه حدود الأمّة ليحطّ الفكر في وسع الكرة باحتوائها الإنساني الشامل.

إنه يستمد هذه المقدرة من التاريخ الذي ينتمي إليه. فلأنه تاريخ مقاومة كان هو فيه رمزاً من رموز الصراع مع الإمبراطوريات كما أسلافه الكبار من قادة الصراع العربي مع الإمبراطوريات.

فالصراع الليبي في التاريخ مع روما هو ذاته الصراع الحديث مع إيطاليا، كما هو ذاته الصراع مع أميركا اليوم. ذلك يقدّم الدّلالة على أن أحداً يمكن له أن يفك الاشتباك التاريخي بين الأصالة والحداثة، لتصبح معه الأصالة حداثة، والحداثة أصالة، فيبقى عمر المختار حيّاً بالرغم من الزمان.

إن حجر الفلسفة الذي يفسّر كل ذلك هو الأخذ بمفهوم الثورة عملاً بها دون النظرية. فبدل نظرية للثورة تمّ إنتاج ثورة في النظرية تطال جملة المفاهيم حتى مفهوم الحقيقة. وبدل أن تكون هذه حقيقة كانت دائماً بحاجة إلى حقيقة على مستوى الإنسان فكان المرجع الكتاب.

إن ذلك قد أهّل القائد معمر القذافي أن يحتلّ مكانة مهمة بين أبناء الجيل الثالث لعصر النهضة العربية. فلقد أدخل التجديد الثوري داخل مفهوم الثورة بحدّ ذاته فأوجد عدّة حلول

للإشكاليات النظرية داخل العقل الثوري والحركة الثورية في آن. والدّلالة على ذلك تتمثل في كونه كان دائماً يحاصر منذ ثورة الفاتح أولئك الذين يضعونه في الحصار. إن ليبيا المحاصرة اليوم في البر والبحر تحاصر من يحاصرها في العاطفة والعقل.

لذلك فهي كما قائدها على صلة بالتاريخ تساهم في صنعه، تنظر في أزمة الحضارة طرحاً جديداً يبدأ بخروج هذه الحضارة من الحصار ليتجدّد مفهومها تجديداً قوياً، وصولاً إلى تجديد القيم التي يؤمن بها الإنسان، قيم الحريّة التي لا يمكن أن يطالها الحصار.

إن هذا الكتاب كتابٌ في الاتساع.

الدكتور مروان فارس

لمحة تاريخية

مدخل عام:

تتمتع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بموقع جغرافي مميز، فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي، على امتداد ١,٩٥٥ كلم من ساحل البحر المتوسط، وتبلغ مساحتها ١,٧٧٥,٠٠٠ كم مربع، وتقدّر رابع كبريات دول إفريقيا، ويصل عدد سكانها حسب إحصاء العام ١٩٧٩ إلى أربعة ملايين نسمة. وهي تعتبر بمثابة جسر يربط أوروبا بإفريقيا، وحلقة اتصال مهمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح التقاء وامتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية.

ومن خلال هذا الموقع ارتبط تاريخ ليبيا ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ العربي الإسلامي وبتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط بصفة عامة، مما طبع التطور السياسي لهذا الجزء من العالم بطابع خاص منذ أقدم العصور حتى الآن.

عرّف قدماء المصريين الأقوام التي تقطن إلى الغرب من مصر بالليبيين. فالقبيلة الليبية الأساسية التي عاشت في تلك المنطقة هي قبيلة الليبو، وقد ورد ذكرها في النصوص المصرية القديمة. وقد عمم الإغريق هذا الاسم ليشمل منطقة شمال إفريقيا كلها. وخلال سيطرة الفينيقيين على حوض البحر المتوسط، أقاموا المدن في شمال إفريقيا واستوطنوها، فامتد نفوذهم إلى حدود برقة، وأسسوا عدة مدن منها: طرابلس ـ لبدة ـ صبراتة، والتي تحولت إلى مراكز تجارية مهمة بين أواسط إفريقيا والمراكز الساحلية. والأبرز على هذا الصعيد، هو تأسيس مدينة قرطاجة، التي تحولت إلى أكبر قوة سياسية وتجارية في حوض البحر المتوسط الغربي، مما أدخلها في صراع مرير مع الإمبراطورية الرومانية وهي الحروب التي عرفت بالحروب البيدنية عام ١٤٦ق.م. والتي انتهت بسيطرة روما على قرطاجة وممتلكاتها، بما فيها المدن الليبية الثلاث: طرابلس ولبدة وصبراتة. أما السواحل الشرقية فكانت من نصيب المستعمرين الإغريق الذين أسسوا بدورهم المستعمرات ـ المدن وبينها مدينة يوهسبيريدس (بنغازي).

ورغم هزيمة قرطاجة، التي تعتبر بداية التدخل الاستعماري الأوروبي في ليبيا والساحل الشمالي لإفريقيا عموماً، إلا أن مقاومة المستعمرين لم تهدأ منذ ذلك التاريخ حتى الآن، مما

جعل المؤرخين يجمعون على القول إن ليبيا التي دخلت عنوة تحت حكم الرومان لمدة سبعة قرون، لم تهدأ ولو فترة زمنية محدودة في ظل الاستعمار الروماني. فالإمبراطورية الرومانية لم تغمد سيفها قط طوال هذه الحقبة الطويلة.

فالحرب الليبية ـ الرومانية كانت ملحمة طويلة وعنيفة ومريرة، فمنذ أن ألقى الأسطول الروماني بمراسيه على الساحل الليبي، بدأت المقاومة ـ المواجهة، عبر الإنذار الذي وجهه زعيم القبائل للقائد الروماني يوحنا وفيه: «أنت يا يوحنا يا من تعرفك العصابات الماسيلية[١] في أيام سليمان، الذي كان مصدر خرابنا ومصائبنا... هل تعرف كم عدد جنود سليمان الذين سقطوا في تلك الحرب الضارية... وكيف امتلأت الأنهار بجثث القوات الرومانية إبان تلك المذبحة؟.. هل تتجاسر الآن على مهاجمة أمم لا تقهر؟..».

ويصف كوريبوس[٢] واحدة من المواجهات العنيفة فيقول: «.. لقد قام أحد الرسل بالتوجه إلى أقصى مناطق ليبيا

(١) ماسيليان: نسبة إلى إحدى القبائل الليبية القديمة. وكان مركزها بالجزائر الحالية، وهذا ما يشير إلى حرب القبائل الليبية الأولى مع البيزنطيين.

(٢) ملحمة الحرب الليبية ـ الرومانية، ترجمة د. محمد الجراري، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين، ١٩٨٨.

على ظهر جواده، ليستدعي القبائل التي لا تقهر لمحاربة الأجانب. وتجمعت قبائل لمعراتة (قبائل ليبية)، التي لم تهزم أبداً، ألوفاً لا حصر لها، وملأت قلوب العالم كله بالرعب وهي تزحف للأمام بسرعة، وتبعتها قبائل أوستور (قبائل ليبية). وأطلقت العنان لخيولها وهي واثقة من قوتها...». ويضيف في مجال آخر: «... كان المغاربة المسلحون اليقظون يمضون الليل الطويل بلا نوم، يجرون هنا وهناك، ويطوفون بالبنادق بآذان مرهفة.. كان الجنود الليبيون يقومون بدورياتهم وبحراسة الخيام كل في دوره، وكان كل منهم يأخذ نصيبه من النوم وهو في كامل عدته، فيما كان آخرون يشدون جعبات السهام حول أعناقهم، في حين كان آخرون يمسكون بالحراب والأقواس..».

وكانت البلاد تستعد لاستقبال أي فاتح جديد يخلّصها من الاستعمار الروماني وحالة الفوضى والاضطراب والضعف التي خلفها فيها. فكانت طلائع الفاتحين من العرب المسلمين، والفتح العربي الإسلامي بداية صفحة جديدة في تاريخها، كونه أعظم الفتوحات تأثيراً وعمقاً وخلوداً، وأصبحت ليبيا بعده ومنذ القرن السابع الميلادي، دولة عربية ـ إسلامية.

الحكم العربي ـ الإسلامي:

بعد فترة وجيزة من دخولهم البلاد، استطاع العرب توطيد

أركان حكمهم، وبعث الأمن والاستقرار فيها. وبالعلاقة مع مركز الخلافة، فإن نوعاً من اللامركزية ساد المناطق الليبية، مما سمح لإبراهيم بن الأغلب الاستقلال نسبياً بولاية إفريقيا حوالى سنة ٨٠٠م، وقد حكم مع أسرته حتى عام ٩٠٩ ـ ٩١٠م، عندما استولى الفاطميون على إمارته (الجزء الغربي من ليبيا). وفي مطلع القرن العاشر الميلادي، استطاع دعاة الشيعة انتزاع تونس من الأغالبة وتوطيد حكمهم والاستقلال عن عاصمة الخلافة في بغداد، حتى أن أمراءهم أخذوا لقب الخليفة.

وعندما أصبحت مصر حاضرة للخلافة الفاطمية بانتقال المعز بدين الله إليها عام ٩٧٣م تولى نائبه (بلكين بن زيري) ولاية شمال إفريقيا، بما في ذلك إقليم طرابلس. وحاول الاستقلال عن مركز الخلافة، وانتزع اعتراف العزيز بذلك، بعد وفاة المعز. وحكم حتى عام ١١٤٥م، إلى أن تمكن النورمانديون من استغلال ضعف إمارته من انتزاع السيطرة على طرابلس، فيما تمكن الموحدون من تدعيم حكمهم وتعزيز مكانتهم في شمال إفريقيا حتى عام ١٢٣٠م.

وبين ١٥١٠ ـ ١٥٣٠م حكم الإسبان طرابلس، إلى أن منحها شارل الخامس الإمبراطور الروماني لفرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا)، حيث حكموها ٢١ سنة، وسط مواجهة مستمرة

من قبل الليبيين لحكمهم، إلى أن تمكن العثمانيون من استعادة السيطرة عليها، ليبدأ العهد العثماني الأول عام ١٥٥١ حتى عام ١٧١١م حيث استقل أحمد باشا القره مانلي بالولاية، وقاد ثورة شعبية أطاحت بالوالي العثماني، وسط ترحيب الشعب الليبي الذي ضاق ذرعاً بالفساد والفوضى. وتأسس نوع من الحكم الذاتي اعترف به السلطان العثماني، تحت إشراف أسرته التي حكمت حتى عام ١٨٣٥م، وأبرز ولاتها يوسف باشا، الذي تمكن من الاحتفاظ بأسطول ليبي ضخم، فرض سيطرته على البحر وأكد سيادة ليبيا على مياهها الإقليمية، وفرض رسوم مرور على بواخر الدول المجاورة. وواجه الأمريكيين الذين رفضوا دفعها وقاوم محاولتهم حصار طرابلس، وأسر إحدى سفنهم، وظلّت هذه الأسرة تحكم حتى عام ١٨٣٥م، عندما وصل الأسطول التركي لتصحيح الأوضاع واستعادة السيطرة على ليبيا التي دخلت مجدداً تحت الحكم العثماني المباشر.

مقاومة الغزو الإيطالي:

كانت ليبيا عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال إفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون من الاستيلاء عليه، وكان قرب ليبيا من إيطاليا مجال مطامع إيطالية مباشرة للسيطرة عليها، ممهدة لذلك بحجج وذرائع كثيرة،

سمحت لها بإعلان الحرب على تركيا في ٢٩ أيلول سنة ١٩١١م، والاستيلاء على طرابلس بعد شهر واحد تقريباً، في مواجهة مقاومة تركية محدودة انتهت بتنازل الأتراك عن ليبيا لإيطاليا، بمقتضى معاهدة عام ١٩١٢.

وسط هذه التطورات، أدرك الليبيون أن عليهم تنظيم صفوفهم، والاعتماد على قواهم الذاتية لمقاومة المستعمر الجديد. وباشتداد المقاومة ضد الغزو الإيطالي، توقفت السيطرة الإيطالية عند الشريط الساحلي من البلاد، ومع وقوع الحرب العالمية الأولى، انضم قائد المقاومة إلى جانب تركيا ضد الحلفاء، وبعد هزيمة قواته، تنازل عن الزعامة لإدريس السنوسي.

خرجت إيطاليا من الحرب منتصرة، فتعزز مركزها، وحاولت أن تخترق الجبهة الداخلية الليبية، لمحاصرة المقاومة الجهادية، من خلال الوعود التي أعطتها لإدريس السنوسي وبينها الاعتراف به أميراً على برقة. فدخل معها في اتفاقات مشينة، هدفها إجهاض حركة الجهاد، لأنها اشترطت وقف القتال وتسليم الأسلحة، وقد شكّلت تلك الحِقْبة فاصلاً مهماً بين التواطؤ الاستعماري، وانتفاضة الشعب الليبي المستمرة. وبالفعل، فقد شهدت رفض المجاهدين للاتفاقات المشينة، وإصراراً على القتال ضد المستعمر الإيطالي، فهرب إدريس إلى مصر، ليتولى

المجاهد عمر المختار قيادة حركة الكفاح الليبي المستمر، في أدق مرحلة من مراحل نضاله، رغم الانتقام الإيطالي الوحشي من المجاهدين وعموم الشعب الليبي، وبناء السجون والمعتقلات، وأسر زعيم المجاهدين عمر المختار سنة ١٩٣١، وإعدامه شنقاً في ١٦ أيلول سنة ١٩٣١.

رغم ذلك كله لم تيأس حركة الجهاد الليبية، ووجدت الفرصة ملائمة مع نشوب الحرب العالمية الثانية، بخاصّة مع دخول إيطاليا عام ١٩٤٠، فانضمت ليبيا إلى جانب الحلفاء، انطلاقاً من تعهد بريطاني ينص صراحة على إلغاء الاحتلال الإيطالي لليبيا، في نهاية الحرب. وبالرغم من التحفظات التي أعلنتها حركة الجهاد على حقيقة نوايا الحلفاء، إلا أن ذلك كان الرهان الممكن على تحريك قضية الاستقلال وإنهاء الاستعمار.

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب، تكشفت النوايا البريطانية، من خلال محاولة تجزئة البلاد بالفصل بين إقليمي برقة وطرابلس، ومنح فزان لفرنسا. وفي أول حزيران عام ١٩٤٩، اتخذ الإنكليز خطوة هدفها تهدئة الغليان الليبي ضدهم، فمنحوا برقة استقلالها، لكن ذلك لم يغير الحال، حيث أكدت حركة الجهاد الليبية، وحدة الأراضي وتحقيق السيادة الوطنية كاملة، ناقلة القضية بكاملها إلى مؤتمرات الحلفاء بعد الحرب، وإلى الأمم المتحدة.

ورغم اتفاق الحلفاء على مشروع تقاسم الأراضي الليبية وفرض الوصاية عليها، وهو المعروف بمشروع بيفن ـ سيفورزا، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قرارها رقم ٢٨٩ في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٩، ويقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأوّل من كانون الثاني عام ١٩٥٢، وشكلت لجنة خاصة لتنفيذ هذا القرار.

ومنذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة، تعاقبت التطورات. ففي خريف عام ١٩٥٠ تألفت جمعية تأسيسية (من ستين عضواً)، والتأمت في أول اجتماع لها في العام نفسه برئاسة مفتي طرابلس، وكلفت لجنة لصياغة الدستور، وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في أيلول عام ١٩٥١. وفي ١٢ تشرين من العام نفسه، نقلت السلطات إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية ما عدا شؤون الدفاع والخارجية والمالية، التي عادت وانتقلت تباعاً إلى الحكومة الليبية في كانون الأول عام ١٩٥١.

لكن كل هذه الخطوات على أهميتها، كانت تندرج في سياق الرغبة الاستعمارية بالإبقاء على ليبيا مجزأة فعلياً (نظام اتحادي)، ليضمن ذلك السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة عليها.. ورغم تمكن الشعب الليبي من تعديل الدستور لصالح حقوقه الوطنية وسيادته على أرضه عام ١٩٦٣، إلا أنه

عانى الكثير من آثار الانقسامات الداخلية التي زرعها الاستعمار والتي ساعدت على تفريغ الاستقلال من مضامينه الكفاحية والنضالية، وتكبيله بالقواعد الأجنبية والحكم الفاسد، ووضع اليد على الثروات، وترك الشعب فريسة الفقر والمرض والجهل. ويمكن القول إن الفترة القاسية بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٩، كانت بمثابة مرحلة انتقالية، لم تفتر فيها عزيمة الشعب الليبي الجهادية، ولم يتوقف نضاله بأشكال جديدة، من أجل تتويج نضالاته كلها بثورة الفاتح العظيم، التي افتتحت الجسر الواصل بين التاريخ والمستقبل.

الفاتح العظيم: التحولات الثورية الكبرى

جاءت ثورة الفاتح، لتتوج المسيرة الثورية للشعب الليبي التي استمرت قروناً، لذلك فقد نمت نمواً طبيعياً، وتراكمت خطواتها خطوة خطوة، مستلهمة التراث الثوري المديد، وفاتحة آفاق المستقبل على تغييرات وتحولات كبرى.

لقد ولدت الخلية الأولى للثورة في مدينة سبها، متوجة سلسلة تحضيرات واجتماعات سرية بدأت منذ عام ١٩٥٩، على أيدي الضباط الأحرار. وفي ٥ تشرين الأول عام ١٩٦١، بدأ التحرك الثوري، من خلال تظاهرة وحدوية تقودها عناصر الخلايا الثورية وتشارك فيها قطاعات واسعة من الشباب الثوري في المدارس الثانوية. وكانت المناسبة الاحتجاج على الانفصال بين سوريا ومصر.

شكلت هذه الخطوة بداية التغيير الثوري، بالصدام مع

السلطة القمعية، ومواجهة تدابيرها الجائرة، ومنها حرمان قائد الثورة وعدد من رفاقه، من الدراسة في ولاية فزان كلها، فانتقل إلى مصراتة، التي تحولت إلى ساحة تنظيم للخلايا الثورية بالكلية العسكرية، ومن ضمنهم بعض أفراد الخلية الأولى، لمواصلة العمل الثوري من داخل مؤسسات النظام نفسه.

وفي عام ١٩٦٤، تقرر إعادة تفصيل الخلايا الثورية، فقسمت إلى قسمين: مدني وعسكري، وتولت المجموعة العسكرية تنظيم نفسها في إطار لجنة مركزية، فيما تولت المجموعة المدنية تشكيل لجان شعبية، مهمتها إيجاد الظروف الملائمة والمناخ المؤاتي لنضال الضباط الأحرار، ودعم مخططاتهم.

وقد عقدت اللجنة المركزية للضباط الأحرار أول اجتماع لها، لإعادة تقويم المواقف وتنظيم التحرك الذي تمحور حول السرية التامة، وذلك في بلدة طليمثة (شرق بنغازي بحوالي ١١٠ كلم)، وبدأت تتلاحق اجتماعات اللجنة المركزية وتعقد بصورة دورية ومنظمة خارج المدن الرئيسية، ويختار توقيتها في أيام العطل الرسمية حتى لا تتنبّه السلطات للأمر.

لقد فرضت اللجنة المركزية على أعضائها قيوداً صارمة، وشروطاً ملزمة تتمثل في الالتزام الأخلاقي والديني، وفرض الانتساب للجامعة ليتخصص كل من الضباط الأحرار في فرع

معين، يتكامل مع اختصاص غيره، وقد شهدت الجامعة الليبية بناءً على ذلك في تلك الفترة، إقبالاً شديداً من قبل العسكريين.

وفي الاجتماع الثاني للجنة المركزية في منطقة سيدي خليفة، تقررت خطوة جديدة مهمة، وتمثلت بإنشاء «صندوق توفير» لتغطية نشاط الحركة مادياً ونفقات تحركات أعضاء اللجنة المركزية. وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً حاراً في أوساط اللجان الثورية العسكرية، التي تبرعت للصندوق بغير حساب فجاء القرار الثاني المكمل للأول، والقاضي بتحويل رواتب جميع الضباط الوحدويين الأحرار، وفي مقدمتها رواتب مجلس قيادة الثورة، إلى صندوق التوفير، للإنفاق منها على نشاطات الضباط وعائلات أعضاء التنظيم والاستحقاقات المختلفة والمتنوعة التي واجهتهم.

وفي أحد الفنادق بمدينة بنغازي عقد الاجتماع الثالث للحركة، وفيه تم إنجاز خطوة تنظيمية ـ سياسية بالغة الأهمية، إذ تقرر أن يبدأ أعضاء مجلس قيادة الثورة بتقديم تقارير عن قطاعاتهم، ليعقب ذلك عملية فرز للضباط، وتقدير الإمكانات المتاحة، وتقرير الخطوات الملائمة في ضوء نتائج النشاط الثوري للخلايا العسكرية، فتوالت التقارير السرية عن قادة الوحدات والألوية ومعاونيهم، وأخذت الصورة تتضح عن كل واحد منهم

وموقفه من التغيير. وحول هذه المسألة يذكر قائد ثورة الفاتح في «قصة الثورة»: «...لقد توخينا في بعضهم الخير رغم رتبته العالية وفاجأناه بالأمر، وكثيراً ما وجدنا اليأس في أعماقهم وعدم تصديق ما يسمعون.. وكان المترددون منهم يخيفوننا بالقواعد والقبائل وقوى الأمن، ولكننا كنا واثقين من نصر الله، فما خشينا القبائل لأننا جميعاً نمثلها من أقصاها إلى أقصاها، فنحن أبناء القبائل التي يخيفوننا بها، ونحن أبناء القرى والمدن والأرياف. فنحن أبناء الشعب الليبي، بقبائله ومدنه وقراه وأصالته وتراثه الحقيقي. أما القواعد الأجنبية فيما كنا نخاف الاصطدام بها.. إذا ما أعلن شعبنا إرادته في بلاده، وحاولت هي التدخل في ذلك فعندئذٍ سيكون القتال ضدها ـ في عقيدتنا ـ أشرف أنواع القتال وأكثرها شرعية، وأما قوات الأمن فقد كانت هناك تشكيلات منها داخل الحركة وكنا نراهم جزءاً منا ومن الشعب ولكنهم كانوا مغلوبين على أمرهم».

وفي كانون الثاني عام ١٩٦٩، كانت الخطوة الفاصلة، إذ صدر المنشور السري الأول الذي كتبه قائد الثورة في معسكر قاريونس بمدينة بنغازي، لمعرفة استعدادات الضباط الأحرار، للسيطرة على جميع وحدات القوات المسلحة، ولإجراء مسح شامل للقوات والذخيرة مقدمة لإعلان ساعة الصفر وتفجير الثورة.

واستكمل قائد الثورة ذلك، باجتماعات متلاحقة، لوضع

الترتيبات مع عدد كبير من الضباط، داخل اللجنة المركزية لحركة الضباط الأحرار وخارجها، وكانت نتيجة ذلك كلها تحديد ساعة الصفر، إنه شهر آذار/ مارس عام ١٩٦٩، الموعد النهائي لتفجير الثورة. ثم طرأت تعديلات على الموعد فرضتها ظروف ذاتية وموضوعية قاهرة.

وفي ١٣ آب/ أغسطس عام ١٩٦٩، قررت قيادة الجيش عقد مؤتمر عسكري كبير تحضره جميع القيادات على مسرح الكلية العسكرية في بنغازي، فعقدت اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار، اجتماعاً قررت فيه تفجير الثورة يوم ١٣ آب/ أغسطس، حيث يتم اعتقال الضباط ذوي الرتب الكبيرة كافة، ولكن نظراً لأن بعض أعضاء التنظيم وخاصة مجموعة طرابلس لم يتمكنوا في هذا الوقت القصير من تبيين صورة الوضع الذي هم فيه، تقرر تأجيل الحركة إلى موعد آخر هو الفاتح من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩، وحددت المهام المختلفة لكل ضابط من الضباط الذين يشكلون جزءاً من الحركة، ورسمت الخطة بكافة تفاصيلها، وقضت بالاستيلاء على الإذاعة، وعلى معسكرات الجيش والقوة المتحركة، ومحاصرة القواعد الأجنبية على الأراضي الليبية، والقبض على كبار المسؤولين السابقين في العهد البائد والسيطرة على بقية المدن المهمة، وحددت كلمة السر للثورة وهي (القدس).

وفي صبيحة اليوم الأول من أيلول عام ١٩٦٩، تفجرت الثورة وأنجزت خطواتها التنفيذية الأولى بنجاح، وتمت السيطرة التامة على مرافق البلاد كافة، وأذاع قائدها بيانها التاريخي الأول للشعب الليبي وللأمة العربية والعالم، ومما جاء فيه:

«أيها الشعب الليبي العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرة، وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل والمبادرة، ويحرض على الثورة... قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف.. وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة... سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود...».

والخطوة التالية بعد استتباب الأمن للثورة، كانت في تشكيل مجلس قيادة الثورة وصدور الإعلان الدستوري الأول، وجاء فيه:

«باسم الشعب العربي في ليبيا الذي آلى على نفسه أن يسترد حريته وأن يستمتع بخيرات أرضه، وباسم الإرادة الشعبية التي عبرت عنها القوات المسلحة في الفاتح العظيم عام ١٩٦٩م، والتي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية العربية الليبية، وحماية لثورته وتدعيماً لها حتى تسير نحو تحقيق

أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة(...). وقد حدد القائد في خطابه التاريخي في ١٩٧٣/٤/١٥ أن استمرار الثورة الشعبية ونجاحها يتطلب القيام بمهام جديدة، ولتحقيق ذلك أعلن خمس نقاط، هي:

أ ـ تعطيل كافة القوانين المعمول بها الآن:

إن تعطيل كافة القوانين المعمول بها لم يكن دعوة إلى الفوضى، بل إلى تعديل القوانين الرجعية، التي سنّها العهد الملكي المباد، والتي كثيراً ما أعاقت الثورة لتحل محلها قوانين ثورية جديدة يصوغها الشعب.

وقد أوضح قائد الثورة: «إنه رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على قيام الثورة، إلا أننا ما زلنا نرى بعض القوانين من العهد المباد، بل ربما يرجع بعضها إلى عهد الاستعمار العثماني أو الإيطالي، هذه القوانين التي وجدت في فترة زمنية معينة تختلف تمام الاختلاف مع هذه الفترة التي يعيشها شعبنا اليوم، وجاءت هذه القوانين أيضاً من أجل خدمة طبقة معينة لا من أجل خدمة جماهير الشعب، هذه القوانين التي يستند إليها هؤلاء البيروقراطيون في تعطيل وتسويف الأعمال، وعدم إيصال الخدمات إلى الجماهير في وقتها المناسب، يجب أن تلغى وتعطل فوراً، وبلا تردد، حتى يستفيد الشعب من ثورته، وأن

نوقف العمل بهذه القوانين ونأتي بالبديل الذي يساير روح عصرنا وحياتنا الحاضرة».

وأضاف قائد الثورة: «إن القوانين التي تحكمون بها الآن، هي قوانين العهد المباد، لم تتغير بعد، فإذا كنا نريد أن نستمر فلا بد أن نبدأ من جديد، ولكن كيف نبدأ من جديد؟ أولاً تتعطل كافة القوانين المعمول بها الآن، ويستمر العمل الثوري، وذلك بأن توضع العقوبات والإجراءات حالاً، بمعنى أن كافة الإجراءات التي تتخذ لا يمكن الرجوع فيها إلى نصوص قانونية، قد تتفق مع ما هو واقع، وإنما تأخذ الإجراءات حسب الحالة التي تقع تحقيقاً للتحول الثوري. وهذا لا يعني ـ بأي حال من الأحوال ـ أن يخاف الناس على أرواحهم أو أمنهم أبداً، بل نحن مسلمون ونحكم بالشريعة الإسلامية، ولا يمكن في ظل الشريعة الإسلامية، ولا يمكن في ظل شريعة الله أن نظلم أي شخص أو من يخاف على نفسه أو ماله».

ومضى يقول: «إن هذه القوانين تقف حجر عثرة أمام مسيرة الثورة، وأمام إنجازاتها التي يجب أن تتسم بسرعة التخطيط والتنفيذ، من أجل أن تصل الخدمات إلى الجماهير. كذلك فإن هناك بعض الأشخاص المنحرفين، الذين قد يجدون في هذه القوانين الحماية رغم أعماله التي تعد بمثابة عدوان على حقوق الشعب. ولذا فقد حث قائد الثورة على صياغة قوانين ثورية على

هدي الشريعة الإسلامية التي تنص على العدالة في الحكم».

ب ـ تطهير البلاد من المنحرفين:

إن ثورة الفاتح العظيمة هي ثورة إنسانية، وقد تسامحت الثورة مع المنحرفين فترة تزيد على ثلاث سنوات، فتآمروا ضدها ـ إذ ترك البعض أعمالهم ورفض البعض الآخر العمل في مشروعات بعينها. ولم يكن هذا ضرباً من التآمر ومحاولة التدمير فحسب، بل أيضاً خيانة للشعب.

وأوضح قائد الثورة أن الجماهير هي القادرة أن تميز هؤلاء المنحرفين وأفكارهم المضللة، سواء كانت هذه الأفكار شرقية أم غربية، وعلى الجماهير أن تطهر البلاد والمواطنين من هؤلاء المنحرفين، الذين يأتون بفكر غريب عنا لا يقدم لنا إلا الانحراف والتخلف. وبالقضاء على الانحراف وهؤلاء المنحرفين تصبح المشروعات الثورية سهلة الإنجاز حيث إن عراقيل التنفيذ تكون قد أزيلت، وعلى جماهير الشعب أن تشمّر على سواعد الجد في العمل من أجل إقامة المشروعات التي تريدها وإنجازها. وبذلك يكون قائد الثورة قد حمّل الشعب المسؤولية، كل المسؤولية، في إنجاز مهماته ومشروعاته، حيث إنّ الشعب هو السيد والملهم وصاحب المصلحة الحقيقية في الثورة، وهو الذي تلاحم معها منذ شروق شمس يومها الأول.

جـ ـ الحرية كل الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب:

ففي النقطة الثالثة ذكر الأخ القائد: «إن الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة، وليست للمترفعين عن جماهير الشعب». وأضاف: «إن جماهير الشعب في «ليبيا» عاشت فترة طويلة من الزمن، تُقدَّر بنحو أربعمائة سنة تحت نير الاستعباد ووطأة الاستعمار، من عثماني أو فاشستي وإدارات أميركية وإنكليزية وفرنسية، وحكم عميل، لذلك آن لهذا الشعب أن يتمتع بالحرية والكرامة». وقال قائد الثورة: «إن هذا الشعب الذي عاش ٤٠٠ سنة تحت السياط والضرب، يجب ألا يعيش دائماً هكذا، ويجب أن يعيش حراً، وألا يكون هناك شرطي عنده عصا أو مسدس يرهب بها الشعب». وأضاف: «إذا كنتم تريدون وحدة عربية واشتراكية، وتريدون التبشير بالإسلام والحياد الإيجابي، يجب أن تعيدوا النظر في أنفسكم من الداخل»، مشيراً إلى أنه سيجري توزيع السلاح على كثير من قطاعات الشعب، غير القوات المسلحة، وغير المقاومة الشعبية، للجماهير التي ثرنا من أجلها، وعاشت أربعمائة سنة محرومة من الحرية، وهذه الجماهير المؤمنة بثورة الفاتح العظيمة سنوزع عليها السلاح. وأضاف قائد الثورة: إنه بتسليح الجماهير الشعبية المؤمنة بالثورة، ستحول مئات الآلاف من الليبيين إلى حاملي سلاح، يقفون في وجه أي دولة تريد أن تعتدي على ليبيا.

د ـ الثورة الإدارية:

من أهداف الثورة الشعبية الأساسية محاربة الإهمال في أداء الواجب والصلف، وعدم تقدير المسؤولية، والمكتبية بين الموظفين. فإذا كان الجهاز الإداري لا يخدم الشعب فلا مناص من القضاء عليه. لقد أعلنت الثورة ضد المكتبية الروتينية المعقدة بهدف خلق الموظف الثوري، الذي يفتح قلبه للمواطن، ويحترم مصالح الجماهير دون تمييز أو استعلاء، انطلاقاً من مفهوم واضح للوظيفة بأنها خدمة ومسؤولية وأمانة. وفي هذا يقول قائد الثورة: «هؤلاء الذين يرقدون في بيوتهم والذين كوّنوا عازلاً بين الثورة والجماهير، الذين يتركون العمل إذا لم يكن هناك رئيس يراقبهم، أو الذين يقفلون المكاتب في وجه المواطنين، ويماطلون في قضاء مصالحهم، هذه الطبقة المكتبية التي لا تتحرك إلا بالخوف، تستوجب إعلان الثورة الإدارية، بواسطة جماهير الشعب، التي سأسلحها لكي تحطم البيروقراطية، ويحطموا الطبقة العازلة». وأضاف أنه «إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع في المكاتب فلتتحطم المكاتب لتبقى مصلحة الشعب الليبي». إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع لأجل الحكومة فلتسقط الحكومة وليحيا الشعب.

هـ ـ الثورة الثقافية:

إن ثورة الفاتح العظيمة تستمد جذورها ومبادئها من الإسلام الذي هو المصدر الفكري للثورة، وكان على الليبيين أن يخوضوا المعركة الثقافية مسلحين بتلك المبادىء. وتقرر أن تدخل الثورة الثقافية إلى المكتبات العامة والجامعات، وأن تشمل البرامج التعليمية جميعها، وأكد قائد الثورة على ضرورة تطبيق «كتاب الله» في هذه التغيرات الثقافية الثورية، معلناً معارضته لكل ما يتعارض معه، ولهذا لا بد من إحراق الكتب المضلّلة التي تتعارض مع الروح الثورية، مسترشدين في ذلك بمبادىء ثورة الفاتح العظيمة. ولقد أوكلت مهمة حرق الكتب المضللة إلى المثقفين الذين قاموا بفرزها وحرقها.

وذكر قائد الثورة في خطاب زوارة التاريخي: أنه إذا تمسك الشعب العربي الليبي بفكر ثورة الفاتح العظيمة النابعة من الإسلام، ومن الرسالة الخالدة، فإنه يستطيع أن ينجز كل المشاريع الثورية التي نريدها ونحققها في أقصر وقت. ومعنى هذا: «أن يكون الشعب الليبي فعلاً هو أول شعب في العالم، يقوم بثورة فريدة في التاريخ، ويحمل السلاح، ويبني نفسه، ويعيد تنظيم نفسه في كل لحظة، وعندئذ سوف تزحف الجماهير التي وجهت لها النداء في اليوم الأول للثورة، تزحف لتتولى

مسؤولياتها في الثورة، التي قامت من أجلها. إن هذا يتطلب أن تكونوا أنتم وقيادة الثورة جنباً إلى جنب، لتحطيم البرجوازية، والمكتبية، والفكر المتعفن. فحمل السلاح، لبناء المصانع، والمزارع، وشق الطرق، والتضحية في سبيل التحول الثوري، وهذا يتطلب أن تتحمل جماهير الشعب العربي الليبي مسؤولية الحكم».

وبعد هذا الخطاب جرت عدة عمليات تحريضية للاستيلاء على السلطة، من قبل الجماهير الشعبية حيث قام أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات بتشكيل لجان شعبية فيها. كما تم أيضاً تشكيل لجان شعبية في مختلف المرافق الإدارية في الدولة.

في خطابه في مدينة زوارة ١٩٧٣/٤/١٥، حدد قائد ثورة الفاتح السياق التاريخي والمستقبلي الذي تمت فيه الثورة، فقال: «إذا تمسك الشعب العربي ـ الليبي بفكر ثورة الفاتح العظيمة النابع من الإسلام ومن الرسالة الخالدة، فإنه يستطيع أن ينجز كل المشاريع الثورية التي نريدها ونحققها في أقصر وقت. ومعنى هذا أن يكون الشعب الليبي فعلاً هو أول شعب في العالم يقوم بثورة فريدة في التاريخ ويحمل السلاح ويبني نفسه، ويعيد تنظيم نفسه في كل لحظة، وعندئذٍ سوف تزحف الجماهير التي وجهت لها

النداء في اليوم الأول للثورة، تزحف لتتولى مسؤوليتها في الثورة، التي قامت من أجلها. إن هذا يتطلب أن تكونوا أنتم وقيادة الثورة جنباً إلى جنب، لتحطيم البرجوازية والمكتبية والفكر المتعفّن...».

هكذا تكون الثورة قد حددت معالمها، وهي تحرير الأرض والإنسان وانتصار القيم. وبالتالي فإن أسباب قيامها ليست سهلة على الإطلاق، فهي عميقة ذات جذور في التاريخ. فليبيا توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء تعاقب المستعمرين الأجانب وما أورثوها من تخلف اقتصادي وسياسي واجتماعي، نتيجة قيام حكم رجعي متخلف وفرض الإقليمية والتبعية للخارج، وفي هذا يقول قائد ثورة الفاتح: «إن المبادىء التي قمنا من أجلها بالثورة ليست هي أن نرفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، وليست هي أن نرفع علماً ونؤلف نشيداً ونردده في الإذاعة، وليست هي للتصفيق أو الوصول إلى الحكم. إن الأفكار التي دفعت حركة الضباط الوحدويين الأحرار للقيام بالثورة، مستمرة ما استمرت الحياة وهي تزداد عمقاً واتساعاً يوماً بعد يوم كلما تلاحمت جماهير الشعب مع فكرة الثورة نفسها.

فالاستقلال المزيف الذي منح لليبيا قبل الثورة، أفرز جهازاً

إدارياً متعفناً، لخدمة مجموعة من الأفراد والأسر مرتبطة بنظام الحكم، الذي لم يكن يعمل لمصلحة الشعب، ولا من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة، ولا من أجل التقدم، بل فرط هذا النظام بثروة البلاد، ورهنها للخارج، ولمنافعه الذاتية والشخصية. لذلك فإن ثورة الفاتح قامت لتردّ رداً إيجابياً وقاطعاً، على عوامل التردي والتخلف التي عاشها الشعب الليبي، بالرغم من امتلاكه لثروات طائلة. وقامت لتخلص هذا الشعب من كابوس الفقر والتخلف المريع، ومن أجل تحويل الصحراء الجدباء إلى أرض خضراء ولتحقيق الكفاية والعدل، ولتجعل الشعب العربي في ليبيا يتمتع بخيرات أرضه ويحمي حقوقه وثروته، وأن يتصرف فيها وفق مشيئته وحاجاته، لبناء مجتمع الرخاء والازدهار الذي يتحرر فيه الفرد من استعباد لقمة العيش التي استغلها الرجعيون وكبلوا الشعب العربي ـ الليبي بقواعد الاستعمار ليرضى بالوجود الأجنبي فوق أرضه ورغم إرادته.

بهذا المعنى فإن الفاتح العظيم لم يكن مصادفة، ولم يكن على وجه الخصوص انقلاباً عسكرياً عرضياً، بل كان ثورة فعلية اندفعت وتفجرت لتحقيق أهداف الشعب العربي ـ الليبي في الحرية والاشتراكية والوحدة. وهذه ليست بدعة طارئة على هذا الشعب، الذي آمن بهذه المبادىء الضاربة في أعماق تاريخه النضالي والكفاحي عبر أجيال وعبر مراحل التاريخ الطويل، وقدم

في طريقه التضحيات الجسام. فالاشتراكية ليست غريبة عليه، فالدين الإسلامي هو دين الاشتراكية، والاشتراكية هي العدالة الاجتماعية، وهي ضرورة اقتصادية لتحرير المواطن من الفقر والتخلف. وإن في الوحدة العربية قوة اقتصادية وقوة بشرية وقوة عسكرية وقوة فكرية، والشعب العربي الليبي وحدوي بطبعه، وقد أسهم إسهاماً فعّالاً في نصرة وإنجاز الخطوات الوحدوية التاريخية للأمة بأكملها.

وإذا كان تفجر ثورة الفاتح قد جاء تتويجاً طبيعياً لكفاح طويل ومرير للشعب الليبي، واستجابة تاريخية، لتراث نضالي عريق شهدته حقب التاريخ المختلفة، منذ أقدم العصور، فإن المفصل التاريخي الذي تمت فيه الثورة، ليعكس الكثير من الدلالات العميقة، في تاريخ منطقتنا العربية وفي العالم.

فالاستقلالات الحديثة التي حققتها بعض الأقطار العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية، والكيانات التي نشأت في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن اتسمت بمميزات استراتيجية، جعلت منها استقلالات حديثة، طوت صفحة الاستعمار القديم المباشر، وفتحت صفحة الاستعمار الجديد، وهو أمرّ وأدهى. وأبرز هذه المميزات:

- نشوء كيانات ضعيفة لا تعكس طموحات الشعوب وآمالها في

الحرية والوحدة والاشتراكية، كرست التفكك والانقسام.

- تبعية هذه الكيانات للخارج، الذي أخرج جيوشه من الأرض العربية، ولكنه أبقى فيها على مراكز نفوذه الاقتصادية والسياسية والعسكرية (القواعد الأجنبية) وكبلها بالاتفاقات الجائرة التي تخدم مصالحه وتبقي على الجهل والتخلف في البلاد التي استقلت حديثاً.

والتجربة التي عاشتها هذه الكيانات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠، كانت سلسلة متصلة من التحديات، والكشف عن الطبيعة الصراعية للعلاقة مع الخارج، والاحتقان الشعبي والسياسي في الداخل. فشعوب المنطقة كانت تطمح لتحقيق استقلالها الناجز والتام، الذي لا يقتصر فقط على الاستقلال الاقتصادي، بل يتجاوزه ويكمله في آن، بالاستقلال الاجتماعي والثقافي، وإلغاء قيود التبعية كافة.

من هذه الزاوية بدأت تتراكم أزمة النهضة العربية الحديثة، لتؤكد سنة بعد أخرى، أن التغيير الثوري هو المطلوب، وأن بناء القوة العربية لا يتم إلا بالاستقلال عن الأجنبي، وتعميق الصراع ضده، وإطلاق قوى الشعوب وإمكاناتها لإنجاز العملية الثورية، وبناء مستقبلها وتقرير مصيرها. وهي الزاوية نفسها، التي يمكن من خلالها قراءة موقع الثورة الليبية وأبعادها في التاريخ العربي

الحديث. فهي إضافة إلى كونها حلقة أساسية في سلسلة الكفاح العربي لتجديد النهضة العربية، تشكل ثورة تصحيحية لمسار النهضة العربية ذاتها، وقاعدة انطلاق لمقومات ترشيدها ووضعها في الطريق الصحيح.

فثورة الفاتح حملت الأجوبة على أزمة النهضة العربية وكشفت مقوماتها، ووضعت عملية تحديث الفكر العربي السياسي وتأصيله في واجهة الاهتمامات، ووضعت، وهذا هو الأهم، نظرية متكاملةً، احتضنت الأجوبة التاريخية التي تشكل الرد الأسلم والأصح على أزمة النهضة العربية في القرن العشرين، ولقرون طويلة قادمة.

ولقراءة التاريخ الفعلي لهذه الثورة، بخلفياته التراثية وأبعاده المستقبلية، لا بد من الكشف عن أزمة النهضة العربية ذاتها، وتحديد معوقاتها، ورصد محاولات تحديث الفكر العربي وما آلت إليه، وصولاً إلى تحديد موقع الثورة ونظريتها من هذا كله، وآثارها الاستراتيجية في حاضر المنطقة العربية ومستقبلها، كما هي على امتداد العالم كله.

الباب الأول

النهضة العربية المعاصرة

الفصل الأول: أزمة النهضة العربية ومعوقاتها.

الفصل الثاني: تحديث العقل العربي، والنظرية العالمية الثالثة.

الفصل الأوّل

أزمة النهضة العربية ومعوقاتها

هناك شبه إجماع على وجود إشكاليات كبرى، تعوق حركة النهضة العربية وتطوُّرها، واستقطاب متزايد للجهود النظرية والتطبيقية للبحث في طبيعة هذه الإشكاليات، وتلمس مقومات وصيغ تجاوزها، انطلاقاً من إعادة نظر شاملة في الأسس والمنطلقات التي حكمت التجارب النهضوية العربية منذ مطلع الخمسينات إلى الآن، وانطلاقاً من اعتبارات مبدئية عامة، تتركز على اعتبار النهضة إشكالية فكرية ـ ثقافية بالدرجة الأولى، طالما أنها في العمق عملية تحوُّل حضاري شامل.

فالنهضة بهذا المعنى، تحتاج إلى وجود «قدرة مجتمعية جماعية متجددة، يمكنها بلورة فكر ناضج، تستقيم بمعطياته نظرة المجتمع إلى الحياة، وتتأصل فلسفته في مواجهة متطلبات الفعل التاريخي. فالمجتمع الذي لا يستطيع التأليف بين أفراده وقطاعاته، بمنطلقات فكرية مقبولة لديهم، لا يستطيع أن يوجه

جهودهم، ويوظفها لتحقيق تطوره الحضاري المنشود. ومسألة بلورة فكر أصيل لأي مجتمع تتطلب منهجاً عقلانياً، ووجود بنى مشجعة على تكوُّنه وتجدده، بتجدُّد الطموحات والتحديات التي تقف في وجه المسيرة المجتمعية»(١).

واقع الأمر أنه لم يتح للمجتمعات العربية فرصاً جدية لبلورة فكر نهضوي حضاري وتأصيل فلسفته. فمنذ اصطدامها بالنموذج الحضاري الغربي المعاصر، وهي تعيش صدمة حضارية هزت بناها التقليدية بعنف، وحققت اختراقات أفقية وعمودية، حكمت تناميها دون أن تتمكن من التقاط أنفاسها، والإمساك بمصيرها المستقل، فكان الحاصل عموماً، بنى ثقافية ـ اجتماعية مشوشة، متناقضة ومضطربة تتفاوت وتتغير فيها الاختيارات والتوجهات، تغريها النجاحات الجزئية، وتحبطها الإخفاقات الكبيرة، تتنازعها إرادات الاستقلال والتقدم من جهة، وانحلال التبعية بأشكالها ومستوياتها كافة من جهة ثانية.

وعلى الرغم مما حاولته حركة الثقافة العربية، لتأصيل الحكم النهضوي خلال قرن تقريباً، فإن الغلبة التي ظلت لثقافات الغزوات الأجنبية المتلاحقة.. وتوطّنها واستيطانها مجتمعاتنا..

---

(١) د. علي خليفة الكواري: «التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٨٥.

غارسة أنماطها ومناهجها إنتاجاً واستهلاكاً ونهب ثروات. وقد سهل ذلك جملة عوامل منها: «قوة النموذج الحضاري الغربي أولاً، وخفض مناعة البنى العربية ثانياً، ويسّره دون شك انتشار ثقافة المجتمع الاستهلاكي ومغرياته»[٢].

في بداية القرن الحالي كتب أحمد فتحي زغلول[٣] مفسراً طبيعة الصدمة الحضارية التي هزت المجتمعات العربية، فاعتبر أن المسألة «لا تكمن في تخلف الشرقيين والمسلمين، بل في التقدم المذهل للغربيين: فعندما تعرفنا على أوروبا بشكل وثيق في مطالع القرن التاسع عشر، لم نكن متخلِّفين بمقاييس التخلف والتقدم المعروفة، لقد كانت هناك تعثرات في النظام السياسي والثقافي، لكن خطى التطور على بطئها لم تتوقف، كانت مجتمعاتنا تتحرك حركة طبيعية، بل إنه كانت هناك دلائل تشير إلى أن قفزة إلى الأمام على المستويين التربوي والتقني توشك أن تتحقق ـ في مصر بالذات ـ. لكن الذي لم نعرفه أن أوروبا التي غادرتنا في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي قد قفزت اقتصادياً

---

(٢) د. عبد الله عبد الدايم: «التراث وتحديات العصر»، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥، ص ٦٨٩.

(٣) أحمد فتحي زغلول: «سر تقدم الإنكليز السكسون»، د. رضوان السيد، مجلة الفكر العربي، عدد ٣٩ ـ ٤٠، سنة ١٩٨٥، ص ٤ ـ ٥.

واجتماعياً وسياسياً وتقنياً، في القرنين السادس عشر والسابع عشر قفزات غير طبيعية.. أو غير عادية، بحيث تقدمت علينا، لا لأننا وقتها كنا متخلفين، بل لأن تطورنا كان طبيعياً وعادياً، في حين ارتسم تطورها بحرق المراحل، والقفزات التقدمية، لأسباب لم تتضح كلها إلى اليوم».

والذي خفي من أسباب تفاوت التطور في بدايات القرن، اتضح في ربعه الأخير: فنحن وعلى الصعيد الذاتي، تشبهنا وقلّدنا أوروبا بالأمس، قرأنا تجاربها بصورة سطحية، في مناخ وهج النتائج المذهلة للتحديث، فحاولنا ولا نزال حرق المراحل من فوق، لنلحق بها من دون نتائج نوعية، في سباق لا عقلاني بمقوماته وشروطه وظروفه التاريخية واتجاهاته المستقبلية. فالمسألة «أن قضية النهضة اتخذت في الفكر العربي وصفاً إشكالياً متواتراً... الإشكالية التي تعني في أذهاننا جميعاً وجود نوع من التوتر والقلق والالتباس، في العلاقة بين الماضي والمستقبل، بين الأنا والآخر، مما جعلها علاقة لا تقوم على الاتصال ولا على الانفصال، وإنما على التنافر والتدافع. والنتيجة كانت تشويش الحلم النهضوي في وعينا وتعتيم الرؤية في فكرنا»[٤].

---

(٤) د. عبد الله عبد الدايم: «التراث وتحديات العصر»، مرجع سابق، ص ٢٩ ـ ٣٣.

ومن الردود الانعكاسية على هذه المعضلة، اعتبر البعض أن الحل والمخرج في العودة إلى التراث، وتبني الأصالة، وكأن الطريق إليهما ممهدة، والوصول إلى نهاياتهما تؤمن الدواء الشافي للداء العضال، بينما هما معاً يكتسبان فعاليتهما، أو على الأصح نكتسب فعاليتنا فيهما، إذا ما تم اعتبارهما فعل تجديد حضاري، وتمت محاكاتهما من قبل إرادة فكرية مجتمعية حضارية. فالمهم هو «مدى صلاحية الماضي للاستمرار في تفاعله مع الحاضر، وقدرته على تحديد اتجاهاته المستقبلية وما ينجم عن هذا التفاعل من تجديد في الأشكال الفكرية والثقافية عموماً، حيث إن الأصالة هي الشكل الذي تتولد منه الأشياء، فقدرتها على التولد، لا تنفصل عن كونها مرتكزاً أصيلاً له»(٥).

خارج هذا التجديد، تتساوى التبعية الفكرية للخارج، في محصلتها النهائية مع التبعية للماضي، إذا غابت العقلانية النقدية في التعامل مع الحالتين. فـ«التحرر من التبعية للآخر، لا يمكن أن يتمّ إلا من خلال العمل من أجل التحرر من التبعية للماضي. وبعبارة أخرى، إن التحرر من الانبهار، بل الاستلاب بثقافة الغرب لا يمكن أن يتم إلا عبر ـ ومع ـ التحرر من هيمنة التراث. والتحرر

---

(٥) د. إحسان عباس: «الأصالة في الثقافة العربية المعاصرة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ندوة «القومية العربية والإسلام»، ١٩٨٠.

من التراث لا يعني الهروب منه ولا الإلقاء به في سلة المهملات. كما أن التحرر من ثقافة الغرب لا يعني الانغلاق دونها.. وإذا كنا نعاني اليوم كثيراً من مظاهر الاستلاب إزاء الغرب، فلأننا نأخذ منه النتائج والثمرات ونعرض عن المبادىء والأسس. نستورد منه لنستهلك وليس لنغرس ونستنبت. ومن دون شك فإن النجاح في عملية الغرس والإنبات يتوقف على إعداد التربة الصالحة، والتربة الصالحة لا تستورد»(٦).

إذا كنا قد واجهنا ازدواجية النموذج الغربي المعاصر، بازدواجية مقابلة متناقضة مع الأولى، فوصلنا معه، وانتهى معنا ومع ذاته، إلى مآزق حضارية مصيرية، فإن إعادة تحديد الاختيارات ليست مطروحة علينا وحدنا، بل وعلى مستويات النماذج الحضارية العالمية برمتها، حيث تلحّ المطالبة بنظام عالمي جديد، تغلب فيه وعليه مقومات التفاعل الحضاري، على أدوات المصالح المدمرة والهيمنة العاجزة عن الاستمرار. لكن قضية الاختيارات مطروحة هذه المرة «ليس بين نموذج غربي (تتعدد صوره ومآزقه)، وبين نموذج أصولي (غامض الملامح وغير محددِ القسمات). لكن قضية الاختيار مطروحة على أساس إعادة صياغة المشروع الحضاري العربي في ضوء التحليل النقدي

---

(٦) د. محمد عابد الجابري، مرجع ٢، ص ٥٥.

لممارساتنا، النظرية والعملية، في العقود السابقة. والاختيار هنا يعني بكل وضوح، استخلاص وصياغة مجموعة متناسقة من القيم الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، تكون في أساس استراتيجية النهضة العربية.. صياغة خلاّقة، لن ترتضي قيمة لمحض كونها مستقاة من التراث، ولن ترفض قيمة أخرى لمحض كونها وافدة من الغرب..»[٧].

دون تغيير طبيعة وتوجهات العلاقات الدولية الراهنة، التي همشت التفاعل الحضاري، يصعب الحديث عن نجاح محاولات التجديد النهضوي، وذلك «التواصل الحضاري يؤتي خير ثماره، عندما يجري في جو من السلم والرضى والحرية والتفاهم، وهو يفسد ويتعطل حين يحدث في ظلال الحرب أو نتيجة القهر أو فرض وكبت، حينها تنشأ في المجتمع المغلوب مواقع وعقد نفسية، تقف دون التواصل الخير، وتعتري المجتمع الغالب عقد أخرى، كعقدة التفوق، تقلب التقارب تباعداً»[٨].

إذا كان الشرط الأساسي للتجديد الحضاري، في ظروف ومعطيات العلاقات الدولية الراهنة، إنجاز التعايش السلمي بين

(٧) السيد ياسين، مرجع ٢، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٨) قسطنطين زريق: «في معركة الحضارة»، ص ٢١٢ ـ ٢٣٨.

الحضارات واختياراتها لتأمين التفاعل الحر، خارج عقد النقص والغبن، التفوق والهيمنة التي ترسخت في سياق هيمنة النموذج الغربي المعاصر وسهلت تحكمه في اختيارات الشعوب المغلوبة، فهل نقف عاجزين عن المبادرة، أم أن هناك مخارج لفك النزاع الحضاري القائم؟.

قياساً على جوهر الأزمة، ومعوقات مواجهتها جذرياً، يكتسب الدور الحضاري التجديدي، للتنمية الفكرية ـ الثقافية، أهمية استثنائية. فالثقافة والإبداع الثقافي، عندما توضع في أساس البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي، تكسبه الموقع الشمولي في تغيير المجتمعات العربية، وإحداث نقلة نوعية فيها. فالثقافة والإبداع الفكري بهذا المعنى هما خط الدفاع الذي لا غنى عنه في مسار التنمية الحضارية المنشودة، لأنها وحدها التي تتسع لتشمل مجموع المعارف المجتمعية اللازمة، لاكتساب الخبرات والمهارات الضرورية للتقدم، وهي القابلة لتوظيف القدرة على تجاوز الواقع بكل إشكالاته وعقده، وجبه تحديات التطور، والاستجابة الحقة لمطالب المستقبل العربي.

فالإنماء الثقافي ودور الثقافة المتنامية، كفيلان بتصحيح معادلة طالما سيطرت على الأوضاع العربية برمتها «مفصلة أننا نعيش مشاكلنا ولا نعيش قضايانا»، وما نحتاجه حقاً هو إسباغ

الطابع الإنساني الشمولي على جهود التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي. والثقافة قادرة على ذلك إذا ما أتيح لها توليد نظام القيم الذي يساعد في بناء قيادة إنسانية للمجتمع بديلاً من القيادات التكنوقراطية البيروقراطية اللاتاريخية.

والتنمية البشرية هي الكفيلة بتوفير هذه القيادة الإنسانية، ونقل المجتمع برمته إلى ميدان العطاء الحضاري المتكامل، ذلك أن التنمية في جوهرها تستهدف الإنسان غاية، وتصطنعه وسيلة. فالإنسان القادر على الإبداع وتجاوز الواقع، هو الذي يصنع التقدم ويؤسس للتفاعل الحضاري مع ذاته وفي نطاق مجتمعه، ومع الإنسانية جمعاء»[٩].

إن مشكلتنا الأساسية في الوطن العربي هي مشكلة فكرية ـ أيديولوجية بشكل خاص، وكل مشاكلنا تتفرع من هذه المشكلة الأم. فإشكالية الأصالة والمعاصرة، العروبة والإسلام، التراث والثورة، الاستقلال والتبعية، الدين والدنيا، الدين والدولة، إلى غير ذلك من إشكاليات، «ما هي إلا انعكاس وتجسد للفراغ أو الضياع الفكري ـ الأيديولوجي أو الثقافي، الذي نتخبط فيه

(٩) د. محيي الدين صابر: «مجلة المستقبل العربي»، المجلد الأول، ٧٨ ـ ٧٩، عدد ٢، ص ٧.

كأمة، يفترض فيها وحدة الوعي كتعبير عن وحدتها ذاتها، وهذا لا يعني إنكار أهمية وتأثير الإشكاليات البنيوية التي ورثناها خلال تاريخ طويل من القمع والاستبداد والاستعمار والاستقلال السياسي الناقص أو المشوه، إلا أنه في وطننا العربي، فإن هذه الإشكاليات البنيوية تحولت إلى تابع أو دالة الإيديولوجيا (أو الإيديولوجيات) السائدة، التي هي بدورها مجرد تعبير عن الضياع أو الفراغ الإيديولوجي الذي نعيشه، فهذه الإيديولوجيات السائدة والتي خبرناها خلال تاريخنا المعاصر، ليست إلا تعبيراً عن الاستلاب الثقافي العام الذي نعيشه. فهي إيديولوجيات بعيدة كل البعد عن نبض التاريخ العربي، ولا تعكس أو تعبر بأي شكل من الأشكال عن طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية السائدة، ولا عن كيفية تغييرها، تغييراً يستوعب الواقع والتاريخ، لا تغييراً ينفصل عنهما فيفقد فاعليته ويشوه تلك البنى زيادة على ما هي فيه من تشويه. وتكون النتيجة في خاتمة المطاف، تجذيراً فعلياً للتخلف، وتوطيداً للتطور السطحي المرتبط بجميع مستوياته العليا والدنيا، الفوقية والتحتية بالغرب، مما يحولنا إلى أتباع لأسياد هنا وهناك ويجردنا من إمكاناتنا الحضارية الإبداعية»(١٠).

إن تناقض النمو الحالي في الدول المتقدمة، يكمن في

---

(١٠) د. تركي الحمد: «مجلة المستقبل العربي»، عدد ١١٠، ١٩٨٨، ص ٥.

التناقض «بين منطلقات النموذج المبدئية الأولية، وبين الأسس المادية التي يقوم عليها في الوقت الراهن. فبينما كان التقدم في معناه الإيجابي الذي حدده العقل في المرحلة التي كان فيها ناقداً للفترات السابقة، يعني تحرر المجتمع الإنساني عامة من كل القيود التي كانت تحول بين الإنسان بصفة عامة وبين مطابقته لذاته، فإن التقدم كما انتهى إليه واقعه في الوقت الحاضر إنما يتم بناء على تحرر جزء من الإنسانية على حساب جزء آخر»[11].

لم تعد المقولة السياسية والمجتمعية للعقل هي التحرر الإنساني الشامل، بل إن الإنسان الأوروبي والغربي بصفة عامة لا ينظر إلى التحرر بوصفه واقعاً معقولاً إلا من حيث استغلال طرف آخر وسلبه حريته، «لقد أصبح للحرية معنى متناقض، من حيث إنه أصبح يعني التحرر بالنسبة لطرف والخضوع للاستقلال بالنسبة لطرف آخر»[12].

لقد عمل العقل على أن يحدد التصورات والمبادىء التي تضمن قوة المجتمع الإنساني، كما ساهم بفضل اكتشافاته العلمية والتقنية في إخفاء عدد من مظاهر القوة في المجتمع.

---

(١١) مجلة الوحدة، «العقلانية والمشروع العربي»، عدد ٢٦ ـ ٢٧، ص ٢٦.

(١٢) المرجع نفسه.

«لقد كان العقل يؤسس مبادىء تفكير شمولي إنساني؛ فمعاني الحرية والإخاء والمساواة التي طرحها اتسمت بالطابع الشمولي، لكن بفعل القوة وتمكنها من الاستقلال عن العقل، وإملاء قوانينها عليه، صارت معاني المبادىء مختلفة تماماً، بل أصبح العقل يقبل الواقع الناجم عن القوة بوصفه معقولاً، وانفصلت المبادىء عن أصولها ومقدماتها»(١٣).

لذلك عندما يستعيد مفكرو العالم الثالث اليوم الفلسفة العقلانية، فإن ما يبنون عليه موقفهم العقلاني هو العقلانية الأوروبية لعصر النهضة. إنهم بذلك يغفلون التناقضات التي نقلت هذه العقلانية من موقف يعطي العقل موقف المبادرة، إلى عقلانية تجعل العقل مبرراً لمعطيات القوة وخاضعاً لها، وهم يتغافلون عن المشاكل التي عجزت هذه العقلانية عن استيعابها.

في ضوء ما تقدم، فإن العالم الإنساني المعاصر، جماعات وشعوباً ودولاً ليس في حاجة فحسب إلى ثورة شاملة تتناول المفاهيم والأفكار والمبادىء مثلما تتناول المؤسسات الاجتماعية، لأنها جميعها أصبحت لا تلائم الاحتياجات البشرية ولا تلبيها. وإذا هي تقوم على ثوابت لمعتقدات فكرية

---

(١٣) المرجع نفسه.

وسياسية، وقواعد اقتصادية وسلوكية واجتماعية وقيمية، هي مجرد بقايا عنجهيات إقطاعية وزعامات كهانية وقبلية عسكرية، وموبقات طبقية بورجوازية ورأسمالية، تؤطرها فلسفات دينية ومقالية، ومادية آلية لا إنسانية، باتت في تعارض فاضح ومرير مع جملة المعطيات والحقائق الفكرية والفلسفية التي استجدت في حقل الاجتماع البشري، ونمت بفضل انتشار الثقافة والوعي عبر المستويات الشعبية والجماهيرية في العالم أجمع. «بل إن هذا العالم بحاجة إلى الثورة بقوة لرفع تلك المناقضة التي يغرق فيها الوجود البشري على كل صعيد، والكامنة في المقدمات الخاطئة والمشوشة التي قام عليها النظام الحضاري المعاصر ولما يزل. هذا النظام الذي دفع وإلى الحد الأقصى درجة الاستعداد التنافسي المدمر لدى الإنسان، بدون تبرير علمي أو عقلي أو إنساني، وكان من نتائجه علاقات مجتمعية ودولية غير موضوعية وغير إنسانية»[١٤].

هذه العلاقات تمضي في معاداة الاتجاه الإنساني القيمي وتشدّد على محاربة التعاون البشري، أساس البقاء الإنساني نفسه وأساس تقدم الإنسانية.

---

(١٤) مجلة الوحدة، عدد ٢٢ ـ ٢٣، عام ١٩٨٦، ص ٧٧.

الفصل الثاني

تحديث العقل العربي: ضرورة النظرية

لم يتوقف المفكرون العرب، منذ مطلع القرن الماضي، عن البحث في مسألة الحداثة والتحديث، أو في مسألة «الذهنيات» كما يسميها المفكر العربي عبد الله العروي، الذي يعتبر أن الإشكالية قامت ولا تزال في تخلف الذهنيات عن الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، إنها مسألة أيديولوجية نظرية لم تحل بعد. وقد تجد حلها المناسب على الصعيد النظري الأيديولوجي بالذات، وليس على مستوى التحليل الاقتصادي الاجتماعي. ومن هنا فإن ولادة النظرية العالمية الثالثة في أوائل السبعينات، تشكل نقطة تحول في مسار التجاذب النظري على الساحة العربية، وعلى نطاق أوسع في الساحة العالمية ككل، ومحطة أساسية، قد لا تكون آخر محطات التطوير الفلسفي ـ النظري للأيديولوجية العربية المعاصرة، ولكنها بالتأكيد، محطة لا يمكن تجاوزها، بل ولا بد لأي تطوير لاحق من أن ينبي عليها

ويؤسس ويجدد انطلاقاً منها.

منذ بداية عصر النهضة وحتى ذلك التاريخ، انصبت كل الجهود النهضوية العربية في مسار التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، لكن هذه المحاولات، التي اشتغلت على إنتاج «مركب ثقافي جديد» لم تصل إلى غاياتها المنشودة، فى بلورة نظرية عربية للنهضة، فظلت الأزمة قائمة، وظلت الأسئلة هي:

- هل يمكن صياغة مشروع تحديثي نهضوي دون الأخذ من عناصر الثقافة القومية واعتمادها كأساس للبناء الفكري والثقافي الجديد؟.
- وهل يمكن نجاح المشروع النهضوي دون النهوض بالإنسان الذي تصاغ من أجله مشاريع النهوض ودون العناية به، وهو الأداة التي لا يتحقق المشروع إلا بها وعبرها؟.
- وهل يمكن نجاح المشروع التحديثي إذا لم يكن مشروعاً قومياً ووحدوياً؟.
- وهل يمكن نجاح المشروع النهضوي إذا لم يكن مشروعاً نضالياً؟.

هذه الأسئلة كانت تشير دائماً إلى توتر ونزوع دائم نحو النظرية أي نحو الاستقراء الفكري المطلوب، ونحو قيام نظرية تحل المشاكل المكونة للإشكاليات القائمة، وأبرزها إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر النهضوي العربي، باعتبار أن «جميع النهضات التي نعرف تفاصيل عنها قد عبّرت إيديولوجياً، عند

بداية انطلاقتها بالدعوة إلى الانتظام في تراث. وبالضبط للعودة إلى «الأصول»، ولكن ليس بوصفها كانت أساس نهضة مضت يجب بعثها كما كانت، بل من أجل الارتكاز عليها في نقد الحاضر ونقد الماضي القريب الملتصق به، والمنتج له، والمسؤول عنه، والقفز إلى المستقبل»[١٥].

في ضوء ذلك ما هي التعقيدات التي عرفتها وواجهتها الحركة الفكرية النهضوية العربية، وحالت دون الوصول بها إلى أهدافها، في صياغة نظرية متكاملة، تحمل الأجوبة على الإشكاليات النهضوية القائمة؟.

البارز في هذه التعقيدات أن الصراع في الوطن العربي لم يكن فقط بين قوى التجديد وقوى التقليد، بل اتخذ إضافة إلى ذلك منحى أساسياً هو «الصراع ضد الغرب ومن أجله في آن: ضد عدوانه وتوسعه من جهة، ومن أجل قِيَمه الليبرالية ومظاهر التقدم فيه من جهة ثانية»[١٦]. وهكذا تلازمت علاقات التناحر في إطار الصراع بين القديم والجديد، مع علاقات التعاضد التي كانت غالباً ما تفرض نفسها على المجموع في مواجهة الخطر الخارجي.

---

(١٥) التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

وبفعل الطبيعة المزدوجة، التي قدم النموذج الغربي نفسه من خلالها، وحكمت العلاقة معه، لم يعد المتكأ عند قوى التجديد هو «الأصول» التراثية وحدها، بل أصبح النموذج الغربي نفسه، يفرض ذاته كـ«أصل» جديد من نوع جديد، «أصل» ينتمي إلى المستقبل وليس إلى الماضي. ومن هنا برز نوع آخر من الصراع في الساحة النهضوية العربية هو الصراع من أجل «الأصول» و«النماذج»، فريق يتمسك بـ«الأصولية» التراثية العربية الإسلامية، وفريق يدعو إلى الأصولية «الحداثية الغربية»[١٧].

ومن المعروف على هذا الصعيد، أن قوى النهضة العربية كانت تربط النهضة بالتحرر من السيطرة العثمانية، لذلك كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى النموذج الغربي. ولكن مع استمرار الانقسام بين فريق نهضوي يعتبر الغرب ونموذجه خصماً أساسياً لا يمكن التعاون معه، وفريق نهضوي آخر يعتبر السيطرة العثمانية على الأرض العربية هي العلة وهي الخصم الأساسي الذي يجب التخلص منه، حتى ولو اقتضى الأمر التحالف مع الغرب لتحقيق ذلك.

المهم في هذا المجال، بل الأخطر هو أن «التمزق على

---

(١٧) التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٤٢.

صعيد الاختيارات أدى إلى تمزق على الصعيدين السياسي والأيديولوجي، فكان هناك فريق مع الغرب أيديولوجياً وضده سياسياً، وفريق آخر معه سياسياً وضده أيديولوجياً، وفريق ثالث مع «الأصولية» الإسلامية أيديولوجياً وضد الخلافة العثمانية سياسياً، ورابع مع الخلافة العثمانية سياسياً وضد «الأصولية» التراثية أيديولوجياً»[١٨].

يضاف إلى هذا كله، خصوصية التركيب الاجتماعي في الوطن العربي وما كان له من تأثير في المواقف والاختيارات. فكان انبعاث الوعي الطائفي والأقلوي مقروناً بالوعي النهضوي ونتيجة من نتائجه. مما زاد مشكل النهضة في الوطن العربي تعقيداً.

وأخيراً حالة الانقسام التي عاشها ولا يزال يعيشها الوطن العربي، إلى أقطار منفصل بعضها عن البعض الآخر، اقتصادياً وسياسياً، أقطار يرتبط كل منها «بالمركز» منفرداً، سواء يوم كان المركز هو عاصمة الإمبراطورية العثمانية أم عندما أصبح إحدى العواصم الأوروبية، مما أدى إلى ترسيخ الدولة القطرية، النقيض العملي لجانب أساسي من الحلم النهضوي وهو «الوحدة»، بل أيضاً تكريس وترسيخ التفاوت بين الأقطار العربية في مجال التقدم

(١٨) التراث وتحديات العصر، المصدر السابق نفسه.

والتحديث على مختلف مستوياته.

والتاريخ النهضوي العربي الحديث شهد، كما قلنا، منذ بداية السبعينات قفزة نوعية، في إرساء أسس النظرية الثورية النهضوية الحديثة، ممثلة بالتجربة الليبية والنظرية العالمية الثالثة. فمنذ عام ١٩٨٤، وعلى مفصل كبير لأحداث كبرى وتحولات مصيرية في الساحة العربية والدولية على حد سواء، أعلن زعيم الثورة الليبية، وبعد مخاض مميز في دلالاته استمر حوالي ست سنوات، «أنه حان الوقت للبدء بتنظير الفكر الثوري العربي»[١٩]. في اللحظة ذاتها التي بدأ فيها تكوُّن النظرية الثورية الجديدة، وفي الوقت الذي كانت فيه الأمة العربية تشهد بداية انحسار واضح للمد الثوري، وإحباطات تكاد تكون قاتلة، وظواهر استرخاء وشبه استسلام للأمر الواقع، أسفر عن مبالغة في التعبير عن المشاعر القطرية. في حين كانت التجارب الديمقراطية في العالم العربي تعيش مآزقها، وتترنح في الطريق المسدود، معطلة حركة الفعل الثوري في البنى الاجتماعية والثقافية والفكرية على مختلف أصعدتها وفي مختلف مستوياتها.

وفي فترة قياسية زمنياً، بدأت تظهر أسس وملامح النظرية

---

(١٩) فؤاد مطر، الثورة الثانية في ليبيا، دار القضايا.

الجديدة حاملة الوعد والأمل، ليس فقط بحسم الجانب الفلسفي ـ النظري في حركة النهضة العربية، بل الجوانب التطبيقية أيضاً، التي تلازمت ولأول مرة في تاريخنا، في ثناياها، مقومات النظرية ووسائل تطبيقها، وردمت الهوة بين النظرية والتطبيق، بين الفكر والممارسة.

○ وفي جديد النظرية الجديدة، أنها لم تأخذ بالعرف السائد عبر تاريخ الثورات، قديمها وحديثها، من أن الثورة تأكل أبناءها، بل أرست شعاراً جديداً ومارسته، وكان من نتاجها، وهو أن الثورة تربي أبناءها. والمسألة لم تكن إسقاطاً للنظرية على الممارسة، بل تنويراً للجماهير حتى تختبرها وتطورها في إطار حرية الاجتهاد والإبداع، دون الردّة أو التقوقع خارج التجربة.

○ وفي موازاة الثورة السياسية، أطلقت الثورة الإنمائية، وركيزتها الأساسية الإنسان نفسه، فتلازم السياسي والاجتماعي، بعد أن باعدت بينهما التجارب السابقة. وأوجدت مقولة «السلطة ـ الثروة ـ السلاح بيد الشعب» بما يعني وضع جميع إمكانات المجتمع في خدمة تنويره وتنميته ورفع كافة أنواع الأغلال التي تعيق حركة تقدمه التاريخية وبصورة أوضح، امتلاكه لجميع مقدراته وسلطته بما فيها السلاح.

○ واجتمعت التاريخانية والعقلانية، في سياق واحد، لأول

مرة، لتشكل دعامة الفكر النهضوي العربي الحديث. والتاريخانية والعقلانية سلوكان لا ينفصلان. «العقلانية هي جعل العقل حاضراً في التاريخ ينظمه على صعيد الوعي ويحركه على صعيد الممارسة. والتاريخانية هي جعل التاريخ حاضراً في العقل يلهمه الدروس والعبر، ويحمله من حين لآخر على مراجعة تصوراته وفحص مبادئه وطريقة إنتاجه»[٢٠].

وهكذا تم التصدي ـ النظري لإشكالية الأصالة والمعاصرة، وهي واحدة من أعقد إشكاليات عصر النهضة وما تلاها حتى بداية السبعينات، وإلى الآن، خارج الأخذ بفكر النظرية العالمية الثالثة، وممارستها كنموذج.

ففي خطاب زوارة الشهير تاريخ ١٥ نيسان/ إبريل عام ١٩٧٣، وفي ذكرى المولد النبوي الشريف بالذات، ولدت الثورة الثقافية على هذا الصعيد، وطوي ملف الصراع بين الأصالة والمعاصرة، إذ جاء الإعلان بالتمسك بكتاب الله بمثابة وضع الأمور في نصابها، دون الانغلاق على الإبداع الفكري والنظري، انطلاقاً من فهم ثوري للتراث. «ليس هناك نظرية أو فكر يصلان

---

(٢٠) التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٤٩.

إلى مستوى كتاب الله... وما دمنا واثقين من ينبوع الفكر الذي بين أيدينا، لا بد وأن ندخل المعركة الثقافية، نحرق ونمزق كل الكتب المضللة.. الكتب المستوردة التي جعلت الشباب يفقدون عقولهم ويصبحون تائهين»[٢١].

○ والأبرز على الصعيد النظري والعملي، وهو ما لم يشهده سياق ثورة من قبل، حل إشكالية العلاقة بين الثورة والدوَلة، لصالح الأولى، فـ«المرحلة الانتقالية من الثورة إلى الدولة التي ستنبثق عن الثورة، لا بد أن تمتد إلى عشرات السنين (الثورة الدائمة)، وأن مرحلة الانتقال يقودها جيل أو أكثر، ولا يقودها مجلس أو فرد كما يتوهم البعض. والمرحلة الانتقالية هذه لا تعني الدكتاتورية ولا تعني أن يحكم نيابة عن الشعب، وإنما هي المدة التي تستغرقها عملية البناء المادي والمعنوي، استكمالاً لشكل ومحتوى المجتمع الذي قامت من أجله ثورة الفاتح العظيمة، وهي أيضاً المدة اللازمة لتحقيق فلسفة الثورة على الواقع»[٢٢].

أما من الناحية المعنوية، فإن المرحلة الانتقالية هي المرحلة التي «يزج فيها بالشعب الليبي ثورياً لممارسة الديمقراطية الشعبية

(٢١) فؤاد مطر، الثورة الثانية في ليبيا، دار القضايا.

(٢٢) المصدر نفسه.

الجديدة. وهذه المرحلة لا بديل عنها ولا مناقشة فيها، فصنع مجتمع التقدم لا طريق له إلا طريق الثورة، ثم التحول ثورياً عبر عشرات السنين من الثورة إلى ذلك المجتمع الراقي المنظم»[٢٣].

○ أما على الصعيد الثقافي ـ الاجتماعي، فقد وضعت النظرية يدها على بيت الداء، عبر ثورة ثقافية اجتماعية حقيقية، لا تغتني فقط من الأفكار، بل تغنيها الممارسة. لا تعادي الواقع، ولكنها تستمد منه معين تطويره. ف«الأسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة.. الإنسانية تعرف الفرد (الإنسان) والفرد (الإنسان) السوي يعرف الأسرة، والأسرة هي مهده ومنشأه ومظلته الاجتماعية... وحين تكبر الأسرة تتحول إلى قبيلة فتخف علاقات التضامن بين أفرادها إلى حد ما، مثلما يقل التماسك بين القبائل المتعددة، التي تشكل الأمة الواحدة. وقل مثل ذلك عن التضامن بين مجموع الأمم في الإنسانية جمعاء حيث يكاد ينعدم الترابط، رغم أن هذه الأمم المتعددة تشكل الأسرة الإنسانية، مما يجعل الإنسانية هي القومية، والقومية هي القبيلة، والقبيلة هي الرابطة الأسرية»[٢٤].

و«بناءً على هذه الاعتبارات... كونت القبيلة سلوكاً

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) محيي الدين صبحي: مجلة الفكر العربي، عدد ٢٢، ١٩٨١، ص ٦٢٢.

لأفرادها، يتحول إلى تربية اجتماعية أفضل وأنبل من أي تربية مدرسية». والقبيلة مدرسة اجتماعية ينشأ أفرادها منذ الطفولة على تشرب مثل عليا تتحول إلى سلوك حياة تترسخ تلقائياً كلما كبر الإنسان، على عكس التربية والعلوم التي يتم تلقينها رسمياً، والتي تتلاشى تدريجياً كلما كبر الفرد، لأنها رسمية ولأنها اختيارية ولأن الفرد يعي أنها ملقنة له[٢٥].

هذه المسألة وإعادة تصويبها، تمثل عنصراً مهماً في البناء التربوي ـ الثقافي في مختلف المجتمعات البشرية، وهي تقف في مواجهة الدعوات النظرية الرأسمالية التي ركزت على الفردية وعززت نزعتها تحت شعارات الحرية والليبرالية، وبين الشيوعية التي ارتكزت على التحليل الطبقي للمجتمعات، وهي في ما يتعلق بالوطن العربي، تعيد الاعتبار للتعامل الثوري مع الواقع نفسه، بحيث تأخذ إيجابياته وتعزل سلبياته دون الوقوع في شرك الواقعية أو المثالية على حد سواء.

صحيح أنه كلما ارتقى الإنسان في سلم الحضارة، ازداد اهتمامه بالعملية التربوية وعمل على توسيع نطاقها وتعميق أبعادها لترسيخ ثقافته وتطويرها من ناحية العمل على تحقيق التغير

(٢٥) الكتاب الأخضر: ص ١٣٣.

الاجتماعي، وأن أنماط المعارف والقيم والإدراك تتعدد، ولكن الصحيح أيضاً ملاحظة «التمايز الوظيفي الذي يتناوله فكر النظرية العالمية الثالثة، والذي يعطي أهمية قصوى للتربية الاجتماعية القبلية، تميزها وتفضلها عن التربية المدرسية بالمعنى الاكتسابي التدريجي الحديث. فالتربية في المجتمعات القبلية هي الحياة نفسها، بينما هي في المجتمعات الحديثة إعداد لهذه الحياة. والأسرة في المجتمع القبلي هي التي تضطلع بمهمة التربية الاجتماعية، حيث يزاول الطفل في هذا النطاق المهنة التقليدية وأنماط السلوك من خلال عملية التقليد للكبار واستيعاب القيم والأعراف والمثل السائدة بطريقة مباشرة وتلقائية»[٢٦].

فالتربية من منظور النظرية العالمية الثالثة، تتداخل في البناء الاجتماعي نفسه على محورين:

- محور التربية الاجتماعية القبلية، ويسودها نظام التربية المألوف على قاعدة الأعراف والقيم والمثل السائدة. وهذا يعني عملية تنشئة اجتماعية وتثقيفية ترتكز على البنية الاجتماعية وتنسق الأدوار بين الأجيال، حيث تتواصل تجاربها وخبراتها.
- محور التربية الاجتماعية الحضرية، وتتوزع بين تربية غير

(٢٦) د. محمد صبح: مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٩.

رسمية وتتم فيها عملية التنشئة بين الأسرة، والمؤسسات الحديثة من إعلامية وثقافية... إلخ. وبين تربية رسمية تقوم بها المؤسسات التعليمية الرسمية، وهدفها الإعداد للحياة[٢٧].

و«الأعراف القبلية من منظور وظيفتها الاجتماعية الهادفة لتنشئة الفرد وتقويمه، يمكن النظر إليها كقيود وضوابط لتنظيم وتكييف الميول والدوافع الأنانية، وبذلك تعمل على التماسك الاجتماعي. فالقيم والعادات الاجتماعية أنماط سلوكية فكرية وعملية، يجب العمل بتعاليمها حتى ينتظم التعامل والاتصال بين الناس. وحتى يكون هناك عنصر من عناصر التوقع في الحياة، فيعرف كل فرد ما يتوقعه من غيره في سلوكه وما يتوقعه غيره منه من تصرفات، إنها سيطرة العقل الجماعي والإرادة الجمعية على الأفراد، وإدماج الفرد في المجموع لتحقيق التوافق والتماسك ولتحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعي»[٢٨].

ولقطع الطريق على التأويلات والتفسيرات كافة، التي قد تسفر عنها محاكاة النموذج الغربي ـ الليبرالي، وإدارة الظهر للتقاليد الاجتماعية في منحاها الإيجابي، تحت شعارات

---

(٢٧) المصدر السابق نفسه.

(٢٨) المصدر السابق نفسه.

التحديث والعلمنة والتقدم، والعصرنة، فإن النظر إلى مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة، لا يستقيم إلا إذا ارتبط بالإنجاز المكمل له، والذي أعطى البعد الإنساني العالمي للمجتمع الليبي مجموعات وأفراداً، وأرسى أسس القيم العالمية التي لا تتعارض والقيم الأصيلة في ماضي الأمة العربية وحاضرها، بل تتكامل معها، وتتحد في إطار واحد.

فالشقاء الإنساني، الذي أسفرت عنه تطبيقات النظرية الحديثة، على اختلافها، لا يمكن أن يزول. وحقوق الإنسان، التي تحولت في الغرب والشرق على حد سواء إلى شعار من دون مضمون، «لا يمكن أن تتأكد إلى عبر بناء عالم جماهيري تمتلك فيه الشعوب السلطة والثروة والسلام، وتختفي فيه الحكومات والجيوش، وتتحرر فيه الجماعات والشعوب والأمم من خطر الحروب في عالم يسوده السلام والاحترام والمحبة والتعاون».

تأسيساً على ذلك، صدرت الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وفقاً للمبادىء الشمولية التالية[٢٩]:

- انطلاقاً من أن الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي، يعلن أبناء المجتمع الجماهيري أن السلطة للشعب

---

(٢٩) ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر، أيلول/ سبتمبر، ١٩٨٧.

يمارسها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل، في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

- أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حرية الإنسان ويحمونها
- ويحرّمون تقييدها. فالسجن فقط لمن تشكل حريته خطراً أو إفساداً للآخرين. وتستهدف العقوبة الإصلاح الاجتماعي وحماية القيم الإنسانية ومصالح المجتمع. ويحرم المجتمع الجماهيري العقوبات التي تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه.
- أبناء المجتمع الجماهيري أحرار وقت السلم في التنقل والإقامة. والمواطنة في هذا المجتمع حق مقدس لا يجوز إسقاطها أو سحبها.
- أبناء المجتمع الجماهيري يحرّمون العمل السري واستخدام القوة بأنواعها والعنف والإرهاب والتخريب، ويعتبرون ذلك خيانة لمثل وقيم المجتمع الجماهيري الذي يؤكد سيادة كل فرد في المؤتمر الشعبي الأساسي، ويضمن حقه في التعبير عن رأيه علناً، وفي الهواء الطلق، وينبذون العنف وسيلة لفرض الأفكار والآراء، ويقرّون الحوار الديمقراطي أسلوباً وحيداً لطرحها، ويعتبرون التعامل المعادي للمجتمع الجماهيري مع أية جهة أجنبية وبأية وسيلة من الوسائل خيانة عظمى.
- أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية، وهم أحرار في

تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها إلا إذا اشتكى أحد أطراف العلاقة.

- أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها، وغاية المجتمع الجماهيري إلغاء عقوبة الإعدام، وحتى يتحقق ذلك يكون الإعدام فقط لمن تشكل حياته خطراً أو إفساداً للمجتمع.
- أبناء المجتمع الجماهيري يحتكمون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل وهي الدين والعرف. ويعلنون أن الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدسة خاصة بكل إنسان، عامة لكل الناس. فهي علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط، ويحرم المجتمع الجماهيري احتكار الدين واستغلاله لإثارة الفتن والتعصب والتشيع والتحزّب والاقتتال.
- يضمن المجتمع الجماهيري حق العمل، وهو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناتجة عن الجهد مقدسة مصانة، لا تمسّ إلا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل. وأبناء هذا المجتمع أحرار من ربقة الأجرة وتأكيداً لحق الإنسان في جهده وإنتاجه، فالذي ينتج هو الذي يستهلك.
- أبناء المجتمع الجماهيري أحرار من الاقطاع. فالأرض ليست ملكاً لأحد، ولكل فرد الحق في استغلالها، للانتفاع بها شغلاً

وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده وإشباع حاجاته.

- المجتمع الجماهيري متضامن، ويكفل لأفراده معيشة ميسرة كريمة، وكما يحقق لأفراده مستوى صحياً متطوراً وصولاً إلى مجتمع الأصحاء، يضمن رعاية الطفولة والأمومة وحماية الشيخوخة والعجزة، فالمجتمع الجماهيري وليّ من لا وليّ له.
- التعليم والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان، فلكل إنسان الحق في اختيار التعليم الذي يناسبه، والمعرفة التي تروقه دون توجيه أو إجبار.
- المجتمع الجماهيري مجتمع الفضيلة والقيم النبيلة، يقدس المثل والقيم الإنسانية تطلعاً إلى مجتمع إنساني بلا عدوان ولا حروب ولا استغلال ولا إرهاب، لا كبير فيه ولا صغير. كل الأمم والشعوب والقوميات لها الحق في العيش بحرية وفق اختياراتها، ولها حقها في تقرير مصيرها وإقامة كيانها القومي وللأقليات حقوقها في الحفاظ على ذاتها وتراثها، ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعة واستخدام القوة لإذابتها في قومية أو قوميات أخرى.
- أبناء المجتمع الجماهيري يؤكدون حق الإنسان في التمتع بالمنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك

والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية، ولذا فإنهم يعملون من أجل إقامة الكيان القومي الطبيعي لأمتهم ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية الطبيعية. وأبناء المجتمع الجماهيري يرفضون التمييز بين البشر بسبب لونهم أو جنسهم أو دينهم أو ثقافتهم.

- أبناء المجتمع الجماهيري يحمون الحرية، يدافعون عنها في أي مكان من العالم، ويناصرون المضطهدين من أجلها ويحرضون الشعوب على مواجهة الظلم والعسف والاستغلال والاستثمار ويدعونها إلى مقاومة الامبريالية والعنصرية والفاشية وفق مبدأ الكفاح الجماعي للشعوب ضد أعداء الحرية.
- المجتمع الجماهيري مجتمع التألق والإبداع، ولكل فرد فيه حرية التفكير والابتكار والإبداع، ويسعى المجتمع الجماهيري دأباً إلى ازدهار العلوم وارتقاء الفنون والآداب وضمان انتشارها جماهيرياً، منعاً لاحتكارها.
- إن أبناء المجتمع الجماهيري يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ في أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة والرضاعة الطبيعية فالطفل تربيه أمه.
- إن أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالاً ونساءً في كل ما هو إنساني، ولأن التفريق في الحقوق بين الرجل والمرأة

ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإنهم يقرون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأي منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتيهما.

- أبناء المجتمع الجماهيري يرون في خدم المنازل رقيق العصر الحديث، وعبيداً لأرباب عملهم، لا ينظم وضعهم قانون، ولا يتوافر لهم ضمان وحماية.. لذلك يحرم المجتمع الجماهيري استخدام خدم المنازل، فالبيت يخدمه أهله.
- أبناء المجتمع الجماهيري يؤمنون بأن السلام بين الأمم كفيل بتحقيق الرخاء والرفاهية والوئام، ويدعون إلى إلغاء تجارة السلاح، والحد من صناعته، لما يمثله ذلك من تبديد لثروات المجتمعات، وإثقال لكاهل الأفراد بعبء الضرائب، وترويعهم بنشر الدماء والفناء في العالم، وهم يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية والجرثومية والكيماوية ووسائل الدمار الشامل...
- أبناء المجتمع الجماهيري يلتزمون بحماية مجتمعهم والنظام السياسي القائم على السلطة الشعبية والحفاظ على قيمه ومبادئه ومصالحه، ويعتبرون الدفاع الجماعي سبيلاً لحمايته والدفاع عنه مسؤولية كل مواطن فيه، ذكراً كان أم أنثى.
- إن أبناء المجتمع الجماهيري يلتزمون بما ورد في هذه الوثيقة ولا يجيزون الخروج عنها، ويحرّمون كل فعل مخالف للمبادىء والحقوق التي تضمنتها.

- إن أبناء المجتمع الجماهيري وهم يقدمون باعتزاز إلى العالم الكتاب الأخضر دليلاً للانعتاق ومنهاجاً لتحقيق الحرية، يبشرون الجماهير بعصر جديد تنهار فيه النظم الفاسدة، ويزول فيه التعسف والاستغلال.

الباب الثاني

أزمة الأيديولوجيات المعاصرة والنظرية العالمية الثالثة

الفصل الأول: الركن السياسي.

الفصل الثاني: الركن الاجتماعي.

الفصل الثالث: الركن الاقتصادي.

تمهيد

وصلت الأيديولوجيات المعاصرة إلى أزماتها المعلنة، وهي هذه المرة لا تتصل بعوارض تعاني منها، يمكن تجاوزها بسهولة، بل تندرج في عمق التحولات التي بدأ يشهدها العالم المعاصر منذ السبعينات، والاختناقات التي تصاعدت حتى وصلت إلى ذروتها في التسعينات، حيث بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد، ربما كان ينحصر جديده فقط في محاولات الشرق والغرب على حد سواء، تجاوز الأزمات التي تعصف بهما، وتجديد شبابهما، في الوقت الذي يزداد فيه الإدراك هنا وهناك، بأن جذور الأزمات القائمة، تطال الأسس الفلسفية والأيديولوجية، التي تصدعت وبعضها انهار تماماً أمام التجارب في العالمين الرأسمالي والاشتراكي (الشيوعي)، والنتائج المأساوية التي انتهت إليها[٣٠].

فنشوب أزمة الأيديولوجية الليبرالية يتصل بالأصل الفلسفي

---

(٣٠) مجلة الفكر العربي، عدد ٥٩، الثورة والتجارب الثورية.

الذي تقوم عليه هذه الأيديولوجية، أي بين ما تقول به من تناقض بين السلطة والحرية.. مما أدى إلى تعذر قيامها بالمهام والأهداف التي جاءت من أجلها، أي تحقيق: العدل والمساواة والرخاء في نظام الحكم.

والسبب الثاني: الأزمة الأيديولوجية الليبرالية «تكمن في المفاهيم التي حالت بينها وبين ما نصت عليها في أطوارها الأولى، وهي المفاهيم التي دارت حول الحرية والمساواة والملكية الخاصة؛ فقد ظلت هذه الحقوق حقوقاً نظرية تجريدية، وحيل بينها وبين معظم الأفراد في المجتمع الليبرالي»[٣١].

يضاف إلى ذلك أزمة النظام التمثيل الذي يشكل عماد ومحور الأيديولوجية الليبرالية. وعلى هذا الصعيد، فإنه «لم يتيسر للجماهير ولا للأفراد أن يسهموا في الاقتراع العام، الذي هو السبيل للوصول إلى الممارسة السياسية وبالتالي ممارسة السلطة... فالجماهير تنفصل عن النائب نهائياً بعد لحظة الانتخاب، ويصبح هو المحتكر لسيادتها والنائب عنها في تصريف أمورها»[٣٢].

---

(٣١) انظر: طارق شهاب، الفكر العربي، عدد ٥٩، ص ٥٧.

(٣٢) المصدر نفسه.

والسيادة بما أنها ليست سوى ممارسة الإرادة العامة، كما يقول جان جاك روسو، فهي لا يمكن ارتهانها أبداً». وأن السيد الذي هو كائن اجتماعي لا يمكن تمثيله إلا بذاته. وإذا كان يمكن تجاوزاً تناقل السلطة بهذه السهولة، فإنه بالتأكيد لا يمكن تناقل الإرادة.

في هذه الحالة، «فإن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا ممثليه، فما هم إلا مفوّضية، ولا يمكنهم إبرام أي عقد نهائياً...»(٣٣).

فالأزمة بهذا المعنى هي أزمة الدولة نفسها، كما صورتها الأيديولوجية الليبرالية على أنها أداة تصالح بين الطبقات وبين مختلف القوى والفئات، وبأنها الحكم في كلّ ما يحتدم بينها من صراع على أساس أنها أداة تصالح وتفاهم، وأعلى من الجميع.

وقد يقال هنا، إن أزمة الدولة في الأيديولوجية الليبرالية قد يحلها مبدأ فصل السلطات. ونُبادر إلى القول، إن هذا المبدأ الذي تحدث عنه مونتسكيو، ظل في إطاره النظري ولم يعرف التطبيق بالمعنى الذي تحدث عنه الفيلسوف الفرنسي؛ إذ انتهى العمل به إلى نتيجتين أساسيتين هما: إما تفوق السلطة التنفيذية إلى الحد

---

(٣٣) انظر: تاريخ الأفكار السياسية، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤.

الذي تتحول معه إلى ديكتاتورية، وإما أن تتفوق السلطة التشريعية عندما يكون هناك أحزاب متعددة متصارعة لا تسمح للسلطة التنفيذية أن تظفر بالقوة والاستقرار.

وإذا كانت الأركان الأساسية للأيديولوجية الليبرالية قد انحرفت أصلاً عن مقدماتها النظرية وأهدافها المعلنة، وانتهت إلى أزمة في العمق لا يمكن تجاوزها، فإن الأيديولوجية النقيض (الماركسية ـ الشيوعية) قد وصلت إلى نتائج مماثلة، بالانفصال عن مقدماتها وأهدافها. وما يجري في الدول التي طبقتها، لا يحتاج إلى توضيح أو رهان على أن الأزمة قد وصلت إلى ذروتها، وما يمكن ملاحظته هنا، أن تطورات هذه الأزمة تتقاطع وظواهر ومعالم الأزمة الأولى (الأيديولوجية الليبرالية)، وتضع النماذج الأيديولوجية التي حكمت العالم طوال قرن ونصف، أمام الطريق المسدود وتطرح بشكل جدي ضرورة اعتماد نظريات ونماذج جديدة. ومن هذه الزاوية يتجدد فتح ملف النظرية العالمية الثالثة، التي بدأت بالتكامل في بداية السبعينات، لتشكل إطاراً خلاقاً للاهتداء إلى مخارج من أزمة الأيديولوجيات المعاصرة.

فما هي أبعاد ومعطيات هذه النظرية، مقارنة مع محاور هذه الأزمة وتطوراتها الراهنة والمستقبلية؟

الفصل الأول

الركن السياسي

«الديمقراطية هي سلطة الشعب، لا سلطة نائب عنه، وأن أداة الحكم هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه المجتمعات البشرية، وأن البشرية لم تنجح بعد في حل هذه المشكلة حلاً نهائياً ديمقراطياً»(٣٤).

فإذا كانت إدارة الحكم هي المشكلة، وهذا ما أكدته أزمة الأنظمة العالمية المعاصرة (النماذج) على اختلافها، فلماذا التمسك بهذه الإدارة والدفاع المتسميت عن استمرارها؟ ولماذا لا يعتمد البديل الذي هو «ليس حزباً ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة، بل الشعب كله، وليس بديلاً عنه ولا نائبه، وإذا أمكن إيجاد هذه الأداة، لانحلت المشكلة وتحققت الديمقراطية الشعبية، فتكون الجماعات البشرية قد أنهت عصور الاستبداد والنظم

(٣٤) الكتاب الأخضر.

الديكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب»[٣٥].

وقد جاء في الكتاب الأخضر تفصيل لهذه المقولة وشرح لها. فهذه النظرية تقوم على «سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل، وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظّم وفعّال، غير تلك المحاولة القديمة للديمقراطية المباشرة، المفتقرة إلى إمكانية التطبيق على أرض الواقع لفقدانها التنظيم الشعبي على المستويات الدنيا...»[٣٦].

فالناس يمنحون ثقتهم للسلطات من أجل تحقيق الخير العام، والسلطة وديعة في يد الحاكمين لمصلحة الجماعة. هذا ما تقوله النظريات الليبرالية والاشتراكية على حد سواء. ولكن الشيء الذي لا تملك الجواب عليه، وهو من نتاجها بالذات، هو التالي: مَن يحكم بين السلطات إذا ما أساءت إحداها، أو كلها مجتمعة استعمال نفوذها ووكالتها عن الشعب؟ والجواب الطبيعي، هو أن الشعب الذي أودع هذه الوديعة هو الذي يجب أن يقضي في ذلك، فهو لم يتنازل عن سلطته وإنما فوضها تفويضاً وأودعها إيداعاً. لذلك، ومن هذا المنطلق يطرح السؤال التالي: لماذا الوكالة؟ ولماذا لا يحكم الشعب نفسه بنفسه وبصورة مباشرة؟

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

والجواب هو أن يكون الشعب أداة الحكم والحكم نفسه في آن.

إن المسألة تتعلق بحل المشكلة بصورة نهائية بين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع والدولة؛ فبينما تعطي الديمقراطية الليبرالية الأولوية للفرد تعطي الديمقراطية الاشتراكية الأولوية للمجتمع. والأولى تقدم الفرد دون إهمال المجتمع، والثانية تقدم المجتمع دون إهمال الفرد. وفي الواقع فإن الديمقراطية الليبرالية تتجه نحو الفوضوية الفردية تماماً كما أن إهمال الديمقراطية الاشتراكية للفرد يجعلها تتجه نحو الأنظمة الملكية والشمولية، وفي الحالين فإن الغائب الأكبر هو الديمقراطية.

في ضوء ذلك فقد جاء إسهام النظرية العالمية الثالثة في حل الإشكالية المقادمة، «استجابة لحاجات التحول النظري التي راكمتها البشرية بفعل تاريخ طويل من الممارسة السياسية والاجتماعية للديمقراطية»[٣٧].

ليس هذا فقط، بل إن هذا الإسهام للنظرية العالمية الثالثة، اتسم بمميزات أبرزها ما يلي[٣٨]:

- أنها جاءت بمثابة استجابة نظرية لحاجات إنسانية عالمية حقيقية.

---

(٣٧) انظر: د. محمد شيّا، مجلة الفكر العربي، عدد ٥٩.

(٣٨) المصدر نفسه.

ـ أنها محاولة لتأسيس الاستجابة الكاملة للحاجات الحقيقية الملموسة مع الانفتاح على التطوير والإضافة.

فقد بيّنت النظرة الإنسانية للإنسان. فالإنسان حرّ في طبيعته، لذلك فإن الطبيعة هي المصدر والمثال. والأبرز هنا، أن النظرية العالمية الثالثة وهي تتطابق ومبادىء عصر النهضة الأوروبية، تتجاوزها للعصرنة والاستجابة للتحديات. فقد قدمت التحديدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحوّل تجريدات عصر النهضة إلى مضامين ووقائع. فالمجتمع الجماهيري «هو عودة إلى القواعد الطبيعية.. وإلغاء كل ما ترتب على التطور الاستغلالي والتطور التعسفي من نتائج وتخطيها والعودة إلى القواعد الطبيعية.. فالنظام الجماهيري يستند إلى القواعد الطبيعية والقانون الطبيعي»[٣٩].

وهي أقامت جدلاً مهماً وتاريخياً فذاً بين الحرية والحاجات. ذلك أن الحرية مزعومة إلى أن تجد شروط تحققها. فهي تؤكد «أن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته. فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد الإنسان للإنسان.. والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان»[٤٠].

---

(٣٩) السجل القومي، المجلد ١٥، ص ٦٥٨.

(٤٠) الكتاب الأخضر، ص ٩٠.

في الجدل الذي تقيمه النظرية العالمية الثالثة، مع نظريات حكم الطبقة، توصيف لمفهومها الذي تنطلق منه، بأنه مفهوم فئوي يعبر عن مصلحة جماعة معيّنة من الناس، وهي تدعو بالمقابل إلى تبني مفهوم حكم الشعب، كونه المفهوم الشامل الذي يعكس المصالح المختلفة للمجموعات البشرية. وتوافقاً مع هذا المفهوم واستكمالاً طبيعياً له، فإن الحكم الحزبي (الحزب الواحد) هو حكم ديكتاتوري. وفي بعدها المنطقي، فإن الحديث عن الشعب، يعني بالضرورة الحديث عن فئات اجتماعية عديدة تشكله، وهو يعني أيضاً أن مصالح الفئات والطبقات المختلفة يجب أخذها بالحسبان. وحين تعطي أهمية لمصالح مختلفة فإن ذلك يتلازم مع الإقرار النظري بتعميم المصالح الشعبية وليس بالتأكيد حصرها وعزلها في فئة واحدة (العمالية مثلاً).

إن أية حركة سياسية لا تستهدف إحلال الشعب في السلطة، هي حركة ديكتاتورية لا فرق بينها وبين الوضع الذي تستهدف تغييره. وبالتالي فهي عاجزة عن تحقيق التغيير الجذري في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالثورة إذن، هي علم اكتشاف الواقع الفاسد وعلم تغييره بالبديل الثوري الصحيح. وهكذا «فإن الثوريين هم المؤمنون بالجماهير وبحقها في السيطرة على أمورها وبتدبيرها شؤونها بنفسها بدون نيابة أو وساطة، ولا يقومون بالثورة نيابة عنها بل يحرضونها على الثورة بتقديم

تحليلاتهم المستندة إلى الواقع الاجتماعي ويعرضون الأشياء أمام الجماهير على حقيقتها خالية من التزييف السياسي الذي اعتراها، ويقودون الجماهير إلى المواقع التي تجعلها صاحبة السيادة والسلطة»(٤١).

والمفهوم الديمقراطي في النظرية العالمية الثالثة، يفضح زيف العديد من النظريات والشعارات المتصلة بإمكانية تفويض الاهتمام بمصالح الشعب إلى قلة تمثيلية مختارة. إذ «لا يمكن تحميل إناطة الحكم السياسي لبلد ما إلى المصالح الخاصة، أكانت تلك الإناطة تتم من قبل حزب سياسي أو طبقة أو قبيلة أو هيئة أو مؤسسة خاصة، فيكون خطر النيابة عندما لا تكون مراقبة صحيحة، موضوع تعليقات جدية حول الديمقراطيات الصناعية الحديثة خلال أوائل القرن التاسع عشر. فكان على جيمس ميل أن يحدد مبادىء التولي المحدود للمناصب في الدولة والتعريف الكامل لمصالح النواب والحكم كوسائل كبح لسيطرة الهيئات التمثيلية»(٤٢).

---

(٤١) ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر، ١٩٨٨.
(٤٢) المصدر نفسه.

مشكلة أداة الحكم: اللجان الثورية:

يتساءل د. رجب بو دبوس(٤٣): كيف يمكن لمجتمع أن يعيش ويتقدم وأن يحل الصراعات بين أفراده ويحول دون طغيان بعضهم على بعض؟.

وفي الجواب أن المنطلق في بعض التحليلات هو التسليم بأن الإنسان لا يمكن أن يوجد مع غيره في سلام، إلا إذا كانت هناك أداة تحدد لكل إنسان مكانه في المجتمع ودوره فيه، وتجعل حقوقه محترمة وتجبره إن لم يفعل بطيبة خاطر، على أداء واجباته نحو الجماعة، وتجعله يحترم حقوق الغير. وقد كان هذا هو الأساس الذي انطلقت منه كل النظم السياسية والمذاهب الفكرية، وقد اتفق على ضرورة هذا الذين اعتبروا الاجتماع والحضارة شراً أصيب به الأستاذ كروسو، وأولئك الذين اعتبروه خيراً وحالة أفضل للإنسان من حالته الطبيعية التي كان يعيش فيها وقد مثل هذا التيار هوبز(٤٤).

لكن مشكلة الإنسان ظلت قائمة. ومشكلة المشاكل بالنسبة للإنسان والفكر السياسي، تنحصر في محاولة تحديد من الذي من حقه أن يحكم به، وبالتالي مشكلة أداة الحكم.

---

(٤٣) د. رجب بو دبوس: محاضرات في النظرية العالمية الثالثة، الدار الجماهيرية.

(٤٤) د. رجب بو دبوس، المرجع السابق.

وقد تعددت الإجابات عن هذا التساؤل، ممثلة لاتجاهات واجتهادات بينها:

- الحق المقدس: وهو الاتجاه الذي يرى أن الحكم ـ هبة الله ـ لمن يشاء، أي لممثليه على الأرض. وبالتالي يجب طاعة هؤلاء الذين يتولون شؤون السلطتين الزمنية والدينية معاً.
- اتجاه يدعو إلى الاعتراف بحكم القوي على الضعيف، وبذلك تكون القوة مصدر الشرعية في الحكم. وبما أن العلاقة علاقة قوة وضعف، فإن الضعيف لا خيار له إلا الطاعة.
- الاتجاه الذي يرجع مسألة الحكم إلى تعاقد أفراد المجتمع مع حاكم يقوم بمهمة الفصل في النزاعات وتوفير المصالح العامة، وقد مثل هذا الاتجاه على بساطته جوهر النظم السياسية الأوروبية.

مقابل ذلك، فقد وضعت النظرية العالمية الثالثة وجود أداة الحكم نفسه موضع سؤال: هل من الضروري وجود أداة حكم، أياً كانت هذه الأداة؟ ملكاً.. طبقة، حزباً، برلماناً..؟.

وجاء الجواب المتكامل: بالنظر إلى أبسط خلية في المجتمع، وأهم خلاياه الأسرة، لوجدنا في غالب الأحيان أن علاقات مكوناتها مطبوعة بطابع صراعي، وأن هذا الصراع ينتهي في أغلب الأحوال بإحدى النهايات التالية: إما طغيان الأب وسيطرته، وإما طغيان الأم، وإما أن لا ينتهي الصراع لصالح أحد

الطرفين مما يؤدي إلى تحطيم الأسرة تماماً.

إن وجود أداة حكم يستتبعه بالضرورة وجود خاضعين لهذه الأداة، فلا يترك للإنسان على هذا النحو من فرص اختيار لعلاقته بالآخرين، إلا أن يكون حاكماً أو محكوماً، سيداً أو مسوداً، حراً أو مستعبداً.

فالنظم التقليدية تنظر إلى المجتمع على أنه قاصر وجاهل ولا يمكن له أن يعرف مصلحته ولا أن يخطط لحياته. ولهذا لا بد من وجود وصاية عليه، وجوهر الوصاية لا يختلف سواء أكان الوصي إمبراطوراً أم طاغية أم حزباً أم قبيلة أم طليعة...إلخ.

ولكن إذا كان الشعب كذلك فكيف له أن يحسن اختيار الأوصياء عليه؟ ثم أليس هناك تناقض جذري بين الوصاية والاختيار؟ إذا كان للشعب اختيار الأوصياء عليه فهو إذن ليس قاصراً وليس جاهلاً، وبالتالي يزول المبرر لوجود أوصياء عليه.

وفي الإستنتاج «أن الشعب لا يختار حقيقة في مثل هذه النظم لكن الأوصياء يختارون أنفسهم، وما عليه إلا أن يصدّق على هذا الاختيار، أليس التمثيل تدجيلاً؟!»[٤٥].

---

(٤٥) المرجع السابق نفسه.

اللجان الثورية:

ولتحقيق فلسفة الثورة على أرض الواقع، لا بد من مرحلة انتقالية، وفي هذه المرحلة تلعب الأداة الثورية دوراً حيوياً في إنجاز مهام البناء الجماهيري، واستكمال عناصر أن يحكم الشعب نفسه بنفسه. وضرورتها تأتي من طبيعة الظروف الموروثة عن نظام مضاد لسلطة الشعب. وبالتالي فإن تأكيد سلطة الشعب يتطلب عملية تقويض للقديم، وبناء للنظام الجماهيري الجديد.

لكن اللجان الثورية «ليست سلطة، ولا حق لها بممارسة أي نوع من السلطة وإلا تحولت إلى أداة سيطرة، وتصادمت بالتالي مع الجماهير العريضة التي هي وحدها صاحبة السلطة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية التي يصنع فيها القرار»[٤٦].

وفي ضوء ذلك، فإن الواقع الذي أملى وجود هذه اللجان هو وجود عوائق نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية موروثة من نظام بعيد كل البعد عن سلطة الشعب. والسؤال هنا هو: كيف يتم انتقال المواطن من وضع لم يمارس فيه أي حق من حقوقه السياسية، وخاضع لضغوط اقتصادية ومعبأ بثقافة وتفسير خاطىء للدين يكرس سلطة القلة، سلطة الفرد السياسية والاقتصادية وما يترتب عليها؟...

(٤٦) المرجع السابق نفسه.

وفي الجواب عن هذا السؤال، كانت الحاجة ماسة لوجود مواطنين تحرروا من الرعب النفسي ووعوا حريتهم وحقوقهم لكي يكونوا قدوة لغيرهم. وبهذا المعنى، فإن اللجان الثورية هي «الإطار السياسي والعملي للقوى الثورية لثورة الفاتح، وهي القيادات الثورية للجماهير العريضة والتي تقودها نحو مواقع متقدمة، وهي بمثابة شرايين المجتمع الذي يتحول ثورياً، وهي أداة التبشير بالحضارة الجديدة، وهي أداة الدعوة للوحدة الدينية والقومية»[٤٧].

هناك دور حيوي تؤديه هذه اللجان، لتوكيد سلطة الشعب وإنجازها. فهي العصب الذي يتولى تحريك الجماهير باتجاه أهدافها الثورية وممارسة سلطتها وترسيخها؛ لذلك، فإنه بالقدر الذي تنتشر فيه اللجان الثورية بين جموع الشعب، تكون درجة الوعي والاستيعاب لمفهوم سلطة الشعب نفسها ومعطياتها الإنسانية العميقة في النظرية والممارسة على حد سواء.

واللجان الثورية قدوة عملية للجماهير تقتدي بها.. وهذا يضع على عاتقها مسؤوليات جسيمة، فعليها أن تطبق عملياً ما تدعو إليه نظرياً، إذ لا معنى أن يدعو شخص إلى سلطة الشعب،

---

(٤٧) المرجع السابق نفسه.

وأن يتخذ في سبيل ذلك أسلوباً تسلطياً، ولا معنى لشخص يدعو إلى الاشتراكية وهو يسلك في الحياة اليومية مسلكاً رأسمالياً، ولا معنى لشخص يدعو للالتزام الديني وهو منحل أخلاقياً، أو ممن يدّعي محاربة الرشوة والمحسوبية ثم يلجأ إليهما ويتخذهما أسلوباً. ولا معنى لدعوة شخص إلى التضحية وإنكار الذات في الوقت الذي تكذّب فيه أفعاله أقواله[٤٨].

وقد روعي في تحديد مهام اللجان الثورية روحية مبرر وجودها أساساً، وقد ظهر ذلك من خلال الأدوار المنوطة بها، وأبرزها:

- تحريض الجماهير على ممارسة السلطة، مع توضيح الرؤية أمامها وكشف أبعاد القضية المطروحة أمامها، ومساعدتها في اختيار العناصر القيادية الكفوءة وصولاً إلى اتخاذ القرار السليم في الأمور المصيرية.
- ممارسة الرقابة الثورية، بالكشف عن الممارسات الرجعية والانتهازية والمرتدة والمضادة للثورة، والكشف هنا يتم في المؤتمرات الشعبية نفسها، التي عليها استخدام سلطتها في المحاسبة والعقاب إذا لزم الأمر.
- تحريك المؤتمرات الشعبية، والزج بالجماهير في ساحات

(٤٨) د. رجب بو دبوس: المرجع السابق.

الممارسة السياسية الثورية، وتوظيف جهودها ومشاركتها في عملية البناء والإصلاح، والتنسيق مع اللجان الشعبية التي حلت محل الإدارات الحكومية، لتصحيح الانحرافات والحؤول دون الأخطاء والانتكاسات بسبب الممارسات الخاطئة.

- حماية الثورة والدفاع عنها وتنشيط عوامل انتشارها وتعميمها، في الداخل والخارج، وذلك بالتصدي لكل ما يسيء لمسيرتها، من المغامرين والانتهازيين والسلطويين، والوقوف في وجه أية مغامرة تستهدف سرقة سلطة الشعب أو العبث بها، وإعادة الجماهير إلى التسلط والقهر والاستعباد.

الفصل الثاني

الركن الاجتماعي

أعادت النظرية العالمية الثالثة الاعتبار لنظام القيم الاجتماعية، من منظور خلاق، لا يقوم كما في كل التجارب التاريخية والسياسية السابقة، على سلطة خارجة عن الشعب، تفرض عليه القوانين، بل على مبدأ الحرية الطبيعية القائمة على مبدأ التشريع الذاتي (سلطة الشعب)، وبالتالي فإن العقوبات التي توضع لمواجهة الانحرافات يتخذها المجتمع ككل ضد أفراده.

وقد يرد هنا التساؤل عن كيفية التزام الفرد بشريعة المجتمع واحترام قيمه الأخلاقية؟ والجواب: أن ذلك يتوقف على طبيعة الشريعة ذاتها والقيم المرتكزة إليها. فمن المعروف على هذا الصعيد، أن الواقع الاجتماعي الفاسد هو الذي يشجع بشكل أساسي على العصيان والتمرد، في غياب العدل والمساواة والتكافؤ. وبالتالي فإن فساد الواقع الاجتماعي يعود إلى فساد الشريعة ذاتها.

لذلك، فإن النظرية العالمية الثالثة ركزت في معطياتها النظرية على هذا الصعيد، على رضا المجتمع وأفراده عن الشريعة، التي تأتي من صفهم ومعبرة عن طموحاتهم وتضمن لهم حقوقهم، «أي أن تكون الشريعة مختارة ذاتياً، ذلك أن قيم المجتمع التي هي فعلاً قيم الجميع لا تحتاج إلى من يفرضها، ولكن القيم المفروضة من فئة اجتماعية معينة، تحتاج حكماً إلى أداة متسلطة تحمل الناس على اتباعها قسراً وتقمعهم إذا ما حاولوا الخروج عنها»[٤٩].

ويشير د. محمد الحضيري [٥٠] في هذا المجال، إلى عامل أساسي في إدراك القانون الأخلاقي والالتزام به، وهو ما يكتسبه الأفراد من فاعلية العقل الجماعي الذي هو ملكة إدراك القيم جماعياً، ومن ثم الالتزام بها جماعياً، وكما أن الجماعة ليست مجرد مجموع الأفراد، ولكنها الرابطة الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم مع البعض الآخر، فإن العقل الجماعي ليس مجموع العقول الفردية، بل إنه وليد تلك الرابطة وهو الوعي الجماعي بخير الجماعة ومن ثم سعادتها.

وهكذا فإن «القيمة الحقيقية للإنسان هي قيمة اجتماعية،

---

(٤٩) ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر، ١٩٨٨.

(٥٠) المرجع السابق نفسه.

وبدون الاعتراف بهذه القيمة يستحيل التحدث عن الحرية لأن الإنسان يسعى إلى أن يكون حراً مع من؟ وبمن؟ وضد مَن؟... إن الحرية لا تتعين إلا في الإطار الاجتماعي. والمجتمع هو محل تجلي إبداعات الذات الفردية التي تعبر عن فعاليته والتي بمقتضاها يسمى إنساناً»[٥١].

والكتاب الأخضر يدعو إلى تأسيس مجتمع خال من الفساد والتزييف، يهدف إلى صنع أخلاق طبيعية خالية هي الأخرى من التزييف والتشويه، ومن ثم تزول مبررات وجود الأجهزة القمعية لحمل الناس قسراً على طاعة القوانين والتمسك بالأخلاق.

وفي بعده الفلسفي، فإن الإنسان في الكتاب الأخضر ليس ظاهرة وجودية فقط، أو مجرد «حيوان اجتماعي» كما جاء في بعض النظريات الأوروبية الحديثة، إنما الإنسان بكل بساطة هو ذاته، عضو في جماعة تنظم في دوائر: الأسرة، القبيلة، الأمة، الإنسانية، وهو يحتاج إلى أن يتخلّص من جميع الضغوط على إنسانيته في جميع هذه الدوائر.

وعندما نقول الإنسان، فإن ذلك وبصورة طبيعية أيضاً،

(٥١) ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر، ١٩٨٨.

يشمل الذكر والأنثى معاً. والإنسان، أي الرجل والمرأة، متساويان في الإنسانية، وبالتالي فإن التمييز من هذا الجانب هو ظلم صارخ لا مبرر له على الإطلاق؛ لكن لا بد من ملاحظة الفوارق البيولوجية، بالطبيعة التي خصصت لكل جنس مهام معينة في عملية الحياة، من المستحيل أن يحل أحدهما مكان الآخر بصددها. وانطلاقاً من قاعدة عامة، فإن ما كان طبيعياً فهو حق وما كان اصطناعياً فهو باطل، فالطبيعة صنعت هذا العالم طبقاً لقوانين معينة كونية ثابتة، يجب عدم التدخل فيها، وأن تتبع دون أية محاولة لخلق وضع صراعي بين الإنسان والطبيعة.

ولتحديد قيمة الإنسان تبرز حقيقة ساطعة، وهي أن هذه القيمة هي قيمة اجتماعية أكثر من أي شيء آخر. وهي عكس القياس المعتمد في العالم المعاصر لتحديد القيمة بالثروة المادية. ففي النظرية العالمية الثالثة، تحديد قاطع للعلاقة بين العمل، والإنتاج، والقيمة. وبالتالي فإن الثروة ليست هي التي تشير إلى قيمة الإنسان كما في النظام الرأسمالي، ولا هي الإنتاج المادي، كما في النظرية الماركسية. إن العامل الاجتماعي وهو المهم، هو الذي يحدد قيمة الفرد طبقاً لصور علاقاته الاجتماعية المنوعة. فكلما ازدادت قيم المجتمع الأساسية وقضاياه ازداد أمنه وقيمته.

لقد نص الركن الاجتماعي في النظرية العالمية الثالثة[٥٢] على أن «المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي.. أي القومي. فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلاً على حدة.. من الأسرة إلى القبيلة فالأمة على أساس حركة التاريخ.. بالأساس أي كون القوم هو القومية.. والعلاقة القومية هي العلاقة الاجتماعية.. إذ إن الجماعة هي قوم والقوم هم الجماعة حتى ولو قل عدد الواحدة عن الأخرى..».

والمقصود بالجماعة هنا الجماعة الدائمة، بسبب علاقاتها القومية، لذلك فالبناء الثقافي الموجود في المجتمع الجماهيري يشكل نظاماً نمطياً من الخصائص والصفات الثقافية المختلفة، التي بدورها تبرز كوحدة متميزة لهذا المجتمع ليؤدي وظيفته في تناغم وانسجام، وتوفير مقومات التوجيه اللازمة للأفراد والجماعات، وحفظهم من الوقوع في ارتباكات سلوكية اجتماعية أو إحداث أي خلل في الإخلاص للانتماء له.. فالحركة الاجتماعية للجماعة هي حركة قومية لخدمة المجتمع الجماهيري لتحقيق أهدافه.. وفي إطار هذا البناء الثقافي القومي تنمو الحاجات الاجتماعية للأفراد لتصبح رغبة عامة يسعى جميع أعضاء المجتمع الجماهيري لتحقيقها بصورة جماعية، ليست

---

(٥٢) الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، ص ٥ ـ ٦.

بأي حال من الأحوال حاجات فردية بل هي حاجات اجتماعية تشكيل الحقوق والمطالب والأهداف القومية لقوم يربطهم رباط قومي قوي واحد[٥٣].

وبما أن الإنسان هو الوسيلة والغاية في آن، في المجتمع الجماهيري، فإن عملية بناء الإنسان وتنميته وإعداده، تصبح مسألة حيوية، وتكتسب العملية التعليمية ـ التربوية أبعادها الواسعة والمتكاملة، حيث تصبح القوة المحركة في حياة كل فرد في ممارسة نموه البدني والعقلي والعاطفي والاجتماعي والأخلاقي. فـ«العلم أو التعلم ليس ذلك المنهج المنظم وتلك المواد المبوبة التي يجبر الشباب على تعلمها خلال ساعات محدودة على كراسٍ مصفوفة وفي كتب مطبوعة. إن هذا النوع من التعليم وهو السائد في جميع أنحاء العالم الآن هو أسلوب مضاد للحرية.. إن التعليم الإجباري الذي تتباهى به دول العالم كلما تمكنت من فرضه على شبيبتها، هو أحد الأساليب القاطعة للحرية.. إنه طمس إجباري لمواهب الإنسان.. وهو توجيه إجباري لاختيارات الإنسان.. إنه عمل ديكتاتوري قاتل للحرية لأنه يمنع الإنسان من الاختيار الحر والإبداع والتألق»[٥٤].

---

(٥٣) الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، ص ٦ ـ ٧.

(٥٤) الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، ص ١٨٤.

هذا الكلام لا يعني «قفل أبواب دور العلم كما قد يبدو للسطحيين... وانصراف الناس عن التعلم، إنه على العكس من ذلك، يعني أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم ويترك للناس حرية التوجه إلى أي علم تلقائياً، وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعارف، وأن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان، وإرغام له على تعلم المعارف المتوفرة، فقط، وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعارف الأخرى. فالمجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل، معادية للحرية... إن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته... وعندما تتوفر معرفته لكل إنسان بالطريقة التي تناسبه»(٥٥).

(٥٥) الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، ص ١٨٧.

الفصل الثالث

الركن الاقتصاددي

إذا كانت النظريتان الرأسمالية والماركسية قد أسستا على البعد الاقتصادي للنشاط الإنساني، كقاعدة انطلاق في الرؤية والتحليل وصياغة الأهداف، فإن النظرية العالمية الثالثة قد قلبت المفاهيم السائدة في العالمين الرأسمالي والاشتراكي رأساً على عقب، عندما انطلقت من النظرة الطبيعية للإنسان، وعالجت كافة المشكلات والإشكاليات، انطلاقاً من حقوقه الكاملة غير المنقوصة، فجاء الركن الاقتصادي فيها مكملاً للأسس النظرية السياسية والاجتماعية التي تكرس الإنسان محوراً جوهرياً وغاية نهائية.

فـ«الحاجات الضرورية للإنسان، من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها، وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية»(٥٦).

---

(٥٦) الكتاب الأخضر، ص ١٥٨.

ويتحدد الهدف الأسمى للبعد الاقتصادي في المجتمع الجماهيري باعتبار أن «هدف المجتمع الاشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ومضموناً ضماناً مقدساً، أي أن حاجتك ينبغي ألا تكون ملكاً لغيرك، وأن لا تكون عرضة للسلب منك من أي جهة في المجتمع»[٥٧].

هكذا يبرز الشعار المحوري الذي يجمع بين هدف تحرير الإنسان من عبء حاجاته تحريراً كاملاً، وبين هدف بناء المجتمع الجماهيري الاشتراكي وهو شعار «شركاء لا أجراء»؛ إذ في ظل مجتمع الحرية، تُلغى القيمة السلعية لقوة العمل بصورة تلقائية وتتحول قوة العمل إلى فعل إبداعي ثوري في بناء الإنسان من ضمن دائرة واسعة هي بناء المجتمع الاشتراكي. فالعمل لمن ينتجه، لأن الربح والنقد سيلغيان، والشراكة في الإنتاج هي الأساس طالما أن الأرض وما عليها وما في باطنها للجميع، في ظل الحرية المادية والمعنوية والمساواة في السلطة والثروة.

وترى النظرية العالمية الثالثة، أن النظام الاشتراكي كما هو

---

(٥٧) المرجع السابق نفسه.

في تطبيقاته الواقعية عبر النموذج الماركسي، لا يختلف كثيراً عن النظام الرأسمالي الأساسي، وما يجمع بينهما يتمثل في جملة أمور هي: طبيعة النشاط الاقتصادي من حيث العمل الرأسمالي القائم على الربح، والعلاقات التي تحكم قوى الإنتاج حيث الأجراء الذين يبيعون قوة عملهم لأرباب العمل سواء أكانوا أفراداً أم حكومة، والإدارة الاقتصادية حيث العمال في النموذجين لا يشاركون في إدارة الإنتاج.

وانطلاقاً من كل هذه المميزات المشتركة، الجامعة للنظامين، يظهر «عدم تمكن أي منهما من حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها المجتمعات التي تعيش في ظلهما؛ والدلالات على ذلك كثيرة منها: التوافق في الأدوار بين أرباب العمل في النموذجين، ووضع الشغيلة الواحد والصراع الذي ينشأ بين أرباب العمل والحكومة من ناحية والعمال من ناحية أخرى»[٥٨].

وبالربط بين الاقتصادي والسياسي على قاعدة تحرير الحاجات، فإن التأكيد على أهمية الموقف من دور الجماهير،

---

(٥٨) انظر: د. علي سالم: النظرية الثالثة والفكر السياسي المعاصر، مجلة الفكر العربي، عدد ٥٩.

حيث هي مغيّبة في النظام الرأسمالي، أو موجهة حسب الحاجات والأدوار التي يحددها النظام، أو هي مصادرة لصالح طبقة ـ حزب في النظام الاشتراكي، وفي الحالين فإن الجماهير التي تعطي كل الدور للقادة ـ أو الطليعة، سرعان ما تجد نفسها، أمام غياب أو فقدان هؤلاء القادة في فراغ سياسي وفكري. مما ينعكس سلباً على واقع ومصير الناس، ويقتل الأمل في نفوس الجماهير من تجاوز الواقع المأساوي.

واستطراداً فإن التجارب بينت أن القادة لا يمكن أن ينوبوا عن الجماهير، مهما كانت الخصائص التي يتمتعون بها ومهما كانت طبيعة الأدوار التي يؤدونها. مما يؤكد أن الجماهير يجب أن تقرر مصيرها بنفسها، على الصعد والمستويات كافة، وأكثر من ذلك، فإن التجارب في بعض البلدان التي نجحت فيها الحركات العمالية إلى حين، أظهرت أن الطليعة التي كانت تعتبر نفسها ممثلة لمصالح الجماهير كانت بعد فترة من الزمن على تصادم معها، بعد أن تحولت الطليعة إلى آلة بيروقراطية فوق المجتمع، وتعكس مصالح رأسمالية الدولة.

وحسب النظرية العالمية الثالثة، فإن الاستغلال لا ينحصر فقط في مجال الإنتاج، إنما يتعداه إلى التجارة وإلى تأجير العقارات في «العمل المنتج يزيد من عدد السلع وليس من كلفتها

بينما يشدد التاجر الأرباح برفعه لسعر سلعته»[٥٩].

ويلاحظ في هذا السياق، أن المنتوج يمر عبر سلسلة من مختلف الوسطاء... بينما يرفع كل من هؤلاء الوسطاء سعر المنتوج من أجل الكسب الخاص... ونتيجة لذلك فإن عملية الشراء ـ البيع، تعني ببساطة انتقال أموال الشغيلة إلى التجار. والاستنتاج هنا: «أن التجارة في ظل الرأسمالية تمثل بذاتها واحداً من الأشكال الاستغلالية وتؤدي إلى إثراء البرجوازية التجارية على حساب الطبقات الباقية في المجتمع».

وتعطي النظرية العالمية الثالثة مسألة الأجرة أهمية استثنائية، إذ إن «من أهم خصائص الأنظمة الاقتصادية السائدة الآن في العالم هو نظام الأجور الذي يجرد العامل من أي حق في المنتوجات التي ينتجها. وتؤدي إلى نهب دخل العامل من العمل، وبالتالي فإن إلغاء الملكية الخاصة لا يعني القضاء على الاستغلال، الذي يمكن إزالته بإلغاء العمل المدفوع»[٦٠].

فالطريق لحل المسائل الاقتصادية ـ الاجتماعية يمر عبر

---

(٥٩) خطاب العقيد القذافي أمام ملتقى اتحاد غرف التجارة والصناعة في الجماهيرية، «الفجر الجديد»، ١٩٧٨.

(٦٠) الكتاب الأخضر، ص ١٥ ـ ١٦.

«تحرير الإنسان وحاجاته من عدم العدالة، من الاستغلال والقهر. فتحرير الحاجات هو الطريق لتحرير الإنسان»[٦١]. وبالتالي، فإن بناء المجتمع الاشتراكي الإنساني الجديد لا بد وأن يمر في «إشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها.. فنصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بمقدار ما يقوم الواحد من خدمة عامة أكثر من غيره... ويجب أن يؤدي تحقيق هذا المبدأ إلى تتويج نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته وتحقيق سعادته بإشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له، ووضع حد نهائي للطغيان وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل بنفسك لإشباع حاجاتك.

وتحدد النظرية العالمية الثالثة، طريقة توزيع كل المنتوج إلى ثلاثة أجزاء: واحد منها يخصص لشراء المواد الأولية. ويخصص الثاني لشراء المعدات والآلات وبرامج التطوير، ويوضع الثالث بالكامل في تصرف العمال[٦٢].

ومن أجل إلغاء نظام الأجرة يجب تسليم وسائل الإنتاج

---

(٦١) المرجع السابق نفسه.

(٦٢) الكتاب الأخضر، ص ٨.

للمنتجين، وذلك عبر اعتماد نظام الإدارة الذاتية، ويتوجب على المنتجين في قطاع هذه الإدارة، الحصول ليس على أجرتهم بالإضافة إلى حصتهم من الربح فقط، إنما على حصتهم في المشاركة في الإنتاج، وسيؤدي تجسيد هذا المبدأ إلى تحويل المجتمع الجماهيري إلى «أول مجتمع اشتراكي في العالم، حيث سيتحقق مبدأ: «شركاء لا أجراء»، وسيقضي على دور العمال المأجورين.. وسيجري تحريرالعمال النهائي من الأجرة وسيصبح كل منتج مستهلكاً لحصته في الإنتاج دون استغلال لغيره»(٦٣).

فالأهمية الحاسمة في بناء المجتمع الاشتراكي، تعود إلى إنشاء قطاع الإدارة الذاتية.. فإن استيلاء العمال على المعامل والمصانع وتحولهم من عمال مأجورين إلى شركاء في العمل، هو الثورة الاجتماعية التي لم يكن لها سابقة في التاريخ، وهي تؤسس لنظام عالمي جديد، يقوم على الأبعاد الإنسانية الكاملة، والقيم الإنسانية ـ الاشتراكية، التي تشكل قاعدة للنظر في كل شيء.

وفي المجتمع الاشتراكي ـ الجماهيري يتوفر للفرد ثلاثة مجالات للعمل هي:

---

(٦٣) خطاب العقيد القذافي في لقاء مع ممثلي الصحافة، حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

ـ العمل لنفسه كمنتج بهدف تأمين حاجاته المادية دون استغلال غيره.

ـ العمل في تعاونية مملوكة جماعياً كشريك وليس كأجير.

ـ القيام ببعض الخدمات العامة المفيدة لصالح المجتمع الذي يؤمن له عند ذلك حاجاته المادية.

وبناء عليه، فإن التخطيط في المجتمع الاشتراكي في الجماهيرية، يعتمد على آلية تخطيط تختلف عن آلية التخطيط في النظام الماركسي، إذ تقوم المؤتمرات الشعبية الأساسية بالتخطيط الاقتصادي. كما أن التخطيط ليس شاملاً كما هو في الاقتصاد الماركسي بما أنه يسمح بالملكية الفردية.

وفي الاستنتاج[٦٤]، إن شعار «شركاء لا أجراء» قدم حلاً مرضياً للنزاع بين صاحب العمل والأجراء من خلال إلغاء نظام الأجور بصورة حاسمة ونهائية، كما حلت مسألة الملكية التامة لوسائل الإنتاج، مما يجنب من المشاكل التي برزت بسبب الملكية الشخصية المطلقة لوسائل الإنتاج والسيطرة الكاملة للدولة على الملكية. وقد منح النظام الجديد الحرية لكافة الأفراد، وليس فقط لفئة معينة. يملك كل فرد من أفراد المجتمع

---

(٦٤) د. محمود سعيد الفاخري: مجلة الفكر العربي، عدد ٥٩، من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد.

وسائل إشباع حاجاته الأساسية، وهو عضو طبيعي في المؤتمر الشعبي الأساسي ويشارك في اتخاذالقرارات الاقتصادية كافة. ومن خلال قيامه بهذا الواجب ينجح النظام الجديد في إقامة مجتمع حر وسعيد.

ومن خلال ربط الملكية بالحاجات الفردية وبالجهود الشخصية ومن خلال تنفيذ مبدأ «شركاء لا أجراء»، أقام النظام الجديد توازناً صحيحاً بين الإنتاج والاستهلاك يحرر المجتمع من الأزمات الاقتصادية المختلفة التي تولدها البطالة والتضخم المالي.

فالمزايا التي يقدّمها النموذج الجماهيري للاشتراكية الإنسانية، تعيد تصويب الانحرافات الكبيرة في تطبيقات المذاهب الاقتصادية العالمية المختلفة، لأنها تنطلق من إعادة نظر شاملة في الفلسفة الاقتصادية المعاصرة، على تنوع مذاهبها ومدارسها. وهذه المميزات(٦٥):

- الملكية الثنائية: إذ يتكون الاقتصاد من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، تستند «المؤسسة التمثيلية» على مفهوم الملكية الثنائية، إنها ملكية فريدة تختلف عن الملكية

(٦٥) انظر: بيانفنيدو ديلانتار، البديل لنظام عبيد الأجرة، مجلة الفكر العربي، عدد ٥٩.

التقليدية، تعترف بالكامل بحق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولكن المالك يعرف أن الثروة في التحليل الأخير هي ملك للمجتمع.

- يمكن إنشاء مؤسسة تعتمد اقتصاد شركاء لا أجراء من قبل فرد أو جماعة أو دولة. ويمكن تأمين التمويل الأساسي للمؤسسة من الأفراد أو الدول أو من خزينة الدولة أو من مؤسسات مصرفية لا ربحية لا تتقاضى أية فائدة. ويمكن أن يكون للأفراد الذين يزودون رأس المال الحق في ملكية موجودات المؤسسة، ولكن سلطة الإشراف وحق استغلال المؤسسة يرتبطان مباشرة بإشراك ومشاركة أعضاء المؤسسة.
- وبالنسبة للمشاركين في الإدارة: يجب أن يقرر العمال في المؤسسة بحرية ولفائدة مصلحتهم القصوى، أعمالهم بدون أي تأثير خارجي.
- ومفهوم الملكية الثنائية يؤمن التقسيم المتساوي للثروة الأولية بين أعضاء المجتمع كافة. ويجب أن يكون توزيع الدخل الذي يولده الأفراد أو الجماعات من خلال عملهم عادلاً بدون أن يكون بالضرورة متساوياً بدقة. فالحصص من المبالغ المختلفة قد تكون مختلفة لأنها تحدد على أساس المهارة والمسؤوليات في العمل.

الباب الثالث

الثورة الاقتصادية: التحولات الإنتاجية الكبرى

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية/الاجتماعية .
الفصل الثاني : التنمية البشرية .
الفصل الثالث : مشروع النهر الصناعي .

الفصل الاول

التنمية الاقتصادية / الاجتماعية

إذا كانت مشكلة التنمية وتحرير القرار السياسي من أعباء التبعية الاقتصادية، هي أبرز المشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث، والوطن العربي على وجه التحديد. فإن التجربة التنموية للجماهيرية الليبية، قد تحررت من هذه المشكلة، من خلال الإنجازات الكبيرة التي أرست قواعد ثابتة للبنية التحتية، معززة القرار الوطني والقومي من جهة، وفاتحة الأبواب واسعة أمام تقدم الثورة الخضراء على مستوياتها وأصعدتها كافة من جهة ثانية.

ففي معظم دول العالم الثالث، دخلت التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في حلقة مفرغة من معالمها، التبعية الاقتصادية المتزايدة للخارج، والتطور الأحادي الجانب، للدورة الاقتصادية (سيطرة قطاعات الخدمات والبناء)، واستمرار تخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (زراعة وصناعة)، وعجز قطاعات الخدمات

الاجتماعية (تربوية وصحية وخدماتية على اختلافها)؛ ومحصلة هذا كله الغرق في المديونية للخارج وضعف التراكم الاستثماري الداخلي، والعجز عن ضخ التوظيفات المناسبة في المجالات الاقتصادية ـ الاجتماعية.

لذلك، فإن السياسة الاقتصادية للجماهيرية العربية الليبية لم تكن سياسة تقليدية؛ وبالتالي فقد خرجت عن النماذج المعروفة للتنمية، وقدمت تجربة جديدة، تنطلق من سياسة استثمارية ناجحة، وتوجّه جدي لخلق القاعدة المادية المناسبة، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا المجال، فقد استهدفت السياسة الاستثمارية في الجماهيرية تحقيق الأهداف العامة الآتية:

- تحقيق معدلات نمو في الداخل القومي تفوق معدلات نمو السكان، مما يؤدي إلى رفع معدلات الدخل الفردي وتطوير مستويات المعيشة.
- السعي لتنويع مصادر الدخل القومي، وذلك من خلال التقليل من الاعتماد على الخارج، وعلى النفط كمصدر رئيسي للثروة.
- رفع مستويات العمالة الوطنية ورفدها بعمالة إضافية، تتحدد أولوياتها وفق أولويات السياسات الوطنية والقومية.
- تطوير الخدمات العامة، والصناعات الأساسية، لبناء قواعد ثابتة للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية.

ومن السياسة العامة إلى التطبيق العملي، فقد ظهرت نتائج باهرة خلال عقود الخطط التنموية بين عام ١٩٧٠ و ١٩٩٠، أبرزها ما يلي:

- كان نصيب قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي ٧٪ فقط من إجمالي الاستثمارات، التي وظفت في القطاعات الاقتصادية. وندرك أهمية ذلك، إذا ما علمنا أن حصة هذا القطاع في توليد الدخل القومي قد بلغت ٦٠٪ من إجمالي الدخل.
- كان المعول الأعلى في باب توظيف الاستثمارات وإنفاقها، على قطاعات النقل والتخزين والمواصلات والغاز والكهرباء والمياه؛ فقد أنفق على هذه القطاعات أكثر من ٣٢٪ من إجمالي الاستثمارات. وتفسير ذلك، الإرادة الأكيدة بتأسيس قواعد البنية التحتية التي بدونها لا يمكن المضي قدماً في عملية البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي.
- وتركَّز الاهتمام في الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة، فقد أنفق عليه ١٥٪ من إجمالي الاستثمارات القومية، والهدف هو بناء قاعدة صناعية متينة، قادرة على توفير السلع الاستهلاكية الأساسية، وتخفيف الاعتماد على الخارج، وتقليص فاتورة الاستيراد، وخلق فرص عمل جديدة، وخدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ومدها بالآلات والوسائل اللازمة لتطورها.

- لقد حظيت قطاعات الخدمات العامة بما يزيد على ١٦٪ من إجمالي الاستثمارات، وقطاع الإسكان والبناء بحوالي ١٥٪.
- إيلاء قطاع الزراعة أهمية استثنائية فأنفق عليه حوالي ١٢٪ من إجمالي الاستثمارات.

وبمحصلة هذا كله خطت التنمية الاقتصادية خطوات واسعة إلى الأمام، ويظهر ذلك من خلال نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٨، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (١٩٧٠ ــ ١٩٨٨م)

بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون دينار

الأنشطة الاقتصادية	١٩٧٠	١٩٨٨ (متوقع)	معدل النمو السنوي المركب	الهيكل ٪ ١٩٧٠	الهيكل ٪ ١٩٨٨
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٣٣,١	٣٦٦,٥	١٤,٣	٢,٦	٥,٣
استخراج النفط والغاز الطبيعي	٨١٢,٦	٢١٢٢,٥	٥,٥	٦٣,١	٣٠,٥
التعدين والمحاجر الأخرى	١,٧	٤٤,٥	١٩,٩	٠,١	٠,٦
الصناعات التحويلية	٢٢,٥	٤٨٧,٥	١٨,٦	١,٧	٧,٠
الكهرباء والغاز والمياه	٦,٥	١٣٨,٥	١٨,٥	٠,٥	٢,٠

(يتبع)

التشييد	٨٧,٨	٨٠٠,٠	١٣,٠	٦,٨	١١,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٧,٠	٤٤٠,٠	١٣,٢	٣,٧	٦,٣
النقل والتخزين والمواصلات	٤٣,٢	٣٩٠,٥	١٣,٠	٣,٤	٥,٦
المال والتأمين والعقارات	١٣,٠	٣٠٤,٠	١٩,١	١,٠	٤,٤
ملكية المساكن	٥٩,٦	٢٨٦,٥	٩,١	٤,٦	٤,١
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	٩٨,١	٨٨٠,٥	١٢,٩	٧,٦	١٢,٦
الخدمات التعليمية	٣٩,٧	٤٢٠,٥	١٤,٠	٣,١	٦,٠
الخدمات الصحية	١٥,٨	٢١٠,٥	١٥,٥	١,٢	٣,٠
الخدمات الأخرى	٨,٠	٧٥,٥	١٣,٣	٠,٦	١,١
الناتج المحلي الإجمالي بين:	١٢٨٨,٣	٢٩٦٧,٥	٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
استخراج النفط والغاز الطبيعي	٨١٢,٦	٢١٢٢,٥	٥,٥	٦٣,١	٣٠,٥
الأنشطة الاقتصادية غير النفطية	٤٧٥,٧	٤٨٤٥,٠	١٣,٨	٣٦,٩	٦٩,٥

الثورة الخضراء:

انطلقت استراتيجية التنمية في الجماهيرية من الإيمان بضرورة الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. وفي هذا السياق، كان الاهتمام بالزراعة والسياسة التي توجهها، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المنتوجات الزراعية زيادة معدلات نمو القطاع الزراعي بما يحقق الأهداف الآتية:

ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية والغذائية الأساسية بما

يكفل تأمين الأمن الغذائي، الذي يعتبر في أولويات الأمن السياسي والاقتصادي. خاصة في ضوء تفاقم أزمة العجز الغذائي على المستوى القومي.

- رفع مستويات القدرات الإنتاجية للعاملين في الزراعة، وتحقيق مشروعات التوسع الزراعي ومشاريع الري، وذلك في إطار إعادة تنظيم الملكية الزراعية وإعادة توزيع كافة عوامل الإنتاج.

- تشجيع التجمعات الزراعية المستقرة وإقامة القرى والمشاريع الزراعية المتكاملة في تجهيزاتها وخبراتها وأدوارها، وإقامة نوع من التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية والخدماتية الأخرى.

- البحث والتنقيب عن مصادر المياه وحسن استغلالها، باستجلاب السحب وبناء السدود وتخزين المياه الشتوية وحفر الآبار، وإقامة المشاريع المائية الاستراتيجية، ومحورها النهر الصناعي العظيم، الذي يعد من أضخم المشاريع المائية في العالم.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان لا بد من رصد الأموال اللازمة لاستثمارها في هذا القطاع الحيوي. والواقع أن ما أنفق في قطاع الزراعة يعتبر في كافة المقاييس استثماراً ضخماً، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الاستثمار الفعلي في قطاع الزراعة

(١٩٧٠ ـ ١٩٨٧م)

السنة	قيمة الاستثمار بملايين الدنانير
٧٠ ـ ٧٢	١٣٥,٠
٧٣ ـ ٧٥	٥٥٥,٠
٧٦ ـ ٨٠	١٧٠٣,٢
٨١ ـ ٨٥	١٤٩٤,١
١٩٨٦	١٣٠,٥
١٩٨٧	١٣٧,٠
الإجمالي	**٤١٥٤,٨**

والسؤال الذي يطرح هنا هو التالي: ما هي الإنجازات والمشروعات التي تحققت في القطاع الزراعي، في ضوء ما أنفق عليه من استثمارات ضخمة؟.

لقد أدت الاستثمارات الضخمة إلى استصلاح وإعمار مناطق واسعة من الجماهيرية، فقد تم استصلاح ما يزيد على ١,٨٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي بين عام ١٩٧٠ و ١٩٨٧. وقد أصبح حجم الأراضي الزراعية في عام ١٩٨٧ حوالي ٢,٦٤١,٠٠٠ هكتار منها ٤٦٨,٠٠٠ هكتار مروي (ما نسبته

١٧,٧٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)، و١,١٧٣,٠٠٠ هكتار بعلي (ما نسبته ٨٢,٣٪).

أما على صعيد المشاريع الزراعية فقد أنشئت خمس مناطق جغرافية كبرى للتنمية الزراعية في الجماهيرية، هي: مشاريع منطقة الجبل الأخضر، مشاريع سهل الجفارة، مشاريع الصلول الخضر، مشاريع منطقة الكفرة والسرير، ومشاريع منطقة فزان (مشروع وادي الحياة).

وقد أدت هذه المشاريع إلى تطور نوعي في الإنتاج الزراعي والحيواني كما توضح أرقام الجدول التالي:

تطور الإنتاج الزراعي والحيواني

خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨٧م)

(بآلاف الأطنان)

الإنتاج	١٩٧٠	١٩٨٧	الزيادة المطلقة
القمح	٢٧,٢	١٨٥,٠	١٥٧,٨
الشعير	٥٢,٨	١٧٦,٠	١٢٣,٢
البقول	١٣,٧	١٧,٠	٣,٣
الخضروات	٢٠٥,٢	٧٢٥,٠	٥١٩,٨

الفواكه	٩٠,٣	٢٦٨,٠	١٧٧,٧
الزيتون	٦٩,٢	١٤٧,٠	٧٧,٨
اللحوم	٤٢,٣	١٣٠,٠	٨٧,٧
الحليب	٥٢,٤	٢٠٠,٠	١٤٧,٦
البيض (مليون بيضة)	٥٦٢,٠	٤٥,٥	٦٠٧,٥
العسل (طن)	٣٠,٠	٤٠٠,٠	٣٧٠,٠

ولعل أهم الاستثمارات في القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية، التي تميز التنمية الاقتصادية في الجماهيرية، هي التي وظفت في تنمية موارد المياه على اختلافها. وكانت البداية بإيجاد جهاز متخصص ومسؤول عن الموارد المائية، فأنشئت الهيئة العامة للمياه عام ١٩٧٢، وأقيم جهاز علمي ليكون مسؤولاً عن جميع المواردالمائية، تمثل في أمانة السدود والموارد المائية.

والمنجزات كانت بحجم الطموحات والآمال، فقامت السدود لحجز المياه السطحية والاستفادة منها، وقد بلغ عددها حوالي ٢٣ سداً نفذ الكثير منها والباقي قيد الإنجاز كما يوضح الجدول الآتي:

أهم السدود التي تمّ إنجازها والتي تحت الإنجاز

أ ـ المنجزة:

رقم	اسم السد	السعة التخزينية الكلية مليون متر مكعب	مساحة تجميع مياه الأمطار كيلومتر مربع
١	كعام	١١١	٢٣١٠
٢	القطارة	٩٤	١٢٢٤
٣	المجينين	٥٨	٥٧٨
٤	غار	٣٠	٦٢٠
٥	بومنصور	٢٤	٦٠٢
٦	زارت	١٥	١٧٥
٧	لبدة	٦	١٧٤
٨	زايد	٢,٦	٤٢
٩	جارف	٢,٤	٦٠٠
١٠	الزهاوية	٢,٢	٧٠
١١	زازة	٢	١٧٠
١٢	الذكر	١,٦	١١
١٣	تابريت	١,٦	١٠
١٤	درنة	١,٥	٦٢٠
١٥	بن جواد	٠,٥	٩٤
١٦	مرقص	٠,١	٨

ب ـ تحت الإنجاز:

الرقم	اسم السد	الرقم	اسم السد
١	سد أبو عائشة	٨	سدود وادي الربيع
٢	سد وادي الرمان	٩	سد أبو شيبة
٣	سد وادي سوق الخميس	١٠	سد وادي العين
٤	سد وادي الشهبين	١١	سد وادي المعلق
٥	سد وادي الكيب	١٢	سد وادي المهبول
٦	سد وادي العودة	١٣	سد وادي السواخ
٧	سد وادي الخليج	١٤	سد وادي المنستير الغربي

أما الإنجاز الأبرز والذي يمكن وصفه بإنجاز القرن، فهو النهر الصناعي العظيم، الذي يعد من أهم التوظيفات الاستثمارية في مجال المشاريع المائية، فماذا عن هذا المشروع الصناعي الجبار؟.

لقد تم توقيع عقد تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعي العظيم مع شركة ائتلاف دونغ،اه، العالمية بتاريخ ٦ ـ ١١ ـ ١٩٨٣. وتهدف هذه المرحلة إلى نقل (٢) مليون متر مكعب من المياه العذبة يومياً من حقول الآبار بمنطقتي السرير

وتازربو، لاستخدامها في أغراض المشاريع الزراعية والصناعية والمنزلية في المناطق المأهولة بالسكان على طول الشريط الساحلي ما بين مدينتي بنغازي وسرت. ويقدر الخبراء بأن هناك ما لا يقل عن ٥٠ عاماً من احتياطي المياه العذبة في الخزانات الواقعة بهذه المناطق، ويتوقع الانتهاء من العمل بهذه المرحلة مع نهاية عام ١٩٨٩.

ولتحقيق هذه المرحلة وبقية المراحل من مشروع النهر الصناعي العظيم تمَّ بناء أحدث وأضخم مصنعين لإنتاج الأنابيب في العالم. وتبلغ المساحة الإجمالية للمصنع الأول ١٥٠ هكتاراً تقريباً، ويحتوي على خط إنتاجي للأنابيب وسيكون معدل الإنتاج بهذا المصنع حوالي ٦٦٠ متراً يومياً. ويقع مصنع الأنابيب الثاني بمنطقة السرير وتبلغ المساحة الإجمالية لهذا المصنع ٢٤٠ هكتاراً، ويشبه نظيره الأول، إلا أنه يحتوي على خط ثالث لإنتاج الأنابيب ذات الأقطار الصغيرة، وسيكون معدل إنتاج هذا المصنع حوالي ٩٩٠ متراً يومياً. ويبلغ طول الأنبوب الواحد ٧ أمتار وقطره الداخلي ٤ أمتار، ويبلغ وزن الأنبوب الواحد حوالي ٧٣ طناً، ويصل طول السلك السابق الإجهاد المصنوع من السلك الكربوني الذي يلف الأنبوب الواحد ١٨ كيلومتراً. وقد تم تصميم واستخدام أنابيب الضغط الخراسانية لمقاومة مخاطر وعوارض القدم، وعوامل الضغط والتآكل والتغيرات المناخية.

وبعد الانتهاء من تصنيع جميع الأنابيب اللازمة لمشروع النهر الصناعي العظيم، سيظل كل من هذين المصنعين قادراً على تلبية جميع متطلبات مشاريع المياه الجديدة من أنابيب مختلفة الأحجام والأنواع.

أما المرحلة الثانية من المشروع، التي وقع عقدها في شباط من عام ١٩٩٠، فتهدف إلى مدّ أنبوب أساسي من حقلي آبار شرق وشمال شرق جبال الحساونة إلى مسافة إجمالية تغدق ١٢٤٠ كلم حتى الخزان النهائي في منطقة طرابلس العاصمة، وسيتم تنفيذها خلال ٩٦ شهراً. وبالنسبة للآبار يتم حفر ١٤٩ بئراً بعمق ٥٠٠م عن سطح الأرض في حقل شمال شرق الحساونة و٢٩٩ بئراً في حقل شرقي جبل الحساونة.

وتقضي مخططات الهيئة المشرفة على المشروع بتأمين الري لأراضي زراعية تفوق مساحتها الـ٥٠٠ ألف هكتار على أن يجري تقسيم بعضها أحداث زراعية منها ٣٧ ألف وحدة في منطقة سرت التي ستزرع حبوباً.

الصناعة: بناء القاعدة المادية:

استهدف التخطيط الصناعي خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٠ و ١٩٨٨ تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي. تم

التركيز على المشروعات الصناعية الاستراتيجية. ولذلك فقد وظفت الاستثمارات في النشاط الصناعي بما يتلاءم وتحقيق الأهداف المرجوة كما يوضح الجدول التالي:

والمتتبع لمسيرة الإنماء الصناعي في مختلف القطاعات، يلاحظ إنجازات هامة في مختلف فروع الصناعات الأساسية. ففي الصناعات الغذائية تضاعفت الطاقات الصناعية عدة مرات (١١ مرة في صناعة الألبان، و٤ مرات في صناعة طحن الغلال). وفي الصناعات الكيماوية جزت الاستفادة من الثروات الطبيعية لتحقيق الانجازات التالية: المجمع الكيماوي بأبي كماش، مصنع الملح، مصنع التحليل الكهربائي، مصنع الصابون ومواد التنظيف، مصنع اللدائن، ومنتجات الإسفنج، مصنع الطلاء ومستلزماته. وفي الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية، شهدت قيام صناعات عديدة: الجرارات الزراعية، والشاحنات والحافلات، الثلاجات والأفران والغسالات، والأنابيب بمختلف أنواعها.

ويوضح الجدول الآتي تطور الإنتاج الصناعي لأهم المنتجات الصناعية:

(ألف دينار)

النشاط الصناعي	حتى سنة ١٩٧٢	حتى سنة ١٩٧٥	حتى سنة ١٩٨٠	حتى سنة ١٩٨٥	حتى سنة ١٩٨٧	١٩٧٢-١٩٨٧
الصناعات الغذائية	٢٩٥٦	٣٦٠٤٦	١٣٦٢٩٣	٢٤٧٨١١	٢٦٠٣٥٠	٢٦٠٣٥٠
الملابس والجلود	١٨٧٠	١٨١٣٧	٨٧١٠٧	١٢٠٧٧٤	١٢٣٦١٦	١٢٣٦١٦
الأثاث والورق	-	٤٥١٥	٢٠٩١١	٣٩١٦٠	٤٧٣٢٤	٤٧٣٢٤
الكيماوية	٣٤٢٠٠	٨٢٥٠٨	١٠٧٩٥٤	١٩٧٨٣٤	٢١٠٦٦٦	٢١٠٦٦٦
الكيماوية الأساسية	٣٢	١١٥٤	٢٣٣٤٦	٣٣٦٣٦٥	٣٦١٢٢٨	٣٦١٢٢٠
تكرير النفط	٩٣٣٤	٥٦٩٦٩	١٤٨٥١٩	٢٤٤١٢٢	٢٤٩٠٥٠	٢٤٩٠٥٠
البتروكيماويات	١١٨	٣٣٩١٨	٣٣٢٥٧٦	٨٤٧٠١٣	٨٦٩١٥٩	٨٦٩١٥٩
الإسمنت والجبر	٤٥٠٠	٥٢٠٥٥	٢٢٠٦٣٤	٣٢٤٢٧٤	٣٣٣٨٨١	٣٣٣٨٨١
مواد البناء	٥٠٠	١٣٠٦٨	٥٣٢٣٦	٦٢٤٤٠	٦٥٨٢٧	٦٥٨٢٧
المعدنية الأساسية	٧٨	٢٨٩٨	١٠٥٦٤٥	٨٠٨١٦٥	١٠٢٧٩٢٧	١٠٢٧٩٢٧
المعدنية والكهربائية	٢٠٠٠	٢١٩٠٧	٨٨٣٦١	١٢٦٣٠٥	١٣٨١٨٨	١٣٨١٨٨
الصناعات الصغرى	٣٢٦	٢٣٢٦	٨٤٢٦	٢٦٥٣٩	٣٣١٣١	٣٣١٣١
تطوير الصناعة	١٧٢٧	٢٨١٧	٢٠٨٨٦	٧٣٦٦٨	٨٤٧٣٩	٨٤٧٣٩
المشاركة في إنشاء الصناعات	-	٢٥٢٥	١٥٢٩٢	٣٤٢١٩	٣٥٩٣٩	٣٥٩٣٩
إجمالي النشاط الصناعي الإنتاجي	٥٧٦٤١	٣٣٠٨٤٣	١٥٧٩٣٠٨	٣٤٨٨٦٤٩	٣٨٤١٠٢٥	٣٨٤١٠٢٥
البحوث والدراسات	٥٠٠	٥٦٠٠	٢١٣٠٠	٣٨٨٧٣	٤١٢٩٧	٤١٢٩٧
تشجيع الصناعة	٣٠٠	٧٠٠٠	١٠٩٠٠	١١٦٠٠	١١٦٠٠	١١٦٠٠
التعليم الصناعي	-	٧٥٠	٣٣١٢٨	٦٠٦٥٠	٧١٩٢٧	٧١٩٢٧

(يتبع)

الثروة البحرية	٢٠٢	٦٤٩٧	٥٢٤٩٧	٨٢١١٤	٨٨٨١٦	٨٨٨١٦
القروض الصناعية	١٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠٠	٧٩١٣٠	٧٩١٣٠	
	٢٠٠٢	٢٥٨٤٧	١٥٧٨٢٥	٢٧٥٧٣٧	٢٩٢٧٧٧٠	٢٩٢٧٧٠
	٥٩٦٤٣	٣٥٦٦٩٠	١٧٣٧١٣٣	١٣٣٧٤٥	٤١٣٣٧٩٥	
السلعة	**١٩٧٠**	**١٩٧٥**	**١٩٨٠**	**١٩٨٥**	**١٩٨٨**	**وحدة قياس**
الألبان	ـ	٨,٥	٣٩,٩	٥٤,٦	٦٠	ألف طن
طحن الغلال	٣٢,٠	١٨٧	١٤٧	٣٦٦,٥	٣١٥	ألف طن
العلف	ـ	٥٥	٢٦٤	٦٤٨,٨	٧٠٠	ألف طن
النسيج	ـ	ـ	١٠,٨	١٧,٣	١٧,٥	مليون متر
السجاد	ـ	ـ	١٢	١,٠	٢,٠	مليون م^{2}
الأحذية	٢	٤	٤,١٠٠,٠	٨,٩	٦,٦٠٠	مليون زوج
البطاطين	ـ	ـ	ـ	٣٩٥	٣١٠	ألف وحدة
الإطارات	ـ	ـ	ـ	٣٤١	٣٠٠	ألف وحدة
الصابون العطري	ـ	ـ	ـ	١,٢	٢,٠	ألف طن
اللدائن	ـ	ـ	ـ	٣١,٧	٢,٨	ألف طن
الصودا الكاوية	ـ	ـ	ـ	٢١,٤	٣٠,٠	ألف طن
الإسمنت	٩٥,٠	٧٠٨,٠	١٩٠٠,٠	٢٨٠٠,٠	٢٨٠٠	ألف طن
الجير	ـ	١٠,٥	٧٣,٥	٥٥,٧	٣٩,٠	ألف طن
الطوب الآجر	١٠٧	ـ	١١٤,٠	١٠٩,٥	٩٦	ألف طن
الزجاج	ـ	ـ	٦	٢,٤	٣,٠	ألف طن

قطاع النفط والغاز الطبيعي:

تركز السياسة النفطية منذ قيام الثورة على توجيه الثروة النفطية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية وإحكام الرقابة والإشراف على هذا القطاع الهام، وتتضمّن الاستراتيجية النفطية ما يلي:

١ ـ ترشيد إنتاج النفط الخام، وتكييف معدلاته وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

٢ ـ السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية، أي أنشطة الاستكشافات والإنتاج والتسويق في مجال النفط، والقيام بإنشاء الشركات الوطنية للدخول في مجالات الحفر والاستكشاف والتسويق، وممارسة رقابة وطنية فعلية ومباشرة على عمليات الشركات الأجنبية كافة.

٣ ـ تلييب أكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية والتدريب المستمر والسريع للعناصر الوطنية للمساهمة بدور كبير في مجال استخراج صناعة النفط، وصولاً إلى مرحلة التلييب الكامل لجميع أنشطة هذا القطاع في أقرب وقت ممكن. والعمل على زيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في جميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق.

٤ـ زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي، بإضافة اكتشافات جديدة واستخدام التقنيات الحديثة التي تهيّئ زيادة الاحتياطي النفطي.

٥ ـ العمل على إنشاء صناعات نفطية متعددة تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني متنوع غير خاضع لسيطرة قطاع النفط.

٦ ـ زيادة نسبة التصنيع المنلي من الخامات النفطية وتصديرها كمنتجات وسيطة نصف مصنعة في المراحل الأولى، ثم التدرج إلى جعلها سلعاً نهائية.

٧ ـ العمل على تحقيق أسعار عادلة للنفط الليبي والاستفادة من مميزات خامات النفط الليبي.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد بدأت الثورة في اتخاذ الكثير من الإجراءات التي أدت إلى إعادة هيكلة الصناعة النفطية، وزيادة السيطرة على مقدراتها.

وتحقيقاً لسيادة الثورة من عدم تبديد ثروة البلاد النفطية، وبالتالي تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول فنياً واقتصادياً، إلى الحد الذي يفي بمتطلبات الجماهيرية في الدفعة القوية للتنمية وفي احتياجاتها الجارية، فقد تم خفض الإنتاج من ٣٣٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٢٠٦٣ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٧، ثم إلى ١٨٢٧ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠. وقد وصل معدل إنتاج النفط الخام إلى ١٠٣٤ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٨٦ و٩٧٣ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٨٧. ويرجع الانخفاض في معدلات الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى التزام الجماهيرية باستراتيجية ترشيد

الإنتاج، وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) بخصوص الإنتاج والتصدير.

وقد تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٧ كما يلي:

السنة	الإنتاج من النفط الخام (بالبرميل)
١٩٧٠	٣٣٠٠
١٩٧١	٢٨٠٠
١٩٧٢	٢٣٠٠
١٩٧٣	٢٢٠٠
١٩٧٤	١٥٢١
١٩٧٥	١٤٨٠
١٩٧٦	١٩٣٣
١٩٧٧	٢٠٦٣
١٩٧٨	١٩٨٣
١٩٧٩	٢٠٩٢
١٩٨٠	١٨٢٧
١٩٨١	١١٠٩
١٩٨٢	١٠١٧
١٩٨٣	١٠٣٠
١٩٨٤	٩٥٧
١٩٨٥	١٠٢٤
١٩٨٦	١٠٣٤
١٩٨٧	٩٧٣

ولعل أهم تطور حدث في الصناعة النفطية في ظل الثورة بجانب ترشيد الإنتاج وتصحيح الأسعار والحفاظ على الثروة النفطية، هو الدخول في مجال الصناعة النفطية سواء في مجال تكرير النفط أو في مجال تصنيع الغاز الطبيعي وتصنيع النفط.

ففي مجال تكرير النفط توجت ثورة الفاتح إنجازاتها في قطاع النفط بالدخول لأول مرة في مجال تكرير النفط الخام وصناعة المشتقات النفطية من بنزين وكيروسين وزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى التي تلبّي احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض للخارج.

وقد تطور الإنتاج من نحو ٣,٧ مليون برميل من المنتجات النفطية في عام ١٩٧٠ التي يتم إنتاجها من مصفاة البريقة، إلى نحو ١٢,٤ مليون برميل عام ١٩٧٥. وتطورت طاقة صناعة التكرير تطوراً كبيراً لتصل إلى ٣٨٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٨٦، موزعة على مصفاة رأس لانوف بطاقة ٢٢٠ ألف برميل في اليوم، ومصفاة الزاوية بطاقة ١٢٠ ألف برميل في اليوم، ومصفاة البريقة بطاقة ١٠ آلاف برميل في اليوم، ومصفاة طبرق بطاقة ٢٠ ألف برميل في اليوم، ومصفاة السرير بطاقة ١٠ آلاف برميل في اليوم. ويجري التخطيط لإقامة مصافٍ أخرى مثل مصفاة سبها.

وتسهم وحدتا إنتاج الإسفلت بالزاوية وبنغازي في توفير

احتياجات الجماهيرية من الإسفلت. كما توجد وحدة لخلط الزيوت بمصفاة الزاوية لتكرير النفط، تقوم بتوفير الاحتياجات المحلية من أنواع الزيوت المختلفة.

والجدير بالملاحظة أن الجماهيرية بعد دخولها مجال تكرير النفط انخفض استيرادها من بعض المشتقات النفطية، بل وتوقف استيرادها من بعض المشتقات النفطية الأخرى مثل الكيروسين والزيوت الثقلية وغيرها.

أما في مجال تصنيع الغاز فقد تم إنشاء سبعة مصانع لتصنيع الغاز هي:

١ ـ مصنع الميتانول الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.

٢ ـ مصنع الميتانول الثاني بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.

٣ ـ مصنع الأمونيا الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.

٤ ـ مصنع الأمونيا الثاني بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.

٥ ـ مصنع اليوريا الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.

٦ ـ مصنع اليوريا الثاني بطاقة إنتاجية قدرها ١٧٥٠ طناً مترياً في اليوم.

٧ ـ معمل تسييل الغاز الطبيعي بالبريقة بطاقة إنتاجة قدرها ٢٠ ألف برميل يومياً غاز طبيعي مسال، و٤٠ ألف برميل يومياً نافتاً مكثفة وألفا برميل يومياً من غاز الطهي.

ويتم تصدير معظم هذه المنتجات إلى الخارج عن طريق الموانىء النفطية وبالذات ميناء البريقة وميناء رأس لانوف.

أما في مجال تصنيع النفط، فقد تم إنشاء مجمع ضخم يعد من أكبر المجمعات النفطية في إفريقيا، وهو مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيمائية. وتبلغ طاقة مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيمائية (فيما عدا المصفاة) حوالي ٩٦١ ألف طن في السنة.

ويعتمد هذا المجمع على مادة النافتا المنتجة من المصفاة كمادة خام. وقد تم فعلاً تشغيل بعض مصانع هذا المجمع، ومن ضمنها مصنع الإثيلين الذي بُدىء الإنتاج به في سنة ١٩٨٧ بطاقة إنتاجية قدرها ٣٣٠ ألف طن في اليوم. ويقوم بإنتاج الإثيلين والبروبلين.

بالإضافة إلى هذا المصنع فإنه من المنتظر أن يشتمل المجمع على الوحدات التالية:

١ ـ وحدة البولي أثيلين مرتفع الكثافة بطاقة ٨٠ ألف طن.
٢ ـ وحدة البولي أثيلين منخفض الكثافة بطاقة ٨٠ ألف طن.
٣ ـ وحدة البولي بروبلين بطاقة ٧٠ ألف طن.
٤ ـ وحدة استخلاص اليوتادايين بطاقة ٥٨ ألف طن.
٥ ـ وحدة الـ (MIBE) والبوتين الأحادي بطاقة ٤٧ ألف طن.
٦ ـ وحدة البنزين العطري بطاقة ٨٠ ألف طن.

الفصل الثاني

التنمية البشرية

أولاً ـ التعليم والبحث العلمي:

حرصت الثورة على جعل التعليم الأساسي قطاعاً تعليمياً أساسياً وإلزامياً، بصورة قانون بهذا الشأن عام ١٩٧٥، باعتبار أن التعليم الإلزامي يشكل قاعدة أساسية وعريضة لتعليم النشء من سن السادسة حتى الخامسة عشرة لكلا الجنسين.

لقد تطور التعليم الابتدائي في الفترة من ٦٩ ـ ٧٠ و٨٧ ـ ٨٨ تطوراً ملحوظاً من حيث عدد الطلاب، والفصول الدراسية وعدد المدرّسين والمدرّسات. ويلاحظ التطور الهائل في أعداد الطلبة والطالبات خلال مسيرة الثورة. ففي العام الدراسي ٦٩ ـ ٧٠ بلغ عدد الطلبة والطالبات ٣١٠,٨٤٦ طالباً وطالبة، وكان نصيب المدرّسين والمدرّسات في تلك الفترة ١١١٢٢ مدرّساً ومدرّسة، وكان نصيب المدرّس من الطلاب ٢٧,٩، بينما وصل

عدد الفصول الدراسية في العام نفسه إلى ١١٦٢٨ فصلاً دراسياً. في حين وصل عدد الطلاب إلى ٨٢٥,٥٠٠ طالب وطالبة، ووصل عدد المدرّسين والمدرّسات إلى ٥٠٣١٣ مدرّساً ومدرّسة وعدد الفصول الدراسية إلى ٣٠٧٢١، وكان نصيب المدرّس من الطلاب ١٦,٤ في العام الدراسي ٨٧ ـ ١٩٨٨م.

ومن خلال هذه البيانات تتضح الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب خلال هذه الفترة، أي بمعدل زيادة قدرها ١٦٥,٦٪.

من سمات التحول في المجتمع العربي الليبي بفعل الثورة، التقدم الهائل في مجال التعليم الإعدادي. فثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تشكل ثورة حقيقية في هذا المجال. فقد كان عدد الطلاب في المرحلة الإعدادية في بداية العام الدراسي ٦٩ ـ ٧٠ (٣٦٣١٦) طالباً وطالبةً، فارتفع في العام الدراسي ٨٧ ـ ٨٨ إلى ٢٨٧,٧٠٠ ألف طالب وطالبة، أي بزيادة قدرها (٦٩٢,٢٪). وتشير هذه الأرقام الهائلة في مرحلة التعليم الإعدادي إلى الإقبال الشديد على التعليم في المجتمع العربي الليبي.

أمّا عدد المدرّسين والمدرّسات في تلك الفترة، أي ٦٩ ـ ٧٠، و٨٧ ـ ٨٨ فقد وصل إلى ٢٤٤٧ مدرّساً ومدرّسة، و٢٢٠١٢ ألف مدرّس ومدرّسة على التوالي.

وكان نصيب المدرّس من الطلاب في العام الدراسي ٦٩ ـ ٧٠ (١٤,٨)، بينما تحسن هذا المعدل في العام الدراسي ٨٧ ـ ٨٨، (١٣,٧)، في حين وصل عدد الفصول الدراسية في العام الدراسي ٦٩ ـ ٧٠ إلىٰ (١١١٥) فصلاً دراسياً، إذ بلغت كثافة الفصل ٣٢,٦، بينما وصل عدد الفصول الدراسية في العام الدراسي ٨٧ ـ ٨٨ إلى ٩٨٠٩ فصول دراسية، ووصلت كثافة الفصل إلى ٢٩,٣.

تطور التعليم في الجماهيرية العظمى

خلال (٦٩/٧٠ ـ ٨٨/٨٩م)

المستوى التعليمي

ـ	السنة	الابتدائي٪	الإعدادي٪	الثانوي٪	التعليم الفني٪	معاهد المعلمين والمعلمات٪
١	٧٠/٦٩	٣١٠٨٤٦	٣٦٣١٦	٨٣٠٤	١٤٥٧	٤٧٢٥
٢	٧١/٧٠	٣٤٨٣٧١	٨٢٦٠	٣٠٨٨	٥٣٧٧	
٣	٧٢/٧١	٤٠٠٥٣٥	٤٣٣٤٦	٩٤٢٩	٣٢٠٢	٥٩٨٤
٤	٧٣/٧٢	٤٥٨٢٨٨	٥٦٦٧٩	١٠٩٠٢	٢٣٤٨	١٠٨٢٦
٥	٧٤/٧٣	٤٨٤٩٨٦	٧٣٩٢٨	١٣٤٧١	٣٤٨١	١٦٦٦٦
٦	٧٥/٧٤	٥١٥٣٨١	٩٠٤٦٣	١٤٦٨٠	٢٧٧٣	١٩٥٤٦
٧	٧٦/٧٥	٥٣٤٢٠٩	١١٦٦٣٠	١٦٨٣٩	٣٧٠٠	٢١٢٤٦
٨	٧٧/٧٦	٥٦١٠٨٨	١٥١٦٩٥	٢٠٥٦١	٤٩١٩	٢٢٥٢١

(يتبع)

ـ	السنة	الابتدائي٪	الإعدادي٪	الثانوي٪	التعليم الفني٪	معاهد المعلمين والمعلمات٪
٩	٧٨/٧٧	٥٧٤٧٧٠	١٧٢٢٢٤	٢٢٦٤٢	ـ	٢٤١٥٣
١٠	٧٩/٧٨	٦٣٤٧٠٠	٢٠٤٣٠٠	٢٨٧١٠	٧٦٠٠	٢٨٧٠٠
١١	٨٠/٧٩	٦٥٦٥٠٠	٢١٩١٠٠	٣٨٣٠٠	١١٦٠٠	٣١٢٠٠
١٢	٨١/٨٠	٦٧٥٠٠٠	٢٢٢٧٠٠	٤٩٤٠٠	١٣٨٠٠	٢٧٨٠٠
١٣	٨٢/٨١	٧١٨١٠٠	٢٢٩٣٠٠	٥٧١٠٠	١٦٩٠٠	٢٧٨٠٠
١٤	٨٣/٨٢	٧٢١٧٠٠	٢٢٨٩٠٠	٥٨٩٠٠	٢١٤٠٠	٣٠٧٠٠
١٥	٨٤/٨٣	٧٤٤٩٦٤	٢٣٧٢٤٨	٦٥٦٤٩	٢٢٢١٧	٢٩٤٨٠
١٦	٨٥/٨٤	٧٥٥٤١٦	٢٦٠٢٥٧	٨٠٦٢٥	٢٣٦٥٧	٣٢٧٤٦
١٧	٨٧/٨٦	٧٧٤٠٥٠	٢٧١٠٩٦	٨٧٥٢٣	٢٦١٨٣	٣٤٧٣٣
١٨	٨٨/٨٧	٧٩٩٤٠٣	٢٨٩١٧٥	٩٣٨٦٤	٢٢١٣٦	٣٤٢٢٥
١٩	٨٩/٨٨	٨٢٥٥٠٠	٢٣٧٧٠٠	١٠٥٨٠٠	٢٧١٠٠	٣٣٢٠٠

من سمات التحول في المجتمع العربي الليبي هو التقدم الهائل في مجال التعليم الفني؛ فثورة الفاتح العظيمة تشكل ثورة حقيقية في مجال الثورة التقنية. فإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (١٢/٨) لوجدنا التطور الهائل في هذا النوع من التعليم. فقد بلغ عدد الطلبة والطالبات في العام الدراسي (٦٩ ـ ٧٠)١٩٥٧ ألف طالب وطالبة، وارتفع هذا العدد إلى ٢٧١٠٠ ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٨٧ ـ ٨٨ بزيادة قدرها ١٧٦٠٪، في حين زاد عدد المدرسين والمدرسات من ٢٢٠ مدرساً ومدرسة، (نصاب المدرس من الطلاب ٦١٦) في العام الدراسي ٦٩ ـ ٧٠، إلى

١٩٤٢ مدرساً ومدرسة (نصاب المدرس ١٤٠) في العام الدراسي ٨٧ ـ ٨٨، بينما ازداد عدد الفصول الدراسية بالتعليم الفني من ٦٧ فصلاً دراسياً عام ٦٩ ـ ٧٠، بكثافة تصل إلى ٢٣,٩ إلى ٨٥٢ فصلاً دراسياً.

والصورة الأخرى للتقدم في مجال التعليم هي تركيز الثورة على التعليم الجامعي والبحث العلمي، إيماناً منها بأهمية التطور والتقدم التقني الحديث حتى يتمكن المجتمع من تلبية احتياجاته من القوى البشرية المؤهلة تأهلاً عالياً في مختلف المجالات العلمية والتقنية.

وتمشياً مع الإعداد لتطبيق البنية التعليمية الجديدة فقد تم التوسع في إنشاء الجامعات المتخصصة من ناحية وتوزيع هذه الجامعات على مختلفة المناطق بالجماهيرية العظمى، بحيث لا يقتصر وجود الجامعات والتعليم العالي على المدن، حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع الاستفادة من هذا النوع من التعليم. وفي هذا الإطار، تم إنشاء الجامعات الجديدة بالإضافة إلى الجامعات القائمة:

١ ـ جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية بمجمع الفاتح للجامعات.

٢ ـ جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية/ طرابلس.

٣ ـ جامعة ناصر/ طرابلس
٤ ـ جامعة السابع من أبريل بالزاوية.
٥ ـ جامعة قاريونس/ بنغازي.
٦ ـ جامعة النجم الساطع التقنية بالبريقة.
٧ ـ جامعة العرب الطبية/ بنغازي.
٨ ـ جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية/ البيضاء.
٩ ـ جامعة سبها.
١٠ ـ كلية المحاسبة/ غريان.

بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة التي تهدف إلى تحقيق مبدأ اشتراكية العلم والثقافة، وتحقيق الذات القومية العربية والإسلامية، ونشر العلوم والمعارف وإحداث ثورة ثقافية جماهيرية. كما تم إنشاء عدد من المراكز البحثية المتخصصة وهي:

١ ـ مركز بحوث العلوم الهندسية.
٢ ـ مركز الفنون الجميلة والتطبيقية.
٣ ـ مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
٤ ـ مركز بحوث العلوم الزراعية.
٥ ـ مركز بحوث العلوم الإنسانية.
٦ ـ مركز بحوث العلوم الصحية والدوائية.
٧ ـ مركز بحوث العلوم الأساسية.

٨ ـ مركز تعليم اللغات (طرابلس ـ بنغازي ـ سبها).

كما تم إنشاء العديد من المعاهد المتخصصة في مختلف مناطق الجماهيرية العظمى. وتتمثل هذه المعاهد:

١ ـ المعهد العالي للإلكترونات/ بني وليد.
٢ ـ المعهد العالي للميكانيكا والكهرباء/ هون.
٣ ـ المعهد العالي للإنتاج الحيواني/ سرت.
٤ ـ المعهد العالي للكهرباء/ صرمان، طرابلس، بنغازي.
٥ ـ المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية/ طرابلس.
٦ ـ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية/ طرابلس، بنغازي.
٧ ـ المعهد العالي للتقنية الصناعية/ طرابلس.
٨ ـ المعهد العالي للعلوم الأساسية/ مصراتة.
٩ ـ المعهد العالي لتكوين المعلمين/ زليطن.
١٠ ـ المعهد العالي للتقنية الطبية/ طرابلس، مصراتة، بنغازي.
١١ ـ المعهد العالي للزراعة البعلية والبيطرية/ الزنتان.
١٢ ـ المعهد العالي للتربية الرياضية للبنات/ الزاوية.
١٣ ـ المعهد العالي للتربية الرياضية/ غات.
١٤ ـ المعهد العالي للتقنية/ براك.
١٥ ـ المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية/ طرابلس، بنغازي.

لقد تضاعف عدد الطلبة والطالبات في الجامعات والمعاهد العليا نتيجة للدور الذي توليه الثورة من مجانية التعليم ليس فقط لأفراد المجتمع العربي الليبي، بل لكثير من الطلاب الوافدين بمنح دراسية في مختلف التخصصات العلمية.

ولا ريب في أن التعليم الجامعي والعالي يضع أمام الطلاب آفاقاً وفرصاً جديدة للعمل في مختلف مناشط الاقتصاد. وخلال مسيرة الثورة ازداد عدد الطلبة والطالبات زيادة ملحوظة في التعليم الجامعي والمعاهد العليا من ٣٦٦٣ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٦٩/ ٧٠ إلى ٣٨,٨٤٠ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٨٦/٨٧، أي بزيادة كبيرة بلغت ٣٥١٧٧ طالباً وطالبة كما هو موضح في الجدول رقم (١٢/١٠) (شكل رقم ١٢/٢) و(شكل رقم ١٢/٣)، الذي بين تطور عدد الطلاب غير الليبيين بجامعتي الفاتح وجامعة قاريونس ٦٩/٧٠ و٨٣/١٩٨٤.

ثانياً ـ الإسكان والصحة:

تتمثل المنجزات التي أسفرت عنها السياسة العامة للإسكان في الجماهيرية بما يلي:

- لقد أصبح البيت لساكنه تطبيقاً لما ورد في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر.
- توفير مسكن لائق صحّي، حديث، لكل أسرة ليبية، وقد

أنشئت لتطبيق ذلك مؤسسات مالية للمشاركة في بناء قطاع الإسكان، كشركة الاستثمارات الوطنية.

- تحقيق التكامل العمراني في التجمعات السكنية، وذلك بتوفير احتياجاتها من المرافق العامة والخدمات (مدارس، مستشفيات، عيادات صحية..).
- تخصيص ميزانيات مالية ضخمة للقطاع السكني، يظهر حجمها في الجدول الآتي:

تطور عدد الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا

خلال فترة (العام الجامعي ٦٩/٧٠ وحتى العام الجامعي ٨٦ /٨٧)

–	العام الجامعي	عدد الطلاب	معدل الزيادة
١	٧٠/٦٩	٣٦٦٣	-
٢	٧١/٧٠	٥٣٠٠	٤٤,٧
٣	٧٢/٧١	٦٣٠٠	١٨,٩
٤	٧٣/٧٢	٨٢٣٥	٣٠,٧
٥	٧٤/٧٣	٩٦١٢	١٦,٧
٦	٧٥/٧٤	١٢٠١٣	٢٥,٠
٧	٧٦/٧٥	١١٢٣٤	٦,٤.

(يتبع)

-	العام الجامعي	عدد الطلاب	معدل الزيادة
٨	٧٧/٧٦	١١٧٤٤	٤,٤
٩	٧٨/٧٧	١٣٣٥٢	١٣,٦
١٠	٧٩/٧٨	١٣٦٣٤	٢,١
١١	٨٠/٧٩	١٣٤٨٨	١,٠٠
١٢	٨١/٨٠	١٧٦٦٨	٣١,٠
١٣	٨٢/٨١	٢٢٩٨٥	٣٠,١
١٤	٨٣/٨٢	٢٧٢٥٥	١٨,٦
١٥	٨٤/٨٣	٣٥٣٨٧	٢٩,٨
١٦	٨٥/٨٤	٣٤٤٦٩	٧,٦٠
١٧	٨٦/٨٥	٣٦٥٩٥	٦,٢
١٨	٨٧/٨٦	٣٨٨٤٠	٦,١

مخصصات ميزانية التنمية لقطاع الإسكان

(خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨)

السنة	مخصصات قطاع الإسكان	مجموع مخصصات كافة القطاعات	الأرقام بملايين الدينارات نسبة الانفاق على قطاع الاسكان الى الإنفاق على جميع القطاعات (٪)
١٩٧٠	٣٢,٨	٢٢٤,٥	١٤,٦
١٩٧١	٣٩,٩	٣٠١,٦	١٣,٢
١٩٧٢	٧٢,٩	٤٤٢,٩	١٦,٥
١٩٧٣	٧٦,٩	٥٤٥,٠	١٤,١
١٩٧٤	١٤٨,٢	٩١٦,٢	١٦,٢
١٩٧٥	١٤٢,٧	١١٢٤,٧	١٢,٧
١٩٧٦	١٥٠,٥	١٤٠٧,٧	١٠,٧
١٩٧٧	١٨٥,٠	١٥٢٠,٠	١٢,٢
١٩٧٨	٢٣١,٠	١٧٨٥,٠	١٣,٠
١٩٧٩	١٦٦,٠	١٥٧٣,٠	١٠,٦
١٩٨٠	٢٣١,٧	٢٥٢٧,٥	٩,٢
١٩٨١	٢٨٨,٢	٣٠٠٠,٠	٩,٦
١٩٨٢	٢٤٥,٦	٢٦٠٠,٠	٩,٥
١٩٨٣	٢١٧,٦	٢٣٧٠,٠	٩,٢
١٩٨٤	٢٠٨,٢	٢١١٠,٠	٩,٩

(يتبع)

السنة	مخصصات قطاع الإسكان	مجموع مخصصات كافة القطاعات	الأرقام بملايين الدينارات نسبة الانفاق على قطاع الاسكان الى الإنفاق على جميع القطاعات (٪)
١٩٨٥	١٦٨,٦	١٧٠٠,٠	٩,٩
١٩٨٦	١٦٧,٥	١٧٠٠,٠	٩,٩
١٩٨٧	١٤٢,٠	١٤٥٠,٠	٩,٨
١٩٨٨	١٣٦,٠	١٣٥٥,٠	١٠,٠
المجموع	٣١٠٣,٥	٢٨٦٥٣,١	١٠,٨

وقد أمكن من خلال سياسة الإنفاق المناسبة تشييد عشرات الألوف من الوحدات السكنية، بواسطة الإسكان العام. كما أنشئت المدن والقرى السكنية في مناطق عديدة من الجماهيرية. ويظهر حجم قطاع التشييد من البيانات الآتية:

عدد الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها

(خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨)

	عدد الوحدات السكنية المنفذة	عدد الوحدات السكنية الجاري تنفيذها	المجموع
أ ـ إسكان نفذ أو جارٍ تنفيذه عن طريق الأجهزة الشعبية:			
١ ـ الإسكان العام	٨٢٢٣٢	٢٦٣٣٥	١٠٨٥٦٧

	عدد الوحدات السكنية المنفذة	عدد الوحدات السكنية الجاري تنفيذها	المجموع
٢ـ الإسكان الزراعي	١٣٨٥٧	١١٠٨	١٤٩٦٥
٣ ـ المدن والقرى المتكاملة	٤٠٢٩	٧٩١٠	١١٩٣٩
٤ ـ الإسكان الاستثماري	٧٧٧٦	١١٤٠٠	١٩١٧٦
٥ ـ إسكان المشروعات العامة	١٠١٠	٣٥١١	٤٥٢١
المجموع	١٠٨٩٠٤	٥٠٢٦٤	١٥٩١٦٨
	(٣٧,١٪)	(٤٢,٤٪)	(٣٣,٦٪)
ب ـ إسكان نفّذ أو جارٍ تنفيذه عن طريق الأفراد:			
الإسكان عن طريق مصرف الاستثمار والادخار العقاري والمصارف التجارية والجمعيات التعاونية والجهود الذاتية	١٨٤٤٩٢	٦٨٣٩٥	٢٥٢٨٨٧
	(٦٢,٩٪)	(٥٧,٦٪)	(٦١,٤٪)
المجموع الكلي	٢٩٣٣٩٦	١١٨٦٥٩	٤١٢٠٥٥
	(١٠٠٪)	(١٠٠٪)	(١٠٠٪)

ماذا على الصعيد الصحي؟

كان في صلب اهتمامات الثورة الليبية ومنجزاتها الرعاية الصحية للمواطنين، وأن التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد

الحقوق الأساسية لكل مواطن. وقد اعتبرت الثورة أن الاهتمام بصحة المواطن يعتبر عاملاً أساسياً في دفع عجلة التقدم والتغيير على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار توالت الخطط التنموية على الصعيد الصحي وشملت:

الخطة	الفترة	المبلغ المرصود (بملايين الدينارات)
خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي (الثلاثية الأولى)	١٩٧٠ - ١٩٧٢	٥,٩
الخطة الثلاثية للتنمية (الثلاثية الثانية)	١٩٧٣ - ١٩٧٥	٦٦,٢
خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخمسية الأولى)	١٩٧٦ - ١٩٨٠	٣١٣,١
خطة التحول الاقتصادي الاجتماعي (الخمسية الثانية)	١٩٨١ - ١٩٨٥	٤٠٢,١

وفي سياق هذه الخطط، رسمت الاستراتيجية الصحية التي انطلقت من الأهداف الآتية:

- اتخاذ الوسائل التنظيمية والإدارية والتشريعية التي تكفل الترابط بين الخدمات الصحية والخدمات الأخرى ذات العلاقة المباشرة والمكملة بها.

- توفير الخدمات الصحية والرفع من مستواها كماً وكيفاً للوصول إلى معدلات نموذجية، ومراعاة عدالة توزيع الخدمات الصحية العلاجية منها والوقائية بين مناطق الجماهيرية.
- التركيز على مشروعات الصحة الوقائية بتحصين مختلف الأفراد في المجتمع ضد الأمراض ونشر الوعي الصحي والغذائي السليم بينهم، والقضاء على الأمراض السارية والمستوطنة.
- التوسع في إيفاد البعثات العلمية والتدريبية لتوفير احتياجات المرافق الصيحة من المهارات الوطنية اللازمة لتحل محل الأجانب. والاهتمام بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض، وبرامج التثقيف والإرشاد الصحي على جميع المستويات، والاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالخدمات الصحية.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، نفّذت الخطوات العملية الآتية: الاستثمار الضخم في القطاع الصحي. ففي عام ١٩٨٨ وصلت ميزانية القطاع الصحي ٦٠,٢٥٠ مليون دينار؛ أي بزيادة قدرها ٤٣,٣٥٠ مليون دينار عن العام ١٩٦٩، أي بمعدل سبعة أضعاف. ثم تطور القوى البشرية العاملة في القطاع الصحي (عدد الأطباء، والهيئات الطبية، وإعداد الفنيين، وتطور التجهيزات الفنية الحديثة، وتطور المرافق الصحية).

الفصل الثالث

مشروع النهر الصناعي

ومشروع النهر الصناعي يكتسب أهمية خاصة في سلسلة الإنجازات العملاقة التي حققها الشعب العربي الليبي بفعل ثورة الفاتح، لما يمثله من إنجاز حضاري متقدم، ولما سيحققه من تقدم ورخاء وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي.

ووفاء للشهيد عمر المختار تمَّ على أرض مدينة سلوق المجاهدة التي شهدت استشهاده، وضعُ حجر الأساس لأكبر مشروع هندسي عرفه القرن العشرون، هو مشروع النهر الصناعي العظيم. وبدايات الوحدة تأتي بالتكامل الجغرافي والصناعي والتجاري والعسكري الخ... القيادة التاريخية من الجماهيرية، ومن هذا المنطلق قدمت الكثير من أجل وحدة الوطن العربي وأهمها إنجاز هذا النهر، فالمساحة المستفاد منها من مياه هذا النهر ما تقارب ١٥٥ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وقد تم استصلاح قرابة ٣٨ ألف هكتار بجنوب بنغازي و١٨ ألفاً في

سرت، كما تم تقسيم المزارع إلى قسمين: مزارع تقدر بمساحة ٢٠٠٠ هكتار ومزارع صغيرة مساحة الواحدة منها ٦ هكتارات.

وقد خصصت هذه المساحات على أساس قدرتها على توفير عوائد المزارع.

وتم توطين مليوني مصري في الأراضي المستصلحة يساوي أو يفوق عدد الليبيين المستفيدين من النهر. معنى ذلك ضرورة النهر عربياً وليس ليبياً، مع العلم أنه بلغت تكاليف النهر قرابة العشرة مليارات دولار تحملتها ليبيا لوحدها[١].

قال العقيد معمر القذافي وهو يخطب مقدماً المشروع الهائل في حضور ممثلين عن أكثر من ثلاثين دولة عربية وأجنبية: «إننا نريد أن نُسمِعَ الطغاة الذين لا يسمعون إلا أزيز الطائرات والأساطيل ولا يتكلمون إلا بلغة الحصار ولغة التجويع والقهر والصواريخ وأسلحة التدمير الشامل... نريد أن نسمعهم صوت بناة الحضارة؛ فليسمعوا صوت الأمة العربية العظيمة التي بنت الإهرامات، علقت حدائق بابل، والتي بنت سد مأرب الذي ذكره الله ـ وثمود وفرعون ـ فتلك الإهرامات التي أسماها الأوتاد بَنتها الأمة العربية، وما زالت من عجائب الدنيا فوق الأرض العربية. والنهر الصناعي العظيم هو في قلب الوطن العربي وقد بنته الأمة».

وقال إن «لغتنا نحن هي لغة صوت المياه وفي الوقت نفسه صوت المقاومة دفاعاً عن هذه المياه وعن مستقبل الشعب الذي

قهر الصحراء وقهر الإمبريالية». في مواجهة «القاموس الأسود» للدول الإمبريالية الذي تسيطر عليه ألفاظ مثل «تهديد، وحصار، ومقاطعة، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وقصف، وإيدز، وسرطان».

ومن حق الليبيين والعرب أن يفخروا بهذ الإنجاز الهائل المتميز الذي لم يسبق له مثيل من ناحية ضخامته وتقنيته. فالمياه التي تدفقت في خزان سلوق قطعت عبر الأنابيب مسافة ألفي كيلومتر كمرحلة أولى من بناء منظومة من الأنابيب الضخمة طولها أربعة آلاف كيلومتر. ويبلغ قطر الأنبوب أربعة أمتار.

ويهدف المشروع، الذي أصبح حقيقة، إلى نقل كميات هائلة من المياه العذبة التي كانت راكدة في بحيرات جوفية في مناطق السرير وإجبارها على الاتجاه نحو الشمال والشرق والغرب، لتلتقي برافد آخر من هذا النهر العظيم ينبع من جبل الحساونة. وكل ذلك يتم بواسطة استخدام قوانين الجاذبية من دون أية مضخات اصطناعية.

ومن الأمثلة على ضخامة المشروع الذي وصفه العالم الجيولوجي المصري فاروق الباز بأنه أعظم مشروع هندسي في القرن العشرين، أن الأسلاك المعدنية التي تستخدم في بناء الأنابيب، يبلغ طولها ما يساوي مائة وعشر لفّات حول الكرة الأرضية. كما أن الاسمنت المستخدم في بناء المشروع يكفي

لرصف طريق طرابلس ـ نيودلهي، ويساوي حجم الحفر التي تمر بها شبكة الأنابيب اثنتي عشرة مرة حجم الحفر التي صنعت في مشروع السد العالي، وتساوي كمية الأحجار المستخدمة في صناعة الأنابيب ما يوازي ستة عشر هو ما مثل هرم خوفو الأكبر.

○ المرحلة الأولى: مد خط الأنابيب من منطقة السرير إلى سرت، وخط الأنابيب من تازربو إلى بنغازي بحيث يؤمن إنجازها مليوني متر مكعب من المياه يومياً.

○ المرحلة الثانية: مدّ خط الأنابيب من جبل الحساونة إلى سهل الجفارة ـ طرابلس.

○ المرحلة الثالثة: زيادة ١,٨١ مليون متر مكعّب من المياه عبر أنابيب الكفرة إلى نقطة بين تازربو والسرير.

○ المرحلة الرابعة: مد خط أنابيب من منطقة أجدابيا إلى طبرق.

○ المرحلة الخامسة: مد خط أنابيب من سرت إلى طرابلس، وقد قدر المشرفون على إنجاز المشروع تكلفة المرحلة الأولى بـ٣,٣ مليارات دولار وعدد العمال في المشروع ككل يصل إلى عشرة آلاف.

وفي المرحلة الأولى ستضخ المياه العذبة من ما يقرب من

٢٧٠ بئراً في منطقتي تازربو والسرير، لتصل إلى الخزان الرئيسي بالقرب من أجدابيا في خليج سرت ومنه توزع إلى بنغازي وسرت، على أن تنطلق المياه في مرحلة لاحقة من جبال الحساونة إلى طرابلس.

وتستطيع هذه الآبار أن تضخ يومياً ما يصل إلى مليوني متر مكعب من المياه الجوفية.

يبلغ طول منظومة نقل المياه من تازربو إلى أجدابيا ٦٦٧ كلم، وطول منظومة نقل المياه من السرير إلى أجدابيا ٣٨١ كلم، وطول منظومة نقل المياه من أجدابيا إلى سرت ٣٩٩ كلم.

ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع مساهمة جبارة في سد الاحتياجات من الأغذية وحتى في التصدير. وتؤكد الدراسات أنه في الإمكان زراعة ٨٥ ألف هكتار من الأرض شتاء في الجنوب، وهذا ما يكفي الاحتياجات ويزيد. ويمكن زراعة مائة ألف هكتار من الأراضي صيفاً بالحبوب والأعلاف. كما يمكن تربية ثلاثة ملايين رأس غنم ونصف مليون رأس بقر.

أهداف المشروع

١ ـ إيقاف الوضع المتردي الذي وصل إليه بمخزون المياه الجوفية في المناطق الساحلية، وإتاحة الفرصة لهذا

المخزون كي يستعيد جزءاً من المياه التي فقدها في خلال سنوات استنزافه.

٢ ـ استزراع واستصلاح مساحات شاسعة من الأرض التي كانت مهملة لعدم وجود المياه الكافية لاستغلالها.

٣ ـ تجديد خصوبة الأراضي الزراعية المستغلة حالياً، والتي أصبحت مشبعة بالأملاح نتيجة تسرب مياه البحر إلى مخزون الماء الجوفي في تلك المناطق.

٤ ـ تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي بالمواد الغذائية الرئيسية مثل الحبوب واللحوم.

٥ ـ خلق صناعات خفيفة في المناطق التي تستفيد مباشرة من مياه المشروع.

٦ ـ دعم الصناعات القائمة حالياً مما يسهم في زيادة إنتاجها الصناعي، لما سيوفره المشروع لها من مياه ضرورية.

٧ ـ إفساح الأمل أمام بعض المدن والقرى في اطراد النمـو والازدهار، بعد أن كانت مهددة بالعطش والتوقف عن النمو.

٨ ـ تشجيع سكان المناطق الريفية على البقاء في مناطقهم التي ستصبح مراكز زراعية توفر لهم سبل الحياة الكريمة

وعدم الهجرة إلى المدن الرئيسية، مثل طرابلس وبنغازي.

٩ ـ خلق مجالات جديدة للعمل في المجتمع، مما يؤدي إلى القضاء على البطالة أو تقليصها إلى حد كبير، خصوصاً عندما تغدو المواد النفطية محدودة في المستقبل.

١٠ ـ الإسهام في رفع مستوى معيشة الشعب العربي الليبي.

وتأكيداً على أهمية المياه في تقرير مصير الشعوب وأهمية النهر الصناعي. ففي خطابه في مدينة طرابلس ٨٢/٨/٣١ ركز الأخ قائد الثورة في مجمل حديثه عن أزمة المياه في المنطقة العربية والمخاطر التي تحملها بالنسبة لمستقبل الأمة العربية، فقال إن محنة وشيكة ستلحق بالأمة العربية وتهدد مستقبلها بالفناء نتيجة التناقص المستمر في مخزون المياه وتزايد عدد السكان بالمقابل وانعدام مصادر جديدة للمياه.

إن حروباً من أجل المياه ستقوم في المنطقة لا محالة، وإن بوادر هذه الحروب بين دول المنبع والمصب بدأت تظهر الآن، مذكراً بأن كل الحضارات قد انهارت بسبب المياه.

إن الهجرة العربية القديمة من شبه الجزيرة العربية كانت قد حدثت بسبب المياه. وإن هذه الهجرة ستتكرر للسبب نفسه.

وضرب على ذلك مثلاً بالسعودية حيث استشهد بدراسة أعدها عالم بريطاني في العام ١٩٦١م، أشارت إلى أن المياه الجوفية في السعودية على عمق ١٤٠٠ متر، وتشكل مخزونها منذ العصر الجليدي ولن تتجدد.

إن استنزاف هذه المياه بواسطة المضخات الضخمة وتكريسها في زراعة القمح سيؤدي إلى عطش السعودية.

وأورد الأخ القائد أرقاماً تضمنتها الدراسات العالمية حول المياه في السعودية. وأضاف أن المخزون المتاح من المياه في السعودية يبلغ الآن خمسة مليارات متر مكعب في الوقت الذي تحتاج فيه الآن إلى خمسة عشر مليار متر مكعب من المياه.

وأوضح أن عدم إدراك هذه الحقيقة سيؤدي إلى جفاف وعطش السعودية، وعندها ستتحول المنشآت والقصور إلى خرائب يهجرها أهلها وتصبح أرم ذات العماد التي وردت في القرآن الكريم.

إن الاستنزاف المستمر في الخليج وانتهاء مخزون النفط المتوقع بعد أربعين عاماً سيجعل هذه المنطقة دون ماء أو نفط، وبالتالي ستنعدم فيها سبل الحياة وتتحول القصور فيها إلى أعشاش للبوم.

إن اليمن مهدد هو الآخر بالجفاف، إذ لا يوجد في مخزونه الجوفي إلا أربعة مليارات متر مكعب من المياه، بينما يحتاج الآن إلى أحد عشر مليار متر مكعب من هذه المياه، محذراً من أن هجرة اليمنيين إلى الحبشة بعد انهيار سد مأرب، قد تتكرر إلى أي مكان آخر وأقرب لها القرن الإفريقي.

وهناك دراسة تؤكد أن المخزون الجوفي في الأردن يتركز في منطقة تسمى «ترباس»، وقد تكوّن منذ ثلاثين ألف عام وهو غير متجدد، وأن ذلك يعني أن الأردن مهدد بالعطش وليس أمامه إلا اللجوء إلى نهر الأردن الذي يعمل الصهاينة للاستيلاء على مياهه.

إن الأخوة في مصر يجب أن يتداركوا المخاطر التي ستنجم عن استنزاف مياه النيل مستقبلاً بالنسبة للحياة والمستقبل في مصر، وكان يجب ألا يزيد عدد سكان مصر على ثلاثين مليون نسمة، وأن أكبر مؤامرة وضعت فيها مصر من قبل المستعمرين هي التركيز على زراعة الأرز الذي يحتاج إلى مياه وفيرة.

وأكد على ضرورة أن تقلع مصر عن زراعة الأرز إلى زراعة الشعير والقمح بدلاً من ذلك، حفاظاً على مخزونها الحالي من المياه.

إن الخطر الداهم يتربص بمنطقة شمال أفريقيا بسبب ندرة المياه، وهذه المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى هي جزيرة الملح، وكانت الهجرة العربية إلى هذه المنطقة كارثة تاريخية حيث لا يوجد لهذه المنطقة مستقبل بسبب ندرة المياه ونضوبها فيما بعد..

إن أسباب الأزمة القائمة في بعض بلدان هذه المنطقة اقتصادية ترجع في الأساس إلى قلة المياه، حيث إن المشاريع الكبرى كبناء المساكن وشق الطرقات وإقامة المزارع والجسور وغيرها تحتاج إلى المياه، وهو ما يعيق حركة التنمية ويعيق سبل المعيشة، وقد استغلت بعض القوى والأطراف حاجة الناس في ظل هذه الأوضاع للإيقاع بهم قصد تحقيق أهدافهم السياسية..

إن دراسات علمية تقول إن لدى الجزائر حالياً مخزوناً مائياً يقدر بخمسة مليارات متر مكعب من المياه الجوفية، وخمسة عشر ملياراً من المياه السطحية، بينما هي بحاجة الآن إلى ثمانية وثلاثين مليار متر مكعب لاستخدامها في الزراعة والصناعة والشرب.

وسوف تحتاج عام ٢٠٣٠ إلى واحد وستين مليار متر مكعب من المياه.

إن العجز المائي أعاق التنمية وكان سبباً في الأزمة التي تعاني منها الجزائر الآن.

إن الخراب والعنف الذي يذهب ضحيته كل يوم الأبرياء لن يحل المشكلة، وإن الحل الجذري يكمن في لب المشكل الأساسي وهو المياه...

إن مخزون المياه الجوفية في تونس يبلغ ملياري متر مكعب إلى جانب ملياري متر مكعب من المياه السطحية، بينما تحتاج الآن إلى أحد عشر مليار متر مكعب، وتحتاج في عام ٢٠٣٠ إلى ستة عشر مليار متر مكعب، أي أن العجز قدره إثنا عشر مليار متر مكعب..

إن تونس في ظل هذه المعطيات معرضة إلى أزمة قاتلة، حيث يزداد عدد السكان وتستنزف المياه في التنمية رغم المجهودات التي يقوم بها الأخوة المسؤولون فيها وعلى رأسهم الرئيس زين العابدين بن علي في تلبية طموحات شعب تونس الشقيق.

خاتمة

في مسيرة ثورة الفاتح الظافرة، تتعانق القيم الحضارية الأصيلة بالنضالات القومية المتجددة، وهو ما يضفي عليها بحق صفة الثورة القومية، التي تقدم النموذج الفذ لكيفية تطابق الشعارات بالممارسات والنظريات، في المجالات الحيّة لتطبيقاتها والتزاماتها.

وإذا كان التاريخ الإسلامي قد بدأ بتحطيم رموز الوثنية الجاهلية وإرساء أسس الثورة الفكرية العارمة، فإن التاريخ العربي قد بدأ مع ثورة الفاتح بتحطيم أغلال القطرية، والتبعية، والقهر، واستعادة زمام المبادرة لإحياء متجدد للتراث، وإبداع منطلقات الثورة العالمية الإنسانية الظافرة.

لقد ربطت ثورة الفاتح بين حتيمة التحرر الاقتصادي وحتمية التحول المجتمعي على أصعدتها كافة، لذلك فهي فعل تحول ثوري لا يعكس سعة الطموحات فقط، بل يبني ويجسد القوة الفكرية والسياسية والثقافية كمحصلة لنضالاته، وكشهادة إثبات على أصالته وتجدده في ان.

إنه الانعتاق النهائي من أسر المكان والزمان والقوالب الجاهزة، إلى رحاب الإبداع الإنساني المرتكز على حرية الإنسان وتحرر إرادته، شكّل المحور المركزي لثورة الفاتح، التي كانت التجربة الثورية الوحيدة في العصر الحديث، التي جمعت بين همومها القطرية لإرساء أسس البناء الداخلي وهمومها القومية والإنسانية، للانفتاح فكرياً وعملياً، والتأثير الثوري في حركات التحرر العربية والعالمية.

وثورة الفاتح لا تنتمي إلى حركات التغيير التي شهدها عصر الاستقلالات الحديثة منذ منتصف القرن إلى الآن، بل هي فعل تأسيس جديد لعصر النهضة العربية القومية، حمل التجاوز بكل أبعاده، والإبداع الفكري والنظري بكل تجلياته، لذلك فهي لم تنطلق من النماذج التغييرية المعروفة قبل انبثاقها بل من نموذج خاص، مثّلته النظرية العالمية الثالثة، كبديل ثوري لما هو قائم وكحافز على تجاوز كل الإشكاليات التاريخية، التي غرقت بها النماذج السابقة لها، مما يعني أنها وضعت حجر الأساس لعصر جديد، يفتح آفاق التغيير الثوري على امتداد الساحة العالمية كلها.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
المقدّمة	٥
لمحة تاريخية	٨
ـ مدخل عام	٨
ـ الحكم العربي ـ الإسلامي	١١
ـ مقاومة الغزو الايطالي	١٣
الفاتح العظيم: التحولات الثورية الكبرى	١٨
أ ـ تعطيل كافة القوانين المعمول بها	٢٤
ب ـ تطهير البلاد من المنحرفين	٢٦
جـ ـ الحرية كل الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب	٢٧
د ـ الثورة الإدارية	٢٨
هـ ـ الثورة الثقافية	٢٩

الباب الأول

النهضة العربية المعاصرة

الفصل الأول: أزمة النهضة العربية ومعوقاتها	٣٩

الفصل الثاني : تحديث العقل العربي : ضرورة النظرية ... ٥٢

الباب الثاني
أزمة الأيديولوجيات المعاصرة
والنظرية العالمية الثالثة

تمهيد ٧٥
الفصل الأول : الركن السياسي ٧٩
ـ مشكلة أداة الحكم ٨٥
ـ اللجان الثورية ٨٨
الفصل الثاني : الركن الاجتماعي ٩٣
الفصل الثالث : الركن الاقتصادي ١٠١

الباب الثالث
الثورة الاقتصادية : التحولات
الانتاجية الكبرى

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية / الاجتماعية ١١٣
ـ الثورة الخضراء ١١٧
ـ الصناعة : بناء القاعدة المادية ١٢٥
ـ قطاع النفط والغاز الطبيعي ١٢٩
الفصل الثاني : التنمية البشرية ١٣٧
أولاً : التعليم والبحث العلمي ١٣٧
ثانياً : الإسكان والصحة ١٤٤
الفصل الثالث : مشروع النهر الصناعي ١٥٣
خاتمة ١٦٥

هذا الكتاب

الكتابة عن أزمة الثقافة العربية أو الفكر المقارن، في إطار تحديث العقل العربي، تعد من أصعب مجالات البحث في ظل الأوضاع المتشعبة والمعقدة التي يعيشها المواطن والمفكر العربي معاً. تظلّ إشكالية الحرية والديمقراطية التي ناضل ويناضل من أجلها أصحاب القلم في كل أصقاع الدنيا حجر عثرة أمام العملية الإبداعية الحقة ومحاولة الارتقاء بالكتابة إلى المستوى الأمثل.

من قلب الواقع المتنامي والمتصارع أبداً بحثاً عن الأفضل والأجمل لحياة بشرية آمنة سعيدة. إن الفكر الذي يعيش أبداً هو الذي يكون لصيقاً بالحياة منبثقاً منها خادماً لقضاياها.

وهذا ما أبرزته الكاتبة في كتاب تحديث العقل العربي بعد أن عرضت أزمة النهضة العربية ومعوقاتها... وتعرضت لإشكالياتها التي تعيق حركة وتطور هذه النهضة...

مع السرد التاريخي الموضوعي لمحاولات المفكرين العرب منذ مطلع القرن الماضي في مسألة الحداثة والتحديث، وصولاً إلى فكر النظرية العالمية الثالثة.

الناشر

دار الصداقة للطباعة والنشر بيروت